

تقرير حقوق الإنسان في الأردن لعام 2022

الملخص التنفيذي

المملكة الأردنية الهاشمية نظام ملكي دستوري يحكمه الملك عبد الله الثاني بن الحسين. يمنح الدستور للملك السلطة التنفيذية والتشريعية النهائية. يتألف البرلمان متعدد الأحزاب من 130 عضواً منتخباً من قبل الشعب (مجلس النواب) ومجلس الأعيان الذين يعينهم الملك. تجرى انتخابات مجلس النواب كل أربع سنوات تقريباً، وآخرها جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية عن بعض الاضطرابات المتعلقة بكوفيد-19 أثناء إجراء الانتخابات، لكنها قدّرت أن التصويت كان عموماً حراً ونزيهاً.

تتولى مديرية الأمن العام مسؤولية إنفاذ القانون، وترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية. تشترك مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة في مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي. أما دائرة المخابرات العامة فترفع تقاريرها مباشرة إلى الملك. تتبع القوات المسلحة إدارياً لوزير الدفاع، وتلعب دوراً داعماً في الأمن الداخلي. ليست هناك وزارة منفصلة للدفاع، إذ أن رئيس الوزراء هو أيضاً وزير الدفاع. احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن. وردت تقارير موثوقة تفيد بارتكاب قوات الأمن لبعض الانتهاكات.

شملت أهم قضايا حقوق الإنسان تقارير موثوقة بما يلي: التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على يد السلطات الحكومية؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ والسجناء والمعتقلون السياسيون؛ والتدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ والقيود الخطيرة على حرية التعبير ووسائل الإعلام، بما في ذلك مضايقة وترهيب الصحفيين، والاعتقالات غير المبررة أو مقاضاة الصحفيين، والرقابة، وإنفاذ قوانين التشهير الجنائية والتهديد بإنفاذها؛ والقيود الخطيرة على حرية الإنترنت؛ والتدخل الجوهري في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك القوانين التقييدية المفرطة بشأن تنظيم أو تمويل أو تشغيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ وعدم قدرة المواطنين على انتخاب الفرع التنفيذي للحكومة أو مجلس الشيوخ في البرلمان؛ والافتقار إلى التحقيق والمساءلة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العنف الأسري أو العنف العشيري والعنف الجنسي والممارسات الضارة الأخرى؛ والعنف أو التهديدات بالعنف والتي تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم)؛ والقيود الكبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات بما فيها التهديدات ضد النشطاء المدافعين عن حقوق العمال.

اتخذت الحكومة بعض الخطوات للتحقيق مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ومع ذلك، استمر إفلات الحكومة من العقاب على مثل هذه الانتهاكات على نطاق واسع. لم تكن المعلومات المتعلقة بنتائج هذه الإجراءات متاحة للجميع في كل القضايا. واتخذت الحكومة خطوات لتحديد المسؤولين الضالعين في الفساد العام والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم. ساهمت محدودية الشفافية أثناء التحقيقات والمحاكمات في ظهور تصورات شعبية عن الإفلات من العقاب.

القسم 1. احترام كرامة الشخص

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو ممثليها أية أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع. وقعت حالة وفاة واحدة أثناء الاحتجاز، مع مزاعم موثوقة بأنها نجمت عن التعذيب، وحدثت تطورات في قضايا الوفاة في الحجز من السنوات السابقة.

في 6 سبتمبر/أيلول، توفي زيد دبش في سجن ماركا. زعم أفراد الأسرة والعديد من المعلقين أن ضباط مديرية الأمن العام عذبوا دبش حتى الموت، بعد اعتقاله في 3 سبتمبر/أيلول بتهمة "الاعتداء على حدّث". وبحسب ما ورد، جرى تداول صور ومقطع فيديو يصوّر جثة دبش المكدومة على تويتر وبعض وسائل الإعلام المستقلة بعد أيام من وفاته. شرعت مديرية الأمن العام في إجراء تحقيق، وأبلغت وكيل نيابة شرق عمان وقضاء مديرية الأمن العام. كما قام المسؤولون في سجن ماركا بإبلاغ المركز الوطني لحقوق الإنسان شبه الحكومي، الذي أرسل فريق تحقيق لتقييم القضية. ووفقاً للمركز الوطني لحقوق الإنسان، وقرت مديرية الأمن العام للمركز وصولاً دون عوائق إلى السجن، وسمحت لمحققيه باختيار شهود، ومسؤولي السجن، ومهنيين طبيين، ومقابلتهم على انفراد.

زعم تقرير صحفي أن مسؤولين حكوميين ادّعوا أن دبش كان مصاباً بالوهم وأنه حاول الهروب من الاحتجاز، وبعد ذلك استخدم الضباط القوة لمنعه. وأمر المدعي العام في شرق عمان بإجراء تشريح شرعي للجنة بقيادة لجنة من ثلاثة أطباء، والتي ورد أنها أكدت وجود كدمات داخلية وخارجية وأنها وجدت عدة إصابات على جثة دبش. أثارت أسرة دبش مخاوفها بعد أن خلص التشريح إلى أن وفاة دبش لم تُعزى إلى الإصابات المرصودة. قبل دفن دبش في 12 سبتمبر/أيلول، وافقت مديرية الأمن العام على طلب الأسرة بإجراء تشريح ثانٍ للجنة على يد خمسة أطباء من اختيار الأسرة. في مقابلة نقلتها الصحافة، زعم محامي عائلة دبش أن نتائج التشريح الثانية "أثبتت" أن التعذيب كان السبب وراء وفاة دبش. في 7 ديسمبر/كانون الأول، أفادت إحدى وسائل الإعلام المحلية أن ثمانية ضباط اتهموا بجرائم تتعلق بالتعذيب والأذى أدت إلى وفاة دبش. حتى شهر ديسمبر/كانون الأول، لم تُصدر مديرية الأمن العام بياناً رسمياً بشأن التهم الموجهة إلى الضباط.

حتى نهاية العام، لم يكن هناك ما يشير إلى أن السلطات حققت أو سعت إلى المساءلة حول وفاة محتجزٍ لم يُذكر اسمه، توفي في أحد مستشفيات إربد في أغسطس/آب 2021. أعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء عدم إتاحة معلومات كافية للجمهور لاستبعاد الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة على أيدي قوات الأمن. كما لم يكن هناك ما يشير إلى قيام السلطات بالتحقيق أو سعيها للمساءلة بخصوص الانتحار المبلغ عنه في أغسطس/آب 2021 لشخصٍ محتجز لدى الأجهزة الأمنية. زعم أفراد الأسرة أن ذلك الشخص قُتل في الاحتجاز. أما قضية الفاحصين الطبيين الثلاثة، الذين أحيلوا إلى محكمة صلح جزاء الزرقاء في عام 2019 على خلفية وفاة بلال عموش عام 2018، الذي زعم تعرضه للتعذيب بعد اعتقاله من قبل مديرية الأمن العام، فقد ظلت معلقة لدى وزارة العدل حتى نهاية العام.

يُحاكم ضباط الشرطة في محاكم الشرطة عندما يواجهون عقوبات جنائية أو إدارية. واصل المركز الوطني لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية مطالبتهم بمحاكمة ضباط الشرطة المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في محاكم مدنية مستقلة بدلاً من محاكم الشرطة، والتي تقع تحت إشراف وزارة الداخلية وتعتبر أقل استقلالية، بحسب عدة منظمات غير حكومية. وكثيراً ما اشتكت المنظمات غير الحكومية من عدم تمكنها من الوصول إلى معلومات حول نتائج القضايا.

ب. الاختفاء

لم تكن هناك تقارير معروفة عن حالات الاختفاء على يد السلطات الحكومية أو من ينوب عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وغير ذلك من الانتهاكات ذات الصلة

يحظر الدستور التعذيب، بما فيه إلحاق الأذى النفسي الذي يصل إلى حد التعذيب على يد موظفي الدولة، وينص قانون العقوبات على عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاث سنوات عقاباً على التعذيب، مع عقوبة قد تصل مدتها إلى 15 سنة في حال وقوع إصابة خطيرة. وردت تقارير موثوقة من منظمات غير حكومية دولية ومحلية تفيد بأن المسؤولين الحكوميين استخدموا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والمراكز الأمنية. ووجد محامون معنيون بحقوق الإنسان أن قانون العقوبات مبهم، وأيدوا تعديله كي يعرّف "التعذيب" بشكل أكثر وضوحاً ويعزز التوجيهات المتعلقة بإصدار الأحكام. طبقاً لمسؤولين حكوميين، فقد تم إجراء تحقيق شامل في جميع مزاعم الانتهاكات أثناء الاحتجاز، إلا أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان شككت في حيادية وشمولية تلك التحقيقات. المسؤولين الذين يُحاكمون بتهمة التعذيب وسوء المعاملة كانوا في الغالب ما يدانون بتهمة الإفراط في استخدام القوة بدلاً من تهمة التعذيب.

خلال العام، كانت هناك شكاوى من سوء المعاملة على يد دائرة المخابرات العامة ومديرية الأمن العام. زعمت منظمات غير حكومية محلية باستمرار التعذيب في مراكز الاحتجاز، لكن المواطنين لم يبلغوا عنه خوفاً من انتقام الحكومة. وقيدت السلطات الوصول إلى المعلومات المتعلقة بنتائج التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا التعذيب أو سوء المعاملة. أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية عن انتشار سوء معاملة المحتجزين على أيدي الشرطة على نطاق واسع، ومن ذلك شتم المشتبه بهم وصفعهم لانتزاع الاعترافات.

أبلغ مكتب الشفافية وحقوق الإنسان التابع لمديرية الأمن العام بتلقي 95 شكوى بمزاعم الأذى (وهي تهمة أقل من التعذيب لا تتطلب دليلاً على النية) ضد الضباط لفترة الـ 12 شهراً المنتهية في سبتمبر/أيلول؛ أُحيلت 36 منها إلى المحاكم. ووقعت معظم الانتهاكات المزعومة في الاحتجاز قبل المحاكمة. في الفترة نفسها، أفاد مكتب الشفافية وحقوق الإنسان بتلقي 29 ادعاءً بسوء المعاملة في السجون ومراكز إعادة التأهيل، مقارنة بـ 12 فقط في فترة الـ 12 شهراً السابقة. حتى أكتوبر/تشرين الأول، أسفرت 11 قضية عن إدانات، ولم تُحل 18 منها إلى المحاكمة لعدم كفاية الأدلة.

أفادت وسائل إخبارية مستقلة بمثول الناشط السياسي كميل الزعبي أمام المحكمة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني وقد بدت علامات التعذيب واضحة على معصميه، بحسب محاميه. احتجزت السلطات الزعبي في 30 أكتوبر/تشرين الأول في الرمثا، وهو ما زعمت منظمات غير حكومية أنه كان انتقاماً منه لدعوته إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ونشر المعلومات التي كشف عنها محامو المعتقلين حول وضعهم. ثم أطلق سراحه بكفالة يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني.

بحسب إحدى المنظمات غير الحكومية، كان الأوصياء الذكور أحياناً إجراء فحص العذرية للأقارب من الإناث المحتجزات لدى السلطات بسبب "التغيب عن المنزل". بموجب القانون، لا يجوز لمختصي الطب إجراء اختبار العذرية للمرأة دون موافقتها؛ ومع ذلك، ورد أن النساء والفتيات غالباً ما شعرن بالضغط للخضوع للاختبار لتجنب جذب الشك من أفراد الأسرة. واصلت المنظمات غير الحكومية حث السلطات على حظر طلبات فحص العذرية، بحجة أن هذه الفحوصات تنتهك حقوق المرأة وأنها شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (انظر القسم 6).

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

اختلفت الظروف في السجون السبعة عشرة الموجودة في البلاد: كانت المرافق القديمة رديئة الأوضاع، بينما استوفت السجون الجديدة المعايير الدوليّة. احتجزت السلطات الأجانب الذين لا يحملون تصاريح عمل أو إقامة قانونية في نفس المرافق التي يتم احتجاز المواطنين فيها. (للحصول على معلومات حول طالبي اللجوء واللاجئين، انظر القسم 2.و.).

الأوضاع المادية: حددت المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المساعدة القانونية مشاكل شملت الاكتظاظ، والرعاية الصحية المحدودة، وعدم كفاية المساعدة القانونية للسجناء، والرعاية الاجتماعية المحدودة للسجناء وأسرهم.

واصلت مديرية الأمن العام مراقبة مرافق الاحتجاز وتعزيز الامتثال لسياسات الاحتجاز واستخدمت السجلات الإلكترونية لتسجيل كل حالة ومحتجز في جميع المراكز.

وأفاد مسؤولون بوجود اكتظاظ في بعض السجون خاصة في عمّان وما حولها. وبحسب مديرية الأمن العام، أُفرج عن 81,331 نزيلاً في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2021 حتى سبتمبر/أيلول لتخفيف الاكتظاظ.

ووفقاً لمديرية الأمن العام، خصصت السلطات بعض المرافق لحبس المحتجزين قبل المحاكمة فقط. احتجزت دائرة المخابرات العامة بعض السجناء الذين اعتقلوا لأسباب تتعلق بالأمن القومي في مرافق احتجاز منفصلة. اشتكى المعتقلون من الحبس الانفرادي، والعزل، وطول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة والتي وصلت إلى ستة أشهر. تلقت المنظمات غير الحكومية المحلية تقارير عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والانتهاكات في مراكز الاحتجاز الحكومية.

ورغم أن الرعاية الطبية الأساسية كانت متوفرة في جميع منشآت الإصلاح، إلا أن أفراد الرعاية الطبية اشتكوا من أن المسجونين في شتى أنحاء البلاد عانوا من نقص في المرافق والمستلزمات الطبية المناسبة والطواقم. ولم تتمكن معظم مرافق السجون من إجراء فحوص الدم، وتوفرت لديها قدرات محدودة لإجراء فحوص بالأشعة السينية، مما اضطر الأطباء إلى الاعتماد على تقارير المرضى أنفسهم في بعض الحالات.

كانت الظروف في سجون النساء أفضل بشكل عام من الظروف السائدة في معظم سجون الرجال؛ إلا أن سجون النساء لا زالت تواجه المشاكل مثل الاكتظاظ. تبلغ الطاقة الاستيعابية لسجن الجويده 450 محتجزة، واعتُقلت 623 امرأة هناك بحلول شهر سبتمبر/أيلول، بحسب مديرية الأمن العام. توفرت للمعتقلين إمكانية الوصول المناسب إلى الضروريات الأساسية من الغذاء ومياه الشرب والصحي والتدفئة والتهوية والإضاءة والرعاية الطبية. حافظت سلطات السجن على ساعات محددة وفرضتها بشكل عام للفسح الداخلية والخارجية، والأعمال، وزيارات المكتبات، والتدريب المهني.

تحتوي بعض أقسام الشرطة على مناطق احتجاج منفصلة للأحداث، وعموماً تحتجز السلطات الأحداث في مراكز أحداث متخصصة تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية.

الإدارة: مارست وزارة العدل الرقابة على أوضاع المعتقلين، وتم تفويضها بإجراء تحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. لم تُبلغ الوزارة عن تلقيها أي شكاوى بخصوص سوء المعاملة. من أكتوبر/تشرين الأول 2021 إلى سبتمبر/أيلول، أجرى مكتب الشفافية وحقوق الإنسان التابع لمديرية الأمن العام ما مجموعه 567 زيارة إلى مراكز الاحتجاز برفقة مراقبين من منظمات محلية ودولية. في بعض الحالات، فرضت السلطات قيوداً مشددة على مقابلة المحتجزين للزوار.

في بعض الأحيان، لم تُخبر السلطات العائلات بشأن مكان وجود المحتجزين، أو قامت بتأخير هذا الإخطار حتى ما بين 24 ساعة إلى عدة أيام. رغم امتلاك مديرية الأمن العام لنظام لحفظ السجلات الإلكترونية لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن العائلات لم تعرف دائماً مكان وجود أفراد العائلة المحتجزين. أبلغت المنظمات غير الحكومية عن بعض الحالات التي قامت فيها السلطات بمنع وتقييد الاتصال بأفراد الأسرة وزياراتهم.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة لبعض مراقبي ومحامي حقوق الإنسان المحليين والدوليين بزيارة السجون وإجراء مقابلات منفردة مع السجناء. وزارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السجناء والمعتقلين في كافة السجون، بما فيها تلك التي تقوم دائرة المخبرات العامة بتشغيلها. قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العام بخمس زيارات مقررة إلى مرفق دائرة المخبرات العامة، وأجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان زيارة واحدة غير مقررة إلى هناك. وافقت السلطات على بعض طلبات مراقبي حقوق الإنسان المحليين لإجراء زيارات ميدانية معلنة لرصد أحوال السجون بشكل مستقل عن فريق كرامة (وهو فريق من المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية) والمركز الوطني لحقوق الإنسان. أجرى مفتشون مستقلون خمس زيارات على مدار العام. كما قام فريق كرامة والمركز الوطني لحقوق الإنسان بمراقبة أوضاع السجون، حيث أجرى المركز حوالي 20 زيارة للسجون على مدار العام.

التحسينات: وفقاً لمديرية الأمن العام، فقد أنشأت قاعات محكمة جديدة وأبلغت عن تحسينات في تسعة مرافق للسجون هذا العام للمرافق الصحية، والعيادات الطبية، والوصول إلى المياه، وأنظمة التهوية والتدفئة، وتجهيز المرافق بمعدات السلامة من الحرائق، وأنظمة الإضاءة الخارجية، ومحلات السوبر ماركت الصغيرة للمحتجزين. اتخذت السلطات خطوات لبناء أجنحة وأرضيات إضافية في المراكز القائمة لإصلاح البنية التحتية وإيواء محتجزين إضافيين.

أعدت مديرية الأمن العام تأهيل الوحدات الصحية في سجون الطفيلة والعقبة. أبرمت مديرية الأمن العام مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحديث الوحدات الصحية في مركزي احتجاز سواقة والجويذة، ليشمل ذلك نظام إحالة لنقل المرضى للمرافق الطبية خارج السجون إذا كانت حالة النزير تتطلب علاجاً غير متوفر في عيادة السجن.

قامت مديرية الأمن العام ووزارة العدل بتوسعة برنامج جلسات المحكمة عن بُعد، حيث جرى بناء 17 غرفة اجتماعات بالفيديو إضافية في مراكز الاحتجاز لرفع العدد الإجمالي إلى 35 مركزاً. وحتى أكتوبر/تشرين الأول، حضر أكثر من 45,000 محتجز جلسات المحكمة عبر مكالمات الفيديو الجماعية. كما اتخذت السلطات خطوات لاستخدام بدائل لعقوبة السجن على الجرائم غير العنيفة. حكم القضاة على 1,400 من المخالفين لأول مرة بخدمة المجتمع بدلاً من السجن من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول.

منذ أغسطس/آب، أصدر القضاء 30 حكماً بالإقامة الجبرية الخاضعة للإشراف بأساور مراقبة إلكترونية، في إطار مبادرة جديدة للأحكام البديلة. وحتى سبتمبر/أيلول، تلقت حوالي 432 قضية في عمان و 154 حالة في إربد بدائل أخرى للاحتجاز، مثل حظر السفر.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ويمنح الحق لأي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه أمام المحكمة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تلتزم دائماً ببند حظر هذه.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على حق الشخص المحتجز في المثول على وجه السرعة أمام قاضٍ أو مسؤول قضائي آخر للفصل القضائي في مشروعية الاحتجاز. يسمح القانون للسلطات باحتجاز المشتبه فيهم لمدة 24 ساعة من دون الحصول على مذكرات اعتقال في جميع الحالات. ويشترط القانون قيام الشرطة بإبلاغ السلطات القضائية خلال 24 ساعة من اعتقال شخص ما، وأن تقوم السلطات بتوجيه اتهامات رسمية خلال 15 يوماً من الاعتقال. ويمكن للسلطات تمديد مدة توجيه الاتهام إلى ستة أشهر كحد أقصى في الجنايات، وإلى شهرين في الجُنح. ووفقاً لمنظمات غير حكومية محلية، قام المدعون العامون بطلب التمديد بشكل روتيني وكان القضاة يوافقون على ذلك. يمكن لمحكمة أمن الدولة أن تمنح الشرطة القضائية (وهي جزء من مديرية الأمن العام) سلطة اعتقال الأشخاص وإبقائهم قيد الاحتجاز لمدة سبعة أيام قبل الإشعار بالاعتقال وذلك أثناء القيام بالتحقيقات الجنائية. وتتضمن هذه السلطة الاعتقالات لارتكاب جُنح مزعومة. زعمت منظمات غير حكومية أن السلطات

نقلت المشتبه بهم إلى محكمة أمن الدولة لتمديد المهلة القانونية من 24 ساعة إلى سبعة أيام للتحقيق قبل الإشعار. كما زعمت منظمات غير حكومية أن السلطات نقلت المشتبه بهم من مركز شرطة إلى آخر لتمديد فترة التحقيق. شغلت وزارة العدل نظام إشعار إلكتروني للإبلاغ عن الإجراءات القضائية وذلك للمساعدة في إبقاء المحامين على اطلاع دائم بقضاياهم ولتقليل فترة الاحتجاز قبل المحاكمة.

يسمح القانون الجنائي بالإفراج عن المحتجز بكفالة، وطبقت السلطات ذلك في بعض القضايا. وفي كثير من الأحيان، بقي المتهم رهن الاحتجاز دون كفالة طيلة الإجراءات القانونية. تعفي اللوائح القضائية الأشخاص من الاحتجاز قبل المحاكمة إذا لم يكن لديهم سجل جنائي ولم تكن الجريمة جناية. وبشكل عام، أيدت الحكومة هذه الإعفاءات. ومع ذلك، فكثيراً ما استبدلت السلطات الاحتجاز السابق للمحاكمة بالاعتقالات الإدارية. كما أبلغت المنظمات غير الحكومية عن حالات اعتقال إداري تعسفي خلال العام. أفاد العديد من المحتجزين بعدم تمكنهم من الاتصال بمحامٍ من اختيارهم في الوقت المناسب، رغم ضمان القانون لحق الاستعانة بمحامٍ عند الإحالة إلى النيابة العامة. وعيّنت المحاكم محامين لتمثيل المدعى عليهم المعوزين المتهمين بجنايات قد تنطوي على عقوبة السجن مدى الحياة (غالباً ما يفسرها القضاء بعقوبة 20 عاماً) أو عقوبة الإعدام، رغم أن خدمات المعونة القانونية لم تزل ضئيلة للجرائم الأقل خطورة.

وكان يتم أحياناً الاحتفاظ بالمشتبه بهم بمعزل عن العالم الخارجي مدة قد تصل إلى أسبوع كامل أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية. وزعم عدة نشطاء في حقوق الإنسان أن السلطات احتجزت المعتقلين داخل زنانات انفرادية مع منع الاتصال بالعالم الخارجي بهدف إخفاء أدلة الاعتداء البدني عليهم من جانب قوات الأمن. لم تقدم المحاكم على الدوام خدمات الترجمة الشفوية المناسبة للمتهمين الذين لا يتكلمون العربية.

الاعتقال التعسفي: يفرض القانون على السلطات إبلاغ الأفراد بالتهم الموجهة إليهم وقت القبض عليهم. إلا أنه في القضايا التي يُزعم أنها تتعلق بأمن الدولة، قامت قوات الأمن في بعض الأحيان باعتقال واحتجاز الأفراد دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم، ولم تسمح للمتهمين بلقاء محاميهم أو بالاجتماع بهم إلا قبل المحاكمة بوقت قصير.

اعتقلت الأجهزة الأمنية نشطاء سياسيين لترديد شعارات تنتقد السلطات خلال الاحتجاجات. ورد أن قتل بعض النشطاء اعتقلوا بشكل تعسفي واحتجزوا بدون تهمة؛ وأتهم آخرون بالإساءة إلى الملك لفظياً، وتقويض النظام السياسي، أو التشهير. استمرت معظم الاعتقالات لأيام، لكن بعضها استمر لعدة أشهر. أضرب عدة محتجزين عن الطعام في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول احتجاجاً على اعتقالهم واحتجازهم التعسفي. وقد ازداد عدد الإضرابات عن الطعام وطالت مدتها عن السنوات السابقة. على مدار العام، جرى اعتقال 545 شخصاً لخرقهم إجراءات الصحة العامة والأمن التي سنتها رئاسة الوزراء رداً على جائحة كوفيد-19. وهو ما شكّل انخفاضاً بنسبة 7.5% عن عام 2021، وفقاً لمديرية الأمن العام.

في تقرير صدر في سبتمبر/أيلول، وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش 10 حالات احتجزت فيها دائرة المخابرات العامة وفرع الأمن الوقائي التابع لمديرية الأمن العام نشطاء بصورة تعسفية بين عامي 2018 و2021. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الضباط الذين قاموا بالاعتقالات لم يعرفوا بأنفسهم على

أنهم ينتمون إلى إحدى هذه الأجهزة سوى في خمس حالات فقط. وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه في ثماني حالات، قامت أعداد كبيرة من رجال الشرطة، من بينهم رجال شرطة بملابس مدنية، بمداخلة منازل النشطاء أو اعتقالهم في الشارع. وذكر التقرير أنه في ثلاث حالات، احتُجز النشطاء الموقوفين في الحبس الانفرادي في مقر المخابرات العامة في عمان، بضوء محدود أو بدون ضوء، وبزيارات غير منتظمة أو بدون زيارات من الأهالي والمحامين.

وورد قيام الأجهزة الأمنية بالقبض التعسفي والترهيب والمضايقة لأفراد من مجتمع الميم. قامت الحكومة باعتقال ما لا يقل عن 15 فرداً من مجتمع الميم بصورة تعسفية خلال العام.

يحول قانون منع الجرائم المحافظين الإقليميين باحتجاز الأفراد إدارياً وبدون تهمة أو محاكمة حسبما يرونه ضرورياً لأغراض التحقيق أو لحماية الفرد؛ كما يجوز للمحافظين تحديد مبالغ الكفالة. وبحسب ما ورد، احتجزت سلطات المحافظات بعض الأفراد في السجن أو وضعتهم قيد الإقامة الجبرية من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وغالباً بالرغم من أن الإجراءات القانونية أظهرت أنهم كانوا غير مذنبين. وطبقاً للمنظمات غير الحكومية، أساء بعض المحافظين استخدام سلطتهم في الاعتقال لتجاوز نظام العدالة الجنائية، وترهيب النشطاء السياسيين والأفراد، وسجن الأفراد دون أدلة كافية، وإطالة أمد احتجاز السجناء الذين انتهت عقوبتهم، أو الإفراج بكفالة باهظة. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، استخدمت سلطات المحافظات قانون منع الجرائم للقبض التعسفي على أكثر من 160 ناشطاً أو محتجاً سياسياً في فبراير/شباط ومارس/آذار وحصلاً.

وبحسب وزارة الداخلية، في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر، كان حوالي 29,000 شخصاً رهن الاعتقال الإداري مؤقتاً على الأقل بدون تهمة أو محاكمة، وهو ما يمثل زيادة عن عام 2021.

وفقاً لمنظمات غير حكومية محلية ودولية، قامت السلطات بشكل روتيني بعمليات احتجاز "وقائي" للنساء (نوع من الاحتجاز غير الرسمي بدون محاكمة) للتعامل مع القضايا التي تتراوح بين الجنس خارج الزواج إلى التغيب عن المنزل إلى كون المرأة ضحية للعنف الجنسي، والتي يمكن لجميعها أن تعرّض النساء لخطر ما يسمى بـ"جرائم الشرف". أفادت منظمات غير حكومية أن بعض النساء القلائل اعتقلن إدارياً في سجن الجويده بتهمة "التغيب" عن المنزل دون إذن ولي أمر ذكر، أو لممارسة الجنس خارج إطار الزواج. كان مركز إصلاح وتأهيل الجويده يحتجز 623 امرأة حتى سبتمبر/أيلول. خلال فترة الـ 12 شهراً المنتهية في سبتمبر/أيلول، احتُجزت 542 امرأة إدارياً (انظر القسم 6). قالت بعض النساء المحتجزات لمنظمة غير حكومية محلية إن الدفاع عن النفس ضد العنف الأسري والاستغلال الاقتصادي أدى إلى احتجازهن. احتُجزت معظم النساء المحتجزات في السجن لعدة أسابيع بسبب قرار السلطات بضرورة أن يوفر أحد أفراد الأسرة ضماناً لحمايتهن من الاعتداء قبل إطلاق سراحهن.

منذ عام 2018، أحالت السلطات الحكومية النساء المعرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وجرائم "الشرف" إلى ملجأ وزارة التنمية الاجتماعية. يمكن للنساء المعرضات للخطر اختيار البقاء في المأوى أو مغادرته بعد اطلاعهن على مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي و "جرائم الشرف" وتقديم إدارة الملجأ خدمات شاملة لهن. أما بالنسبة لمعظم النساء اللواتي اخترن مغادرة المأوى، فقد قدّمت المنظمات غير الحكومية

المحلية حلاً بديلة لتجنب المزيد من مخاطر الأذى أو الاحتجاز.

بحسب وزارة التنمية الاجتماعية، نُقلت قرابة 132 امرأة طواعية إلى ملجئها خلال فترة الـ 12 شهراً المنتهية في سبتمبر/أيلول، بمتوسط إقامة يتراوح من خمسة إلى ستة أشهر. ومنذ افتتاح الملجأ في 2018، أحالت وزارة التنمية الاجتماعية إليه 414 امرأة.

قالت منظمات غير حكومية محلية، خلال العام، إن المسؤولين احتجزوا بعض العمال الأجانب؛ العمال الذين لم يقيم رب العمل بضمان إطلاق سراحهم فقد احتجزوا بتهمة العمل بدون تصريح، أو غيابهم عن مكان العمل المرخص لهم، أو عدم الحصول على تصاريح إقامة مناسبة. أُعفي معظم العمال الأجانب من دفع غرامات تجاوز مدة تأشيرتهم وأعيدوا بعد ذلك إلى وطنهم إذا اختاروا ذلك، بينما وجد آخرون ممن اختاروا البقاء كغلاء دفعوا بدورهم جزءاً من الغرامات غير المعفاة. وفقاً لوزارة الداخلية، حتى أكتوبر/تشرين الأول، اعتُقل 1,417 أجنبي إدارياً، بزيادة تقارب خمسة أضعاف عن العام السابق.

الاحتجاز قبل المحاكمة: يجرم القانون احتجاز أي شخص لأكثر من 24 ساعة دون إذن من المدعي العام، رغم أن نشطاء حقوقيين قالوا إن السلطات تتجاهل بشكل روتيني هذا الحد وأن الإفلات من العقاب كان شائعاً جداً. استمر المحافظون في إصدار الآلاف من أوامر الاعتقال الإداري بموجب قانون يجيز الاحتجاز قبل المحاكمة لمدة من ثلاثة أيام إلى سنة واحدة دون توجيه تهمة أو محاكمة أو أي وسيلة من وسائل الانتصاف القانوني. أفادت المنظمات غير الحكومية أن الاحتجازات السابقة للمحاكمة تمتد لأكثر من عام واحد في بعض الأحيان.

واصلت السلطات إخضاع الأفراد للاحتجاز المطول قبل المحاكمة (في بعض الحالات دون توجيه تهمة)، والحبس الانفرادي، وسوء المعاملة، وفقاً للمركز الوطني لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى. وأشار خبراء قانونيون إلى أن الاعتقالات الإدارية بموجب قانون منع الجرائم، والوصول المحدود إلى محامي الدفاع عن الجرح والجنائيات الصغيرة، ساهما في إطالة فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة. وكانت مدة الاحتجاز قبل المحاكمة في بعض الأحيان تعادل أو تفوق مدة الحكم القصوى التي تنطبق على الجريمة المزعومة. عندما ساورت الشرطة شكوك حول براءة أحد المشبوهين، ورد أن المحافظين استخدموا الاعتقالات الإدارية لإعادة اعتقال الأفراد الذين أفرجت عنهم النيابة من الحجز. شاع ذلك بشكل خاص في الجرائم المنطوية على المخدرات أو القضايا المتعلقة بأفراد من مجتمع الميم. وبحسب المنظمات غير الحكومية، كان المحتجزون قبل المحاكمة يوضعون في بعض الأحيان مع المُدانين.

لا يشمل القانون بنداً صريحاً يخوّل ضحايا الاعتقال التعسفي أو غير القانوني حق المطالبة بالتعويض. ولا ينص القانون على إجراء مراجعة قضائية اعتيادية للاعتقالات الإدارية التي أمر بها المحافظون. يمكن للمحتجزين رفع دعاوى مدنية للتعويض عن تعرضهم للاعتقال التعسفي أو غير القانوني أو رفع دعاوى جنائية على احتجازهم بشكل غير قانوني، ولكن المجتمع القانوني أفاد بأن الدعاوى من هذا النوع نادرة ما وجدت. يجب أن يستعين المحتجزون بمحامٍ ذي خبرة لا تقل عن خمس سنوات، وأن يدفعوا رسوم خدماته، والتي تتراوح من خمسة دينار أردني (7 دولارات) إلى أكثر من 300 دينار (424 دولاراً)، وأن يقدموا نسخة من أمر الاحتجاز. وكانت هناك حالة تعويض واحدة لعامل أجنبي خلال العام. وظلت القضية معلقة بحلول شهر

سبتمبر في محكمة النقض.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور والقانون على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكل عام استقلالية القضاء وحياديته. يقدم المدعون الجنائيون تقاريرهم إلى مجلس القضاء، بينما تزود وزارة العدل المحاكم بالدعم الإداري.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة عادلة وعلنية، وقد طبقت الهيئة القضائية هذا الحق بصورة عامة. ويفترض القانون براءة المتهمين. ولم يحترم المسؤولون في بعض الأحيان حق المتهمين في الاطلاع بسرعة وبالتفصيل على التهم الموجهة إليهم، وحقهم في التواصل مع محامٍ من اختيارهم، وحقهم في محاكمة منصفة وعلنية دون إبطاء غير ضروري. ووفقاً للقانون، تكون جميع المحاكمات المدنية، بما فيها المحاكمات التي تجري في محكمة أمن الدولة، مفتوحة للعموم إلا إذا قررت المحكمة أنه ينبغي أن تكون المحاكمة مغلقة مراعاة لحماية المصلحة العامة.

حاكمت السلطات أحياناً المتهمين غيابياً. يسمح القانون بهذه الممارسة، لكنه يتطلب إعادة المحاكمة عند عودة المتهم إلى البلاد. يضمن نظام الدفاع العام الأردني تقديم الدعم فقط لمن يواجهون أحكاماً بالجنايات المنطوية على احتمال صدور أحكام بالسجن مدى الحياة أو الإعدام. إلا أن محكمة أمن الدولة توفر محامي دفاع في الجنايات المنطوية على عقوبات محتملة تزيد عن 10 سنوات أو عقوبة الإعدام. بشكل عام، إذا استحققت التهم عقوبة لأقل من 10 سنوات من السجن، يمكن للمدعى عليه التقدم لمحامٍ، لكن ليس هناك ضمان بتوفيره، وأفاد العديد من المحتجزين بعدم تمكنهم من الاتصال بمحامٍ في الوقت المناسب. أنشأت وزارة العدل لجنة للتحقيق في معايير الأهلية والتحديات التي تواجه برامج المساعدة القانونية. ظل الحصول على المساعدة القانونية محدوداً، لا سيما بالنسبة للنساء في المناطق الريفية. لم يحظ أغلب المتهمين الجنائيين بتمثيل قانوني قبل وخلال المحاكمة. قالت إحدى المنظمات غير الربحية للمساعدة القانونية إن 70 بالمائة من الأفراد يمثلون أمام القضاء دون تمثيل قانوني. وبشكل متكرر، التقى المدعى عليهم أمام محكمة أمن الدولة بمحاميتهم قبل يوم أو يومين فقط من بدء محاكمتهم.

لدى مديرية الأمن العام ونقابة المحامين الأردنيين مذكرة تفاهم تسمح للمحامين بالوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز ومرافق السجون، والسماح بالاجتماعات الخاصة مع موكلهم في غرف مخصصة. وعموماً سمحت الحكومة بهذا الوصول. في عام 2021، أنشأت وزارة العدل مديرية لتوظيف مترجمين إضافيين، وذلك استجابة للشكاوى من عدم توفير السلطات خدمات الترجمة والدفاع المجانية بشكل موحد للمقيمين الأجانب، وخاصة العمال الأجانب، غير أن النظام لم يوفر وصولاً موحداً للخدمات خلال العام. يحصل المتهمون الجنائيون عموماً على إمكانية الحصول على الترجمة الفورية مجاناً. قامت وزارة العدل، بالتعاون مع نقابة المحامين الأردنيين ومنظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، بالإبقاء على وحدة مخصصة لتقديم خدمات المساعدة القانونية للشهود والمدعى عليهم، بموجب القانون. وحتى سبتمبر/أيلول، حصل أكثر من 926 شخصاً على مساعدة

قانونية من خلال هذا البرنامج. تلقت مديرية الأمن العام 650 طلباً للمساعدة القانونية من النزلاء، منها 66 حازت على الموافقة. في أكتوبر/تشرين الأول، وسّعت وزارة العدل من الأهلية للحصول على خدمات المساعدة القانونية.

يجوز للمتهمين تقديم شهود وأدلة لصالحهم واستجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم. ولا يملك المتهمون حق رفض أداء الشهادة. ومع أن الدستور يحظر استخدام الاعترافات التي انتزعت بالتعذيب، إلا أن ناشطي حقوق الإنسان لاحظوا أن المحاكم كانت تقبل بشكل روتيني الاعترافات التي يُزعم بأنها انتزعت تحت التعذيب أو إساءة المعاملة. رفضت محكمة أمن الدولة من حين لآخر الاستماع إلى شهادات الشهود الذين رأوا أنهم لا يضيفون قيمة للقضايا، كما أن القانون يمنح القضاة السلطة التقديرية لفعل الشيء نفسه.

تُعلن أحكام المحكمة في جلسات استماع علنية. يمكن للمتهمين استئناف الأحكام الصادرة، ويتم الاستئناف بشكل تلقائي في القضايا المتعلقة بعقوبة الإعدام أو بالسجن لمدة تزيد عن 10 سنوات. بموجب القانون، عندما يسحب المتهمون في المحاكمة الاعترافات التي تم الحصول عليها أثناء التحقيق الجنائي، فيجب ألا تُستخدم تلك الاعترافات ضد المتهم؛ ثم يجب أن تعتمد المحاكمة فقط على الأدلة التي جُمعت وقُدّمت في المحاكمة.

صُمّمت محكمة أمن الدولة للتعامل مع قضايا الأمن القومي الحساسة وقضايا الإرهاب والمخدرات والتزوير، وهي مؤلفة من قضاة عسكريين ومدنيين يعينهم رئيس الوزراء. ويُعدّ تسجيل جميع جلسات الاستماع إجراءً قياسياً. خلال التحقيقات والمحاكمات عبر محكمة أمن الدولة هذا العام، ورد أن المتهمين تمكنوا من الوصول إلى محامٍ إذا واجه المدعى عليه تهماً جنائية وحكماً بالسجن لمدة 10 سنوات أو أكثر. غير أن خبراء قانونيين أشاروا إلى عدم قيام الدولة بتوفير محامين عامين للمشتبه بهم لدى محكمة أمن الدولة. قدّرت محكمة أمن الدولة أن 90% من المحاكمات كانت تتعلق بجرائم المخدرات حتى سبتمبر/أيلول. عقدت محكمة أمن الدولة جلسات استماع عبر الفيديو من حين لآخر، لأسباب تتعلق بالصحة والأمن وتوفير التكاليف. تُستأنف جميع أحكام المحاكم الصادرة عن محكمة أمن الدولة تلقائياً أمام محكمة النقض المدنية، وهي أعلى محكمة في البلاد وتتمتع بسلطة مراجعة الأمور المتعلقة بالوقائع والقانون. قالت المنظمات غير الحكومية والنشطاء إن على الحكومة التوقف عن محاكمة المدنيين، بمن فيهم النشطاء، أمام محكمة أمن الدولة، نظراً لطابعها شبه العسكري، معتبرين أن خطوة كهذه من شأنها تعزيز استقلالية النظام القضائي المدني.

سمحت الحكومة عادةً للمراقبين الدوليين بزيارة محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية ومحاكم الشرطة لمراقبة إجراءات المحكمة. خلال العام، عقدت إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية برنامجاً لتدريب وإصدار الشهادات لجميع القضاة والمدعين العامين في محكمة أمن الدولة بشأن قضايا العدالة الخاصة بالشباب.

تعتبر المحاكم المدنية والجنائية والتجارية شهادة الرجل والمرأة متساوية. أما في المحاكم الشرعية، التي لها ولاية مدنية على قضايا الزواج والطلاق والميراث الإسلامي، فإن شهادة الرجل تُعادل شهادة امرأتين، مع بعض الاستثناءات. استجابة لتوصيات حقوق الإنسان المحلية والدولية، واصل معهد القضاء الشرعي تقديم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لجميع القضاة والمدعين العامين التابعين له، بما في ذلك جلسة في مارس/آذار حول حماية الأسرة من العنف الأسري. اعتباراً من يناير/كانون الثاني، عادت الجلسات الشخصية

بعد بدء الجلسات عبر الإنترنت أثناء الجائحة.

يحدد القانون سن المسؤولية الجنائية بـ 12 سنة وينص على محاكمة الأحداث المتهمين بارتكاب جريمة مع فرد بالغ في محكمة للأحداث. غير أن محكمة أمن الدولة تتمتع بالولاية القضائية على قضايا المخدرات للأحداث، وتتبع قانون الأحداث فيما يخص الإجراءات والعقوبات. يجوز لأولياء أمور المتهمين وأوصيائهم والأخصائيين الاجتماعيين في وزارة التنمية الاجتماعية ومحامي الدفاع حضور جلسات الاستماع للأحداث. كما ينص القانون على عقوبات بديلة للمذنبين الأحداث، من بينها التدريب المهني وخدمة المجتمع.

في أغسطس/آب، أطلق مجلس القضاء ووزارة العدل استراتيجية قطاع العدل للأعوام 2022-2026 لتحسين الخدمات والوصول إلى العدالة من خلال التركيز على سيادة القانون، وتخصص المحاكم والقضاة، والعمل التلقائي، واستقلال القضاء، وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان.

السجناء والمحجزون السياسيون

كان هناك ما لا يقل عن 200 شخص معتقل وسجين لدى الحكومة لأسباب سياسية، منها انتقاد الحكومة وسياساتها الخارجية، والمسؤولين الحكوميين والهيئات الرسمية، أو الدول الأجنبية، وترديد شعارات أو كتابة منشورات على الإنترنت ضد الملك. بالإضافة إلى هذه التهم، تشمل التهم الأخرى الموجهة عادة إلى الأشخاص الناقدين للحكومة: إهانة الملك، وتفويض النظام السياسي، والإضرار بالعلاقات مع دولة أجنبية، أو انتهاك قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون منع الجرائم، وأحكام أخرى بموجب قانون العقوبات مثل التحريض أو القذف. في تقريرها الصادر في سبتمبر/أيلول، أكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن مثل هذه الممارسات ترقى إلى مستوى حملة منهجية لقمع المعارضة السلمية وإسكات الأصوات المنتقدة. أفاد بعض الأفراد أنهم واجهوا صعوبات قانونية في التعامل مع أي نوع من التعليقات السياسية عبر الإنترنت. زعم مواطنون ومنظمات غير حكومية أن الحكومة استخدمت الاعتقال الإداري لأسباب بدت سياسية.

كان السجناء السياسيون يُمنحون عموماً نفس الحماية التي يتمتع بها المعتقلون الآخرون ولم يخضعوا لظروف سجن تختلف كثيراً عن عامة النزلاء. إلا أن السلطات رفضت في كثير من الأحيان إطلاق سراح نشطاء حراك (إحدى حركات الإصلاح) بكفالة عدة مرات قبل الموافقة النهائية. سمحت الحكومة بشكل عام لمنظمات حقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان شبه الحكومي بالوصول إلى هؤلاء السجناء.

في 8 فبراير/شباط، اعتقلت الأجهزة الأمنية الناشط السياسي علي معيش الدماني في محافظة معان. احتجزت السلطات الدماني في سجن ماركا بتهمة "المس بالعلاقات مع دولة صديقة" لنشره تدوينة على مواقع التواصل الاجتماعي تنتقد التطبيع العربي الإسرائيلي. وهو يواجه عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. تقدمت عائلة الدماني بشكوى إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الاستخدام المفرط للقوة، حيث استخدمت السلطات الغاز المسيل للدموع وأطلقت الأسلحة أثناء اعتقاله. في أبريل/نيسان، رفضت محكمة أمن الدولة طلب الكفالة الذي قدمه الدماني. في 26 يوليو/تموز، أُفرج عن الدماني بكفالة بعد 40 يوماً من إضرابه عن الطعام. في أكتوبر/تشرين الأول، أفادت محكمة أمن الدولة بأن قضية دماني قد رُفضت.

التهديدات، والمضايقة، والمراقبة، والإكراه: زعم بعض النشطاء والمعلقين السياسيين الذين يعيشون في المنفى بأن أجهزة الأمن ضايقت وأرهبت أفراد عائلاتهم المقيمين في الأردن للضغط عليهم لوقف أنشطتهم في الخارج. أفاد مقال نشرته ميل/ايسب آي في سبتمبر/أيلول أن العديد من النشطاء السياسيين الشباب الأردنيين تعرضوا لضغوط من الأجهزة الأمنية، شملت المضايقات، عند محاولتهم الحصول على عمل أو قيامهم بأنشطة متعلقة بالسفر.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يمكن للأفراد رفع دعاوى مدنية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان عبر المحاكم المحلية، التي اعتُبرت مستقلة بما يكفي لتوفير سبل انتصاف مدنية فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان. امتثلت الحكومة بشكل عام لقرارات المحاكم المتعلقة بحقوق الإنسان. يجوز للأفراد والمنظمات استئناف القرارات المحلية السلبية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان شبه الحكومي.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحمي الدستور الحق في الخصوصية، لكنه يسمح بالمراقبة "بأمر قضائي وفق أحكام القانون". يسمح القانون للمدعي العام أن يأمر بالمراقبة عند تلقي "معلومات موثوقة" تفيد بأن "شخصاً أو مجموعة من الأشخاص مرتبطون بأي نشاط إرهابي". رغم أن القانون يحظر ذلك، يعتقد الأفراد على نطاق واسع أن ضباط الأمن يراقبون المحادثات الهاتفية والاتصالات عبر الإنترنت، ويقروون المراسلات الخاصة، ويشاركون في المراقبة التي تشمل مراقبة التعليقات عبر الإنترنت من خلال فهرستها حسب التاريخ، وعناوين بروتوكول الإنترنت (IP Adress)، والمكان، دون أمر من المحكمة. في بعض الأحيان، كان يتعذر الوصول إلى الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) بسبب تدخل الحكومة.

استهدف برنامج التجسس Pegasus هواتف ما يقرب من 200 ناشط وصحفي وسياسي ومسؤول حكومي أردني، وفقاً لتقرير نشرته الصحف المحلية في فبراير/شباط. في أبريل/نيسان، أفادت منظمة فروننت لآين ديفنדרز غير الحكومية ومنظمة الأبحاث سيتيزن لاب عن اكتشاف برنامج التجسس Pegasus على هواتف أربعة نشطاء محليين (انظر القسم 5). زعم التقرير أن الحكومة كانت وراء برنامج التجسس، بناءً على تحقيق جنائي رقمي. ووفقاً لفروننت لآين ديفنדרز، يبدو أن وكالتين حكوميتين على الأقل تستخدمان برنامج التجسس Pegasus منذ أواخر عام 2018 على الأقل.

استمرت بعض العشائر في استخدام عادة الجلوة، حيث يتم تهجير أقارب الشخص المتهم بالقتل إلى منطقة جغرافية مختلفة انتظراً للحل بين العائلات المعنية لمنع المزيد من إراقة الدماء وأعمال القتل الانتقامية. على الرغم من إلغاء قانون الجلوة والقانون العشائري من النظام القانوني في عام 1976، استمر مسؤولو الأمن بشكل متقطع في تسهيل الإبعاد وعادات تسوية النزاعات القبلية الأخرى. في مايو، أفادت وسائل الإعلام المحلية أن 4,244 فرداً نازحاً بسبب الجلوة عادوا إلى منازلهم بعد اتفاق جرى في سبتمبر/أيلول 2021 بين وزارة الداخلية وشيوخ العشائر. في سبتمبر، أُجبرت عائلة على الانتقال إلى منطقة جغرافية أخرى بسبب جريمة قتل وقعت بين قبيلتين. إلى غاية أكتوبر/تشرين أول، أشارت وزارة الداخلية إلى وقوع 47 حالة جلوة.

القسم 2. احترام الحريات المدنية

أ. حرية التعبير، بما في ذلك للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الأخرى

ينص الدستور على أن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون". كثيراً ما طبقت السلطات لوائح للحد من حرية التعبير، منها ما يخص أعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، واستخدمت قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات، للقبض على الصحفيين المحليين والنشطاء والمعارضين المفترضين وآخرين يعبرون عن آراء سياسية.

حرية التعبير: يجيز القانون عقوبة أقصاها السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لإهانة الملك، أو التشهير بالحكومة أو الزعماء الأجانب، أو الإساءة إلى المعتقدات الدينية، أو التحريض على النزاع الطائفي والفتنة. وقيدت الحكومة قدرة الأفراد على توجيه النقد للحكومة عن طريق اعتقال عدة نشطاء لتعبيرهم عن آراء سياسية. استخدمت السلطات القوانين ضد قذف المسؤولين الحكوميين والابتزاز والتشهير لتقييد النقاش العام، واستخدمت كذلك أوامر حظر النشر الرسمية الصادرة عن المدعي العام.

في 15 أغسطس/آب، أقدم سبعة رجال مجهولين، من بينهم اثنان بالزي العسكري، على اعتقال الصحفي عدنان الروسان بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، لنشره مقالاً على فيسبوك اعتُبر "مسيئاً للنهج الوطني والنسيج ويهين تماسك المجتمع الأردني ومؤسسات الدولة"، و"يهين الأردن"، بحسب لجنة حماية الصحفيين. وانتقد مقال الروسان الملك والمسؤولين الحكوميين السابقين، وزعم أن البلاد تواجه غياب العدالة والتفاوت في توزيع الثروة والفساد وسرقة أصول الوطن. في 13 سبتمبر/أيلول، أُطلق سراح الروسان بكفالة. وقد نفى التهم الموجهة إليه، ولكن حُكم عليه في أكتوبر/تشرين الأول بالسجن ثلاثة أشهر مطروحاً منها المدة التي قضاها، وقابلاً للاستئناف.

في 5 ديسمبر/كانون الأول، اقتحمت القوات الأمنية منزل الناشط السياسي والنقابي الدكتور سفيان التل، واعتقلته وتسفياً إلى جانب الناشطين عبد خليفة الطواهيّة وعمر أبو رصاع أثناء تصويرهما مقطع فيديو يذاع على شاشة التلفزيون، وفقاً للإعلام المحلي. زعمت عائلة التل أن قوات الأمن استخدمت القوة ضدهم وصادرت هواتفهم عندما حاول النشطاء توثيق الاعتقالات. واتُّهم النشطاء الثلاثة بتقويض النظام والتحريض على الفتنة. في 8 ديسمبر/كانون الأول، أُفرج عن التل بكفالة، لكن رُفضت طلبات الإفراج بكفالة عن الطواهيّة وأبو رصاع، وفقاً للإعلام المحلي. وظلوا قيد الاحتجاز حتى نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول.

يجب على جميع المطبوعات الحصول على تراخيص من الحكومة قبل الشروع بالعمل. كانت هناك العديد من الصحف اليومية، واعتبر المراقبون عدداً منها مستقلة عن الحكومة، بما فيها *السييل*، التي تُعدّ مقربة من جبهة العمل الإسلامي (حزب سياسي مسجل قانونياً للإخوان المسلمين الأردنيين).

كما اعتُبر المراقبون العديد من الصحف اليومية قريبة من الحكومة.

عملت وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة المستقلة تحت قيود صارمة. أفاد مراقبو وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بوجود ضغط حكومي متواصل على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، شمل تهديدات بفرض غرامات كبيرة وبأحكام السجن، للامتناع عن انتقاد العائلة المالكة، أو الحديث عن دائرة المخابرات العامة، أو تغطية العمليات الأمنية الجارية، أو "الإفتراء" على المسؤولين الحكوميين. وقد أثرت الحكومة على تقارير الأخبار والتعليقات الصحفية عن طريق الضغوط السياسية على المحررين والسيطرة على مناصب التحرير الهامة في وسائل الإعلام الموالية للحكومة. أفاد صحفيون من وسائل الإعلام التابعة للحكومة والمستقلة أن مسؤولي الأمن استخدموا الرشاوى والتهديدات والضغوط السياسية لإجبار المحررين على نشر مقالات مؤيدة لسياسات الحكومة في الصحف الإلكترونية والمطبوعة. رغم أن نقابة الصحفيين مستقلة قانوناً عن الحكومة، زعم بعض الأعضاء تدخل الحكومة في أنشطتها.

استمر صحفيون محليون وأجانب يعملون في البلاد بالتعرض لقيود متزايدة على تغطيتهم الصحفية في شكل أوامر حظر النشر، والمضايقات من قبل قوات الأمن، وحجب تصاريح التغطية.

يمنح قانون الصحافة المسموعة والمرئية رئيس هيئة الإعلام سلطة إغلاق أي مسرح أو قناة فضائية أو قناة إذاعية غير مرخصة. واصلت الهيئة منح تراخيص البث إلى الشركات المملوكة للمواطنين والأجانب. لا يجوز قانوناً لحاملي التراخيص بث أي شيء من شأنه أن يضر بالنظام العام والأمن الاجتماعي، والأمن القومي، أو علاقات الأردن مع دولة أجنبية، أو التحريض على الكراهية أو الإرهاب أو الفتنة التي تؤدي إلى العنف، أو تضليل أو خداع الجمهور. يجب على الهيئة تبرير أسباب رفض التراخيص، والسماح لمقدم الطلب بالطعن في القرار أمام القضاء. تُفرض غرامة مالية على البث دون ترخيص.

وبموجب القانون يجوز نشر أي كتاب وتوزيعه بحرية. ومع ذلك، إذا رأت اللجنة الإعلامية أن النصوص تنتهك المعايير والقيم العامة، أو مسيئة دينياً، أو "تتعدى" على الملك، فيمكنها أن تطلب أمراً قضائياً بحظر توزيع الكتاب. وراجعت الهيئة 411 كتاباً وحظرت توزيع 53 منها لأسباب دينية وأخلاقية، من بينها المحتوى الجنسي أو الترويج للعنف والتطرف؛ اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني.

وسعت هيئة الإعلام من منصتها الإلكترونية لتشمل مستوردي الأفلام المحليين لطلب الإذن بتوزيع أو عرض أفلام أجنبية.

تملك الحكومة غالبية المقاعد في مجلس إدارة *الرأي*، وهي كبرى الصحف اليومية شبه الرسمية، وحصّة في مقاعد مجلس إدارة صحيفة *الدستور* اليومية. ووفقاً لمؤيدي حرية الصحافة، تلزم موافقة قسم الإعلام في دائرة المخابرات العامة على تعيين رؤساء التحرير في الصحف الموالية للحكومة.

ولاحظ مراقبون إعلاميون أنه خلال قيام التلفزيون الأردني، ووكالة الأنباء الأردنية، والإذاعة الأردنية، والمملوكة جميعها للحكومة، بتغطية مواضيع مثيرة للجدل، فإنها تغطيها فقط بما يتطابق مع موقف الحكومة.

تصدر وزارة الصناعة والتجارة التراخيص لجميع مراكز استطلاعات الرأي العام والبحوث المسحية.

العنف والتحرش: تعرض الصحفيون للمضايقة والتخويف على يد الحكومة بسبب تغطيتهم الصحفية. كان الإعلاميون أقل احتمالاً لتغطية الموضوعات الحساسة بسبب الخوف من الاعتقال، مما قلل بشكل كبير من جودة الصحافة. خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، وثق مركز حماية وحرية الصحفيين، وهو منظمة غير حكومية محلية، 15 انتهاكاً ضد الصحفيين وأبلغ عن تراجع في حرية وسائل الإعلام، ويُعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى فرض الرقابة وتطبيق الرقابة الذاتية. في مارس/آذار، احتجزت شرطة المطار اثنين من الصحفيين فور وصولهما بسبب دعاوى قضائية تتعلق بجرائم إلكترونية رفعها مواطنون عاديون. وفي الشهر نفسه، احتجزت الشرطة كاتباً سياسياً ساخراً لنشره مزحة على تويتر استهدفت الأجهزة الأمنية.

وبحسب مركز حماية وحرية الصحفيين، وُصفت الانتهاكات ضد الصحفيين بشكلٍ عام بأنها طفيفة. أما الانتهاكات التي وصفها مركز حماية وحرية الصحفيين بالخطيرة (مثل الاعتداءات الجسدية التي ترتكبها السلطات الحكومية) فتميل إلى الحدوث عند محاولة الصحفيين تغطية الاحتجاجات. وعزا بعض المعلقين السياسيين هذه الظاهرة إلى عدم وجود سياسات تنظم تفاعل سلطات إنفاذ القانون مع المدنيين أثناء الأزمات. كما عزا المركز الانخفاض في حالات محددة من الانتهاكات إلى حرمان الحكومة للصحفيين من الوصول إلى الخبر، فضلاً عن الرقابة الذاتية.

اعتقلت السلطات أو احتجزت مؤقتاً بعض الصحفيين، فيما هدد مسؤولون حكوميون أو أفراد عاديون بعض الصحفيين.

لعدة أشهر، أرهبت دائرة المخابرات العامة "سوريا على طول"، وهي منظمة إعلامية مقرها عمان وتتألف من لاجئين سوريين، وأجبرت المنظمة على الإغلاق في أغسطس/آب، بحسب مصدر إخباري مقره المملكة المتحدة.

في سبتمبر/أيلول، ذكرت جوردان تايمز استطلاعاً حديثاً أجراه برنامج "سلامات" للسلامة الرقمية والذي كشف أن ما يقرب من 55% من الصحفيات في البلاد قد تعرّضن للعنف الرقمي في مرحلة ما من حياتهن المهنية. قالت المنسقة الوطنية لـ "سلامات" لينا المومني "إن المضايقات عبر الإنترنت للصحفيات في الأردن تحدث بأشكال مختلفة، مثل رسائل الكراهية وانتهاكات الخصوصية واستراق المعلومات الشخصية ونشرها على الملأ". وفقاً لـ "سلامات"، كان العنف عبر الإنترنت مدمراً للصحة العقلية للأفراد والشعور بالأمان الشخصي والعائلي، وكان يمكن للخوف الذي يغرسه أن يدفع الصحفيات إلى تقييد أنفسهن وممارسة الرقابة الذاتية.

الرقابة أو القيود المفروضة على الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية: قامت الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر بمراقبة وسائل الإعلام والنشطاء عبر الإنترنت، مما قلل من تنوع المعلومات المتاحة على الإنترنت. وأدت جهود الحكومة للتأثير على الصحفيين، بما فيها منع الدعم المالي والمنح الدراسية للأقارب والدعوات إلى مناسبات خاصة، أدت إلى تحكّم كبير ورقابة على محتوى وسائل الإعلام.

أظهر استطلاع أجراه مركز حماية وحرية الصحفيين أن 93% من عينات الصحفيين أفادوا بممارسة الرقابة الذاتية خوفاً من الاعتقال والملاحقة القضائية على يد السلطات الحكومية. وبناءً على ذلك، تجنب الصحفيون تغطية موضوعات معينة، من بينها المعارضة السياسية في الخارج ومجتمع الميم. وقال مؤشر حرية وسائل الإعلام 2021 الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن في مايو/أيار إن الحريات الإعلامية في الأردن "مقيّدة". جرى "تقييد" البيئة الإعلامية الأردنية في خمس فئات (انخفاض طفيف عن العام السابق)، شملت البيئة السياسية، والحق في الوصول إلى المعلومات، والانتهاكات، والإفلات من العقاب (المتعلقة بلوائح وسائل الإعلام وحظر النشر) واستقلال وسائل الإعلام، وحرية التعبير والصحافة على الإنترنت. وحدها البيئة التشريعية في الأردن حصلت على درجة "مقيدة جزئياً"، وفقاً للمؤشر. أفاد حوالي 77% من الصحفيين الذين شملهم الاستطلاع أنهم تعرضوا للاستجواب أو الاتصال بهم من قبل ضباط الأمن خلال العام السابق. وجد مركز حماية وحرية الصحفيين أن جميع وسائل الإعلام في الأردن غير مستقلة عن الحكومة، مع تزايد حالات الرقابة الذاتية، وأمر حظر النشر على الصحافة، وانعدام الشفافية الحكومية، ومحاولات الاختراق الإلكتروني التي استهدفت الصحفيين والمجتمع المدني.

وورد أن بعض رؤساء التحرير تلقوا مكالمات هاتفية من مسؤولين أمنيين تضمنت تعليمات حول كيفية تغطية الأحداث أو الامتناع عن تغطية موضوعات أو أحداث معينة، خاصة انتقاد الإصلاح السياسي. وقام رؤساء التحرير في بعض الحالات بممارسة الرقابة على مقالات معينة منعاً من إقامة دعاوى قضائية. تمت رشوة صحفيين، مما أسفر عن تقويض التغطية الإخبارية المستقلة. وأشار صحفيون إلى ضعف الوضع المالي لوسائل الإعلام، والتهديد بالاعتقال والسجن بتهمة التشهير ضمن مجموعة متنوعة من الجرائم، والغرامات التي أمرت بها المحاكم والتي يمكن أن تبلغ 150,000 دينار أردني (210,000 دولار) كعوامل تؤثر على المحتوى الإعلامي.

خلال العام، عمّت هيئة الإعلام وأمر حظر نشر رسمية ومنع النقاش في جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. غالباً ما تُستخدم أوامر حظر النشر في القضايا الحساسة سياسياً أو اجتماعياً والتي جذبت انتباه الجمهور. يمكن للمدعين العامين إصدار هذه الأوامر بحجة عدم "التأثير على سير العدالة" أو الكشف عن معلومات التحقيق.

في يونيو/حزيران، أصدرت النيابة العامة في عمان أمراً بحظر النشر أثناء تحقيق السلطات في مقتل طالبة جامعية في حرم جامعة العلوم التطبيقية. أثارت حادثة القتل إدانة علنية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعوات بأن يواجه القاتل عقوبة الإعدام (انظر القسم 6).

في أغسطس/آب، أصدر ممثلو نيابة الزرقاء أمراً بحظر النشر في قضية خطأ طبي وقع في مستشفى الزرقاء الحكومي أدى إلى فقدان مريضٍ لكليتيه اللتين.

في سبتمبر/أيلول، أصدر المدعون العامون في عمان أمرين منفصلين بحظر النشر، الأول يتعلق بجريمة قتل عائلية تتعلق بمدع عام، والثاني بشأن تسجيلات صوتية مسربة تتعلق بمدير سابق لمديرية الأمن العام. في ديسمبر/كانون الأول، أصدر المدعي العام في إربد أمراً بحظر نشر بشأن قضية فتاة متهمه بقتل ثلاثة من أفراد

عائلتها وإصابة والدتها في إطلاق نار.

بالنسبة للقضايا الجنائية الكبرى أو حالات العنف الأسري، يجوز للمدعي العام إصدار أمرٍ بحظر النشر لحماية الضحايا أو الشهود المعنيين بالقضية. كما تحظر هيئة الإعلام نشر أي تقاري عن القوات المسلحة خارج البيانات الصادرة عن المتحدث باسم القوات المسلحة.

فرضت الحكومة رقابة على الأفلام والمسلسلات التلفزيونية بناءً على "انتهاكات" للأعراف والقيم الاجتماعية. وشمل ذلك حظر الأفلام التي تحتوي على محتوى يخص مجتمع الميم.

حجبت هيئة الإعلام موقع الأخبار الأردني المعارض *almajd.net* لعدة أيام في مايو/أيار، بدعوى عدم استكمال إجراءات التسجيل السنوية. وقال رئيس التحرير فهد الريماوي إنه لم يتلق أي إخطار قبل الحجب وأن الموقع كان ممتثلًا للوائح. وأدان أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين الحجب باعتباره جزءًا من "نهج رسمي يهدف إلى تقويض التنوع الإعلامي وتقييد الحريات الإعلامية".

في أبريل/نيسان، أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود مؤشر حرية الصحافة العالمي. تحسّنت مرتبة الأردن من 129 إلى 120، الأمر الذي عكس الانحدار على مدى السنوات الخمس الماضية. أما الخبراء فقد عزوا تحسن ترتيب الأردن إلى التراجع الكبير في حرية الصحافة في البلدان الأخرى وليس إلى أي تحسن في الظروف المحلية. وأشار المؤشر إلى أن "الأردن معروف باستقراره السياسي الذي يميزه عن دول الجوار. إلا أن العاملين في مجال الإعلام يمارسون الرقابة الذاتية ويحترمون الخطوط الحمراء الضمنية حول مواضيع معينة".

خلال الاحتجاجات التي أعقبت احتجاجات سائقي الشاحنات وإضرابات النقل العام في ديسمبر/كانون الأول، ظلت التغطية الصحفية للاضطرابات المدنية محدودة للغاية. ومع ذلك، فقد غطت وسائل الإعلام على نطاقٍ واسع مقتل أربعة ضباط من مديرية الأمن العام قُتلوا أثناء أداء واجبهم خلال الاحتجاجات. تناقل المواطنون روايات حول صعوبة العثور على أخبار بشأن حالة الاحتجاج، بما في ذلك إغلاق الطرق، حيث وقعت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد.

قوانين التشهير/القذف: يسمح قانون الجرائم الإلكترونية للمدّعين العامين باحتجاز الأفراد المشتبه في انتهاكهم قوانين التشهير والقذف. يواجه مستخدمو الإنترنت عقوبة السجن ثلاثة أشهر وغرامة أقصاها 2,000 دينار (2,800 دولار) إذا ثبتت إدانتهم بالتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الإنترنت. اعتمد المدعون العامون الحكوميون على دعاوى قضائية رفعها أفراد ضد التشهير وتشويه السمعة، في محاولة لقمع انتقاد الشخصيات والسياسات العامة. وواجه عشرات الصحفيين، فضلاً عن أعضاء في البرلمان، اتهامات قذف وتشهير رفعها مواطنون عاديون. يضع القانون عبء إثبات التشهير على صاحب الشكوى. ويُعدّ التشهير جريمة جنائية كذلك. ويحظر القانون أي إهانة للعائلة المالكة أو مؤسسات الدولة أو الرموز الوطنية أو الدول الأجنبية، وكذلك "أي كتابة أو خطاب يهدف أو يؤدي إلى إثارة فتنة طائفية أو عرقية".

في سبتمبر/أيلول، وجّه رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رحيل غرايبة، تهمة التشهير ضد أربعة من موظفي المركز، مستشهداً بقانون الجرائم الإلكترونية. رُفعت دعواه القضائية بعد أيام من إصدار الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN)، المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، تقريراً يؤكد أن الحكومة "انتقمت" من أربعة موظفين كبار آخرين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتهم جنائية ملفقة تتعلق بـ 7,800 دولار في بدل يومي يُزعم أنه غير مصرح به. رغم قيام الغرايبة برفع الدعوى بصفته الشخصية، إلا أن دوره كرئيس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أكد على إمكانية استخدام كبار المسؤولين لأحكام التشهير المكتوبة بشكل فضفاض في قانون الجرائم الإلكترونية. والتزاماً بتعديل يوليو/تموز لقانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يمنع رؤساء ومفوضي المجلس من الانتماء إلى حزب سياسي، استقال الغرايبة اعتباراً من 4 أكتوبر/تشرين الأول.

الأمن القومي: كثيراً ما استشهدت الحكومة بقوانين تحمي الأمن القومي، إضافة إلى قوانين مكافحة الإرهاب، لاعتقال أو معاقبة منتقدي الحكومة ولتقييد وردع انتقاد سياسات الحكومة والمسؤولين. في تقريرها الصادر في سبتمبر/أيلول، رأت هيومن رايتس ووتش أن النشاط كثيراً ما اتهموا بجرائم تتعلق بالإرهاب لها تعريفات غامضة لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي خطاب أو سلوك سياسي لا تستسيغه الحكومة.

حرية الإنترنت

قامت الحكومة بتقييد أو تعطيل الوصول إلى الإنترنت، وراقبت المحتويات المنشورة على المواقع الإلكترونية، بما فيها بعض منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ووردت تقارير موثوقة تدل على قيام الحكومة بمراقبة الاتصالات الشخصية على الإنترنت دون سلطة قانونية تجيز ذلك. يشترط القانون ترخيص وتسجيل المواقع الإخبارية على الإنترنت، ويحمل رؤساء التحرير مسؤولية تعليقات القراء على مواقعهم الإلكترونية، ويشترط قيام مالكي المواقع بتزويد الحكومة ببيانات عن مستخدميها، ويفرض أن يكون رؤساء التحرير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين. ويمنح القانون للسلطات صلاحيات واضحة تمكنها من حجب مواقع الإنترنت وفرض الرقابة عليها. يسمح قانون المطبوعات والنشر للمفوض الإعلامي بحظر المواقع الإلكترونية دون أمر قضائي.

يتطلب قانون الاتصالات من مزودي خدمات الاتصالات اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين تتبع اتصالات المستخدم بموجب أمر قضائي أو إداري.

واصلت الحكومة إصدار أوامر لمقدمي خدمات الإنترنت بمنع الوصول إلى تطبيقات المراسلة في الأيام التي يُقدّم فيها طلاب المدارس الثانوية الامتحان الوطني (التوجيهي) بهدف منع لغش. ووفقاً لمؤسسة فريدم هاوس، تُفرض مثل هذه القيود سنوياً منذ عام 2015.

قُيدت خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت من بعض مزودي خدمة الإنترنت، مثل واتساب وفايبر، بينما ظل كلٌّ من فيسبوك مسنجر وتيليجرام وسكايب قابلاً للوصول.

صنف تقرير حرية الإنترنت الصادر عن فريدم هاوس الأردن على أنه "حر جزئياً"، مشيراً إلى أن حريات الإنترنت ظلت "مقيدة". أفادت فريدم هاوس بانقطاعات محلية لبث فيسبوك على يد المنظمين الحكوميين، من بين مخاوف أخرى. كما أفادت بأن الحكومة قامت بشكل روتيني بحظر أو تقييد شبكات VPN، أو خدمة الإنترنت، أو الاتصال، أو عرض النطاق الترددي لمنصات الاتصال، وذلك أثناء الاحتجاجات. وفقاً لتقارير إعلامية، أوقفت الحكومة إحدى منصات التواصل الاجتماعي، ومن المحتمل أن تكون قد عطلت خدمة الإنترنت، أثناء احتجاجات أسعار الوقود في ديسمبر/كانون الأول. استمرت الاعتقالات بسبب انتهاكات استخدام الإنترنت على مدار العام.

في 2021، أفادت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح (جوسا) أن خمسة مزودي خدمة إنترنت محليين منعوا المستخدمين من الوصول إلى تطبيق الدردشة الصوتية كلوب هاوس. أفادت جوسا بأن بعض المستخدمين تحايلوا على الحظر من خلال شبكات VPN، لكن مزودي خدمة الإنترنت قاموا بعد ذلك بحظر أدوات VPN المستخدمة للتحايل على الرقابة، وفقاً لفريدم هاوس، ظل تطبيق كلوب هاوس محظوراً اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول.

أشارت لجنة حماية الصحفيين إلى أن السلطات حجبت المواقع التي زعمت أنها تفتقر إلى التسجيل المناسب. واصلت السلطات حجب الموقع الإلكتروني لمجلة تهتم بأسلوب الحياة وتستهدف مجتمع الميم (LGBTQI+) كجمهور لها، وادعت السلطات أن المجلة لا تتوفر على رخصة.

هناك رسوم تسجيل تبلغ 50 ديناراً أردنياً (70 دولاراً) للمواقع الإخبارية. يجب أن توظف المواقع الإخبارية رؤساء تحرير ممن حصلوا على عضوية في جمعية الصحافة الأردنية لمدة أربع سنوات على الأقل. ويمكن تغريم المالك أو رئيس التحرير، بالإضافة إلى مواجهة عقوبات جنائية، لاحتواء المواقع الشبكية على "احتقار، أو تشويه سمعة، أو التشهير بأفراد بما ينتهك حرياتهم الشخصية أو ترويج إشاعات كاذبة عنهم." لم يُطلب التسجيل من مواقع الويب الشخصية والمدونات أو دفع رسوم.

ووفقاً لصحفيين، طالبت قوات الأمن بحذف بعض المقالات المنشورة في تلك المواقع الإلكترونية. وهددت الحكومة المواقع الإلكترونية والصحفيين الذين دأبوا على انتقاد الحكومة، وفي المقابل قدّمت دعماً فعلياً للمواقع التي نشرت تقاريراً مواتية لها. وقامت الحكومة برصد المراسلات الإلكترونية ومواقع الدردشة على الإنترنت. واعتقد كثير من الأفراد أنهم لم يتمكنوا من التعبير الكامل عن آرائهم عن طريق الإنترنت، بما في ذلك البريد الإلكتروني.

في أغسطس/آب، استشهداً بقانون ضريبة الدخل، أعلنت وزارة المالية أن الأفراد الذين حصلوا على دخل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من أنشطة النشر عبر الإنترنت ملزمون بتزويد الوزارة بمعلومات عن مصادر إيراداتهم ودفع الضرائب السارية.

في 16 ديسمبر/كانون الأول، فرضت الحكومة حظراً على منصة التواصل الاجتماعي تيك توك بزعم نشرها أخباراً ومقاطع فيديو كاذبة خلال إضرابات النقل العام التي بدأت في 4 ديسمبر/كانون الأول، والاحتجاجات اللاحقة في جميع أنحاء البلاد (انظر القسم 2. ب). عطلت الحكومة خدمة الإنترنت في مدن محافظة معان،

حيث قُتل ضابط شرطة خلال الاضطرابات المدنية المتعلقة بالإضرابات والمظاهرات، وفي الكرك. أما تيك توك الذي قيل إنه يمكن الوصول إليه من خلال شبكات VPN من قبل البعض، فقد ظل محظوراً حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول. جرت استعادة الإنترنت بالكامل في معان والكرك بين 24 و30 ديسمبر/كانون الأول. في 19 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية بمديرية الأمن العام مذكرة استدعاء لأفراد يُزعم أنهم يروجون لـ "خطاب الكراهية" و "التحريض على العنف ضد قوات الأمن".

القيود على الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة بعض القيود على الحرية الأكاديمية. زعم بعض الأكاديميين أن هناك حضوراً مستمراً للمخابرات الحكومية في المؤسسات الأكاديمية، شمل مراقبة المؤتمرات والمحاضرات الأكاديمية. كما راقبت الحكومة اللقاءات السياسية، والخطب في الحرم الجامعي، والخطب في المساجد والعظات في الكنائس. أفاد أكاديميون بأنه يتعين أن تمنح دائرة المخابرات العامة الضوء الأخضر قبل تعيين جميع إداريي الجامعة وأساتذتها. أفاد الأكاديميون أيضاً أن على إدارة الجامعة أن توافق على جميع الأوراق البحثية أو المنتديات أو مواد القراءة أو الأفلام أو الندوات. يجب على المسؤولين الإداريين مراجعة المواد التي يحتمل أن تكون مثيرة للجدل من خلال دائرة المخابرات العامة. قامت السلطات بتنقيح الأفلام الأجنبية التجارية بحثاً عن أي محتوى غير مقبول قبل عرضها في دور العرض التجارية.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

فرضت الحكومة قيوداً على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. واصل رئيس الوزراء ممارسة سلطات مدنية موسعة مؤقتاً بموجب أوامر الدفاع الممنوحة في عام 2020 للحد من انتشار كوفيد-19، وذلك للحد من حقوق النشطاء والصحفيين.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع، لكن الحكومة قيدت هذه الحرية بأساليب شملت الاحتجاز الوقائي لأنصار المظاهرات قبل وقوعها، وغالباً ما استشهدت بأحكام جنائية غامضة وواسعة. وقرت قوات الأمن تأميناً للمظاهرات التي مُنحت تصاريح من الحكومة أو السلطات المحلية.

يتطلب القانون إخطار المحافظ المحلي قبل 48 ساعة عن أي اجتماع أو نشاط تستضيفه أي مجموعة محلية أو دولية. أفادت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية بأن الفنادق، يقال بناءً على طلب مسؤولي الأمن، قد طلبت منهم تقديم خطابات الموافقة من الحكومة قبل عقد الدورات التدريبية أو الاجتماعات الخاصة أو المؤتمرات العامة. تم الإبلاغ عن بعض حالات رفض الحكومة لطلبات الموافقة دون تفسير، وفقاً لمنظمات حقوقية غير حكومية محلية ودولية. وفي حالة عدم توفر رسائل الموافقة من الحكومة، قامت تلك الفنادق بإلغاء الفعاليات. في بعض الحالات، قامت المنظمات غير الحكومية بنقل الفعاليات إلى مكاتب أو مساكن خاصة، وتم عقد الأنشطة دون انقطاع. كانت المنظمات غير الحكومية قادرة على إجراء أنشطتها بحرية أكبر عند استخدام برامج مؤتمرات الفيديو نظراً لعدم قدرة السلطات على فرض الرقابة على هذه المنصات عبر الإنترنت.

خلال العام، طلبت الأجهزة الأمنية الحكومية من الفنادق تقديم أسماء وأرقام بطاقات الهوية للحاضرين الذين شاركوا في الأحداث أو المؤتمرات بالفنادق. طلبت الفنادق قائمة المدعوين من المنظمات المضيفة للفعاليات وسلمتها بدورها إلى مسؤولي الأمن، كشرط مسبق للحجز.

تتشرط وزارة الداخلية الحصول على إشعار بالتظاهر أو بأي تجمع علني. تعاملت الحكومة بشكل عام مع هذا الإشعار على أنه طلب، وغالباً ما لم تستجب في الوقت المناسب أو لم ترد على الإطلاق. على مدار العام، وقع ما يقرب من 300 احتجاج في جميع أنحاء البلاد على السياسات الاقتصادية، والفساد، والتشريعات الجديدة، وعدم كفاءة الحكومة، والإجراءات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية وغزة. أوقفت قوات الأمن العديد من الاحتجاجات، مستشهدة بأوامر الدفاع والقيود المفروضة على التجمعات التي فُرضت في الأصل للتخفيف من انتشار كوفيد-19. جرى تخفيف هذه الأوامر تدريجياً بحلول نهاية العام، لكنها ظلت سارية لفترة أطول من إجراءات الصحة العامة الأخرى في جميع أنحاء البلاد. أوقفت الحكومة ما يقرب من 47 احتجاجاً أو تجمعاً في جميع أنحاء البلاد، أي حوالي 16% من جميع الاحتجاجات.

اعتقلت الأجهزة الأمنية تسعة نشطاء ينتمون إلى الحراك القبلي في فبراير/شباط، بعد مشاركتهم في احتجاجات سلمية. وظلّوا رهن الاعتقال الإداري لعدة أشهر دون توجيه أي تهمة إليهم. في قضية واحدة على الأقل، أصدر أحد المحافظين أمر اعتقال إداري بحق شخص عقب إطلاق سراحه بأمر قاضٍ منفصل بكفالة. بدأ بعض النشطاء إضرابات عن الطعام في أبريل/نيسان ومايو/أيار. أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) بياناً في 29 أبريل/نيسان ينتقد اعتقال السلطات للنشطاء في فبراير/شباط ومارس/آذار، قائلاً إن الاعتقالات "تبدو وكأنها جزء من حملة متعمدة لإسكات المعارضة".

في مارس/آذار، اعتقلت الأجهزة الأمنية بشكل استباقي ما يقرب من 40 ناشطاً سياسياً، بمن فيهم النائب السابق غازي الهواملة والنائب السابق وصفي الرواشدة، بعد دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي للتظاهر في 24 مارس/آذار احتفالاً بالذكرى السنوية للربيع العربي في الأردن. واعتقلت الأجهزة الأمنية بعضهم في منازلهم خلال مدهامات في الصباح، بينما استدعي آخرون إلى مركز للشرطة ثم احتجزوا. أُطلق سراح معظم النشطاء لاحقاً في اليوم نفسه.

وفي مارس/آذار أيضاً، اعتقلت الأجهزة الأمنية بشكل استباقي حوالي 200 من أنصار نقابة المعلمين التي حُلّت في ذلك الوقت، والتي أعيدت إلى عملها في يونيو/حزيران، بعد أن دعا أعضاء النقابة إلى مظاهرة خارج وزارة التربية والتعليم. كان أنصار النقابة يعترضون تكرر مطالبهم للحكومة بإلغاء الحل القانوني للنقابة في ديسمبر/كانون الأول 2020 وإعادة المعلمين الذين أُجبروا على التقاعد المبكر في العام ذاته. وكان من بين المعتقلين نائب رئيس النقابة آنذاك ناصر النواصرة وأعضاء آخرين في المجلس. في اليوم نفسه، أفرجت الشرطة عن متظاهرين آخرين دون توجيه اتهامات لهم.

في 4 ديسمبر/كانون الأول، بدأ سائقو الشاحنات في جنوب الأردن احتجاجات سلمية ضد رفع الحكومة دعم الوقود وما نتج عنه من زيادات في الأسعار. تنامت الاحتجاجات تدريجياً وانتشرت في جميع أنحاء البلاد، وكان من بينها إضرابات سائقي النقل العام، مع تصاعد عدد محدود منها إلى اشتباكات عنيفة، من بينها حادثتان

قتل فيهما أربعة من ضباط الشرطة. اعتقلت الشرطة ما يقرب من عشرين متظاهراً حتى 19 ديسمبر/. فرضت الحكومة قيوداً على منصة التواصل الاجتماعي تيك توك في جميع أنحاء البلاد وحظرت أو قيدت خدمة الإنترنت في محافظتي معان والكرك من 16 ديسمبر/كانون الأول حتى نهاية العام (انظر القسم 2.أ.).

امتنعت الأجهزة الأمنية والمتظاهرين بشكل عام عن العنف أثناء المظاهرات على مدار العام، باستثناء ملحوظ خلال إضرابات النقل العام والاحتجاجات المتعلقة بها في ديسمبر/كانون الأول، حيث اشتبكت الشرطة من حين لآخر مع مثيري الشغب واستخدمت الغاز المسيل للدموع بشكل روتيني لتفريق الحشود. لم يذكر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تلقيه شكاوى حول استخدام الشرطة للقوة المفرطة أثناء احتجاجات ديسمبر/كانون الأول.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ ولكن الحكومة قيدت هذه الحرية. يجيز القانون لوزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة التجارة والصناعة والتمويل الموافقة على طلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني المعنية أو رفضها، وحظر المنظمات من تلقي التمويل الأجنبي لأي سبب. كما يحظر استخدام الجمعيات، بما فيها منظمات المجتمع المدني، لصالح أية منظمة سياسية. كما يمنح القانون هذه الوزارات سيطرة كبيرة على الإدارة الداخلية للجمعيات، تشمل القدرة على حل الجمعيات، واعتماد مجالس الإدارة، وإرسال مبعوثين حكوميين إلى أي اجتماع لمجلس الإدارة، ومنع الجمعيات من دمج عملياتها، وتعيين مدقق حسابات متخصص لفحص سجلات الجمعية المالية لأي سبب من الأسباب. كما يفرض القانون على الجمعيات إبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية باجتماعات مجالسها، ورفع جميع قرارات هذه المجالس إلى الوزارة للموافقة عليها، والإفصاح عن أسماء الأعضاء، والحصول على التصاريح الأمنية من وزارة الداخلية لأعضاء مجلس الإدارة. ويتضمن القانون فرض عقوبات بما فيها غرامات مالية على مخالفات اللوائح. تكون وزارة التنمية الاجتماعية مخولة قانوناً بالتدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية وإصدار تحذيرات بشأن مخالفة القانون. أما المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تحذيراً فتمنح فترة اختبار مدتها شهرين لمعالجة المخالفات.

رغم إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية نظاماً آلياً في عام 2020 لمراجعة التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية المحلية، إلا أنها استمرت في قبول الطلبات الورقية. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية أن الطلبات عولجت في أقل من 30 يوماً حسبما يقتضيه القانون، بينما استمرت منظمات غير حكومية أخرى بالادعاء أن المسؤولين الذين يراجعون التمويل الخارجي طبقوا معايير تعسفية لتأخير أو رفض طلبات التمويل، مما أدى فعلياً إلى إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية باستمرار التأخيرات غير المبررة، التي امتدت لأشهر في عملية اتخاذ القرار، وأنه لا توجد عملية رسمية لاستئناف القرارات غير الشفافة. خلال العام، أفادت منظمة غير حكومية أنها أُجبرت على تسريح الموظفين بسبب استمرار تدخل الحكومة ورفض طلبات التمويل الأجنبي والتأخيرات التي افتقرت إلى الشفافية. أفادت المنظمات غير الحكومية أن عملية الموافقة المطولة حتى على المشاريع غير المثيرة للجدل وعلى التمويل الأجنبي كانت خانقة للمجتمع المدني.

واصلت العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تمويلاً أجنبياً الإبلاغ عن تأخير الحكومة أو رفض طلباتها لتلقي الأموال الأجنبية. اشتكت بعضها من رفض طلبات التمويل الأجنبي بشكل تعسفي، أو من أن النزاعات الشخصية مع مراجعي الطلبات قادت إلى الرفض.

في سبتمبر/أيلول، قدمت شبكة الإعلام المجتمعي، وهي منظمة غير حكومية محلية، شكوى إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن الرفض التعسفي للسلطات لمنحة قدرها 25,000 دينار أردني (35,200 دولار) من وكالة التنمية الألمانية لإنتاج حملة لرفع الوعي بإعادة التدوير، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

تجنباً لعمليات التسجيل والتمويل الأجنبي، سعت منظمات المجتمع المدني إلى حلول بديلة، من بينها التسجيل كشركات ربحية أو كمنظمات غير حكومية دولية.

وقد ساورت المواطنين، على نطاق واسع، شكوك بأن الحكومة اخترقت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان، وبأن الأجهزة الأمنية تراقب المؤتمرات والاجتماعات السياسية وتلك التي تنظمها منظمات المجتمع المدني.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع: <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>

د. حرية التنقل والحق في مغادرة البلد

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، رغم فرض الحكومة بعض القيود.

التنقل داخل البلد: فرضت الحكومة بعض القيود على حرية التنقل داخل البلاد للاجئين وطالبي اللجوء السوريين المسجلين. طُلب من سكان مخيمات اللاجئين التقدم بطلب للحصول على إذن للانتقال من المخيم أو مغادرته مؤقتاً للزيارات العائلية أو العمل، الأمر الذي حدّ من حريتهم في التنقل. جرى توظيف 24% فقط من السكان البالغين في مخيم الأزرق للاجئين و28% من السكان البالغين في مخيم الزعتري للاجئين خلال العام، وهو انخفاض عن أعداد ما قبل الجائحة. ويعود سبب فقدان الوظائف جزئياً إلى تعليق تصاريح مغادرة المعسكرات للعمل بين مارس/آذار 2020 ويونيو/حزيران 2021 بموجب إجراءات إغلاق كوفيد-19.

استمر ورود التقارير عن عمليات ترحيل قسري للاجئين إلى مخيم الأزرق للاجئين، شملت العديد إلى قرية الأزرق المغلقة رقم 5، كبديل للترحيل بسبب مخالفات اللاجئين السوريين. وشملت هذه المخالفات "الوضع غير النظامي" (وثائق التسجيل المنتهية الصلاحية أو العمل بدون تصريح عمل)؛ الأنشطة الإجرامية؛ والمخاطر الأمنية المحتملة، والتي لم يتم تحديدها بوضوح.

لغاية سبتمبر/أيلول، استضاف مخيم الأزرق 44,836 شخصاً، منهم أكثر من 8,914 بالغ وطفل في منطقة القرية رقم 5 المسيجة. في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول، نقلت الحكومة 1,703 لاجئاً إلى مخيم الأزرق للاجئين من مناطق أخرى من البلاد، كان من بينهم أكثر من 208 نُقلوا حديثاً إلى القرية رقم 5 لأسباب أمنية. خلال الفترة نفسها، سُمح لـ 71,360 لاجئاً في القرية رقم 5 بالخروج، إما إلى الأقسام غير المقيدة من مخيم الأزرق أو المناطق الحضرية أو إلى بلدان ثالثة لإعادة توطينهم. ولم يتم إبلاغ اللاجئين الذين تم نقلهم قسراً إلى القرية رقم 5 رسمياً بأسباب نقلهم ولم يتم منحهم الفرصة للوصول إلى سبل الانتصاف أو المساعدة القانونية قبل نقلهم. تمكّن سكان القرية رقم 5 من الوصول إلى المساعدة الإنسانية الأساسية، وإلى العيادة التي تقدم خدمات صحية شاملة داخل القرية، وإلى المستشفى داخل مخيم الأزرق إذا كان برفقة الشرطة. وللوصول إلى مرافق المخيم الأوسع، طُلب من سكان القرية رقم 5 تقديم طلب إلى مسؤولي الأمن، وحظيت الطلبات بالموافقة بشكل عام.

منذ عام 2021، تحتجز السلطات الوثائق الشخصية، مثل جوازات السفر وشهادات الزواج وشهادات الميلاد، للاجئين المقيمين في القرية رقم 5. كما احتفظت السلطات بوثائق مدنية للاجئين الفلسطينيين من سوريا المقيمين في مخيم الحديقة (المعروف سابقاً باسم حديقة الملك عبد الله)، وهو مكان مسيَّج في محافظة إربد أعيد استخدامه منذ عام 2016 لإيواء اللاجئين الفلسطينيين من سوريا وعائلات اللاجئين السوريين المختلطة.

سمحت الأجهزة الأمنية عادة للآباء بطلب "مذكرات" غير رسمية لتعليق حركة أبنائهم داخل بلدهم، بمن فيهم الأبناء البالغين، ممن جرى تحديدهم على أنهم أعضاء في مجتمع الميم (انظر القسم 6).

السفر إلى الخارج: استخدمت السلطات الحكومية قيوداً تعسفية لمنع بعض الأفراد، بمن فيهم النشطاء والصحفيون، من مغادرة البلاد، وشملت تلك القيود حظر السفر. في 31 أغسطس/آب، مُنع ناشطان من حركة الحراك، وهما أحمد النعيمات وعبد الرحمن شديفات، في مطار الملكة علياء الدولي من السفر إلى تركيا، بحسب فرونت لاين ديفنדרز. وبحسب ما ورد، قال المسؤولون للنشطاء إنهم مُنعوا من السفر لاحتمال تسببهم في "إلحاق الضرر بالسلطات" وممارسة "النشاط في الخارج". وبحسب تقرير فرونت لاين ديفنדרز، منعت الأجهزة الأمنية الناشطين من السفر إلى الخارج وقيدت حقهما في العمل. وعلى مدار العام، فرضت الحكومة حظر سفر على آخرين ممن ينتظرون جلسات المحاكمة. سمحت الأجهزة الأمنية عادةً للآباء بطلب "مذكرات" غير رسمية لمنع سفر أبنائهم إلى الخارج، بمن فيهم الأبناء البالغين، ممن جرى تحديدهم كأعضاء في مجتمع الميم (انظر القسم 6).

الجنسية: ينص القانون على الشروط التي بموجبها يمكن لمجلس الوزراء سحب الجنسية الأردنية، بموافقة الملك. خلافاً للقانون، أجرت وزارة الداخلية الإلغاءات دون موافقة مجلس الوزراء أو الموافقة الملكية، ودون إخطار مسبق لأي فرد، ودون منح الفرد فرصة لتصحيح المشكلة، وفقاً لتقرير مرصد المواطنة العالمية الصادر عن معهد الجامعة الأوروبية في فبراير/شباط.

بالنسبة لحاملي الجنسيّة الأردنيّة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، فإن إلغاء هذه الجنسيّة لا يزال مصدراً للقلق. أبلغت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عمّا لا يقل عن 89 حالة من حالات سحب الجنسيّة منذ بداية النزاع السوري في عام 2011. في معظم الحالات، لم تقدم السلطات معلومات بشأن أسباب السحب.

هـ. حماية اللاجئين

تعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للاجئين في معظم الحالات.

في عام 2019، قيّد قرار مجلس الوزراء أي مواطن أجنبي يصل إلى الأردن بتأشيرة طبية أو سياحية أو دراسة أو عمل من التسجيل للحصول على الحماية الدولية. طلبت وزارة الداخلية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعليق تسجيل طالبي اللجوء الذين دخلوا بهذه الطريقة، مما أوقف فعلياً تسجيل أكثر من 5,500 من غير السوريين في البلاد ممن سبق لهم الاتصال بالمفوضية. وكان طالبو اللجوء هؤلاء في الأساس من السودان والصومال والعراق ومصر واليمن. لم تتوفر أية بيانات حول عدد طالبي اللجوء وجنسياتهم ممن لم يُسمح لهم بالتسجيل نتيجةً لقرار مجلس الوزراء الصادر عام 2019. كما نظمت الحكومة دخول المواطنين السوريين إلى الأردن، بما في ذلك فترة إقامتهم المسموح بها، ولكن وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان لا يزال بإمكان السوريين التسجيل في ظل ظروف استثنائية على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة الأسباب الإنسانية بشكل خاص.

من بين 689 لاجئاً يقيمون في حديقة الملك عبد الله خلال العام، كان 521 لاجئاً فلسطينياً من سوريا و168 لاجئاً سورياً. كما أقام في المخيم 20 أردنياً إضافياً ينتمون لعائلات مختلطة. كان سكان المخيم عرضة لمجموعة واسعة من أوجه الضعف، منها على سبيل المثال لا الحصر الاكتظاظ ونقص المساحة. لم يف المخيم بالمعايير الدولية، وافتقر إلى العديد من المرافق الأساسية، ولم يحتو سوى على متجر صغير واحد للحصول على الضروريات اليومية. لم يتمكن اللاجئين الفلسطينيون من سوريا المقيمون هناك من دفع رسوم الإقامة إلى وزارة الداخلية للحصول على وضع قانوني، وبذلك حُرّموا من الوصول إلى الفرص النظامية لكسب العيش.

في المجموع، أقام أكثر من 19,000 لاجئاً فلسطينياً من سوريا في الأردن خلال العام. أما أولئك الذين يفتقرون إلى الوثائق والوضع القانوني في البلاد، فيميلون إلى تقييد تحركاتهم لتجنّب المواجهة مع السلطات. كما أبلغ بعض اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ممن يمتلكون وثائق قانونية عن تأخيرات في تجديد وثائقهم أو متطلبات غير رسمية للتبديل إلى أنواع أخرى من الوثائق توفر حماية أقل.

الحصول على اللجوء: لا يكفل القانون منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، كما أن الحكومة افتقرت إلى نظامٍ رسمي لتوفير الحماية للاجئين. والأردن ليس طرفاً في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. غير أن مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1998 والتي تم تجديدها عام 2014 تتضمن تعريفاً للاجئ، وتؤكد التزام الأردن بمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين، وتسمح للاجئين المعترف بهم بالإقامة لفترة أقصاها عام واحد، يتعين خلالها على مفوضية اللاجئين إيجاد حلٍ مُستدامٍ

لهم. ويمكن تجديد فترات الإقامة، ولم تجبر الحكومة بشكل عام اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الأصلية. تطلب السلطات من جميع السوريين الموجودين في البلاد التسجيل لدى وزارة الداخلية والحصول على بطاقة هوية صادرة من الوزارة.

بقيت المعابر الحدودية مع سوريا مغلقة أمام اللاجئين الجدد. ولا يجوز للسوريين دخول الأردن دون موافقة مسبقة من وزارة الداخلية أو تصريح إقامة ساري المفعول في دولة ثالثة. يمكن للسوريين المقيمين في الأردن كلاجئين زيارة سوريا لفترة قصيرة دون أن يفقدوا وضعهم في الأردن إذا حصلوا على إذن مسبق من وزارة الداخلية للعودة إلى الأردن.

ظل معبر الركبان الحدودي بين الأردن وسوريا مغلقاً، وواصلت الحكومة تقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة، التي اعتبرتها "منطقة عسكرية مغلقة".

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين: حدث العمل القسري أو وقعت ظروف تشير إلى العمل القسري بين العمال المهاجرين في قطاعي العمل المنزلي والزراعة (انظر القسم 7.ب.).

حرية التنقل: فرضت الحكومة بعض القيود على حرية التنقل داخل البلاد للاجئين وطالبي اللجوء السوريين المسجلين. طُلب من سكان مخيمات اللاجئين التقدّم بطلب للحصول على إذن للانتقال من المخيم أو مغادرته مؤقتاً للزيارات العائلية أو العمل، الأمر الذي حدّد من حريتهم في التنقل (انظر القسم 2.د.).

العمالة: أصدرت الحكومة تصاريح عملٍ في عددٍ محدودٍ من القطاعات لبعض اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أن الحكومة لم تسمح للاجئين غير السوريين المسجلين لدى المفوضية بالعمل.

منذ عام 2016، أصدرت الحكومة أكثر من 323,421 تصريح عمل للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صدرت نسبة 92 بالمائة منها للرجال. أما معظم تصاريح العمل هذه، والتي تمنح الوصول إلى القطاعات "المفتوحة" للعمالة الأجنبية، فقد انتهت صلاحيتها مع بداية العام. في عام 2021، أُصدر 62,000 تصريح عملٍ للسوريين.

لم تسمح الحكومة بالعمل الرسمي للاجئين غير السوريين المسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. طُلب من اللاجئين غير السوريين الساعين للحصول على تصاريح عمل أن يتخلوا عن تسجيلهم لدى المفوضية للتأهل للحصول على تصريح. منذ يناير/كانون الثاني، سحب أكثر من 100 شخص، معظمهم من اليمنيين، طلبات الحماية الدولية التي قدموها لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمتابعة تصاريح العمل، الأمر الذي يتركهم عرضة لخطر الترحيل. أفادت منظمات غير حكومية عن 32 فرداً تلقوا أوامر ترحيل في عام 2021. ورغم وضع بعض الأفراد رهن الاحتجاز، وخاصة اليمنيين، إلا أنه لم ترد تقارير معروفة عن الترحيل بسبب مخالفة قانون العمل.

سمحت وزارتا الداخلية والعمل، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، للاجئين السوريين المقيمين في المخيمات بالتقدم للحصول على تصاريح عمل. تسمح الاتفاقية للاجئين المقيمين في المخيمات باستخدام تصاريح عملهم كترخيص للعمل خارج المخيم مدة 30 يوماً. أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المحلية أن بطالة النساء اللاجئات والشباب ظلت عند مستويات عالية إلى حدٍ مُقلق.

الحصول على الخدمات الأساسية: استمرت الحكومة في توفير الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لأطفال اللاجئين السوريين. ظل ما يُقدَّر بـ 50,650 طفل سوري و21,540 طفل غير سوري في سن الدراسة خارج المدرسة، بسبب التحديات المالية، وتكاليف النقل، وعمالة الأطفال، وزواج الأطفال، والتنمر من قبل زملائهم الطلاب والمعلمين، والتحديات الإدارية. أما هذا العام، ونتيجة للدعم المالي من المانحين الدوليين لوزارة التربية والتعليم، فيمكن للاجئين غير السوريين الالتحاق بالمدارس الحكومية مجاناً لأول مرة، على الرغم من استمرار تحديات التنفيذ. واصل مكتب رئيس الوزراء إصدار تعميم سنوي يسمح بالتسجيل المجاني للأطفال اللاجئين بغض النظر عن الوثائق، مع اشتراط تقديم الوثائق بحلول نهاية الفصل الدراسي الأول. أما في الممارسة العملية، استمرت بعض الجنسيات في مواجهة عوائق الدخول المتمثلة في متطلبات الوثائق. لا يمكن لطالبي اللجوء غير المسجلين التسجيل في المدارس العامة.

وقّرت الحكومة إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية العامة للاجئين السوريين وغير السوريين، الذين طُلب منهم دفع نفس الرسوم التي يدفعها المواطنون غير المؤمن عليهم. دفع طالبو اللجوء غير المسجلين التسعيرة الأعلى للأجانب في مرافق الصحة العامة، والتي لم يكن باستطاعة معظمهم تحملها. أما طالبو اللجوء غير المسجلين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، فيُطلب منهم التسجيل لدى وزارة الصحة للحصول على الأدوية المضادة للفيروسات، مما يعرضهم لخطر الترحيل بموجب لوائح الصحة العامة الحكومية.

ظل الوصول إلى الخدمات المدنية الأساسية، بما في ذلك تجديد وثائق الهوية وتسجيل الزيجات والوفيات والولادات، معقداً للغاية للاجئين الفلسطينيين من سوريا. تُعرّض نقاط الضعف هذه اللاجئين غير الموثقين لخطر إضافي لسوء المعاملة من قبل أطراف ثالثة مثل أصحاب العمل وأصحاب العقارات.

وهناك 174,000 مقيم من أصل فلسطيني، مثل أولئك المُشار إليهم باسم "الغزاويين السابقين"، لا يحملون الجنسية الأردنية. ولاستيعاب هذا العدد البالغ 174,000 فرداً، أصدرت السلطات بطاقات تسجيل توفر إقامة دائمة وتُستخدم كوثائق هوية شخصية، وجوازات سفر أردنية مؤقتة بدون أرقام هوية وطنية. إلا أن اللاجئين الفلسطينيين من غزة لم يتمكنوا من الوصول الكامل إلى برامج الدعم الوطنية بدون رقم هوية وطني، واستُبعدوا من الجوانب الرئيسية لدعم الخدمات الصحية والاجتماعية، رغم أنهم كانوا قادرين على الوصول إلى خدمات الأونروا..

الحماية المؤقتة: لم تستهدف الحكومة بشكل نشط الأفراد الذين لا يتمتعون بوضع اللاجئ الرسمي للترحيل، وتسامحت مع الإقامة المطوّلة للعديد من العراقيين وغيرهم من اللاجئين بعد انتهاء تصاريح الزيارة التي دخلوا بموجبها إلى البلاد. يتحمّل اللاجئون العراقيون وغيرهم من غير السوريين غرامات بسبب تجاوز مدة تصاريح الزيارة، وعليهم دفع أو تسوية الغرامات والعقوبات قبل الحصول على تأشيرة الخروج، ما لم يغادروا لإعادة

التوطين في بلد ثالث أو يختاروا العودة تلقائياً إلى وطنهم الأصلي. بعدها يواجهون حظراً مدته خمس سنوات من العودة إلى الأردن.

و. وضع المشردين داخلياً ومعاملتهم

لا ينطبق

ز. الأشخاص عديمو الجنسية

تساهم الدولة في انعدام الجنسية، بما في ذلك من خلال التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية والتحديات في الحصول على تسجيل المواليد.

يمكن للأباء فقط نقل الجنسية. ليس للمرأة الحق القانوني في نقل الجنسية لأبنائها، مما قد يؤدي إلى انعدام الجنسية إذا لم يحصل الطفل على جنسية الأب غير الأردني. ولا يحق للنساء التقدم بطلب جنسية لأزواجهن غير الأردنيين، بل يجب على الأزواج أنفسهم أن يتقدموا بطلبات الجنسية بعد الإقامة المستمرة لمدة خمسة عشر عاماً في الأردن. وبمجرد حصول الوالد على الجنسية، يمكنه التقدم فوراً بطلب نقلها عن طريقه إلى أطفاله. رغم نص قانون الجنسية على إمكانية التقدم للحصول عليها بعد 15 عاماً من الإقامة القانونية، إلا أن الحكومة لم تنفذ هذا البند من الناحية العملية.

في السنوات الأخيرة، أزالته الحكومة العراقية أمام اللاجئين السوريين الذين سعوا للحصول على السجلات الحيوية وتصحيح وضعهم القانوني، إذا كانوا يفتقرون إلى الوثائق عند الدخول أو أثناء إقامتهم في الأردن. لا يزال بعض اللاجئين يواجهون تحديات في الحصول على وثائق الحالة المدنية، وخاصة عند التقدم بطلب لتسجيل المواليد في حالة الزواج غير الرسمي أو الزيجات دون أي وثائق، أو عند تسجيل الزيجات التي تمت خارج المحكمة. في مثل هذه الحالات، وفي حالات الأسر التي ترأسها نساء حيث مثل غياب الأب تحدياً، كان هناك خطر انعدام الجنسية بين هؤلاء السكان.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يمنح الدستور المواطنين القدرة على اختيار السلطة التنفيذية من الحكومة أو مجلس الأعيان. يتمتع الملك بسلطة تعيين وإقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس الأعيان، كما يمكنه حلّ البرلمان وتوجيه مبادرات السياسة العامة الرئيسية. يتمتع المواطنون بالقدرة على اختيار مجلس النواب في انتخابات نزيهة بصفة عامة على أساس الاقتراع العام وعلى قدم المساواة، تجري بالاقتراع السري. كما ينتخب المواطنون 97 من أصل 100 رئيس بلدية وبعض أعضاء مجالس المحافظات وجميع أعضاء المجالس البلدية. بينما كانت عمليات التصويت تدار بشكل جيد، فإن العوائق الرسمية أمام نشاط الأحزاب السياسية والحملات حدّت من المشاركة.

وافق البرلمان على قوانين انتخابية وأحزاب سياسية جديدة في أبريل/نيسان، لتأسيس نظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي. نص التشريع الجديد على أن تتنافس الأحزاب على 30% من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات المقبلة، مع الإبقاء على الدوائر الانتخابية الجغرافية لأعضاء البرلمان الآخرين. يوسع القانون

الجديد المقاعد الحزبية إلى 50% في الانتخابات المقبلة، لتصل إلى 65% من مقاعد مجلس النواب خلال الانتخابات المتبقية على مدى السنوات العشر المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، بموجب القانون الجديد، نُقِلَ تسجيل ومراقبة الأحزاب من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخابات (IEC). تشجيعاً لمشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، جرى تخفيض سن الترشح إلى 25 عاماً، وطلب من القوائم الانتخابية الحزبية أن تضم على الأقل فرداً واحداً يقل عمره عن 35 عاماً من بين المرشحين الخمسة الأوائل، وسُمح لطلبة الجامعات بالانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في النشاط السياسي في الحرم الجامعي. علاوة على ذلك، كان مطلوباً أن تتألف قوائم عضوية الحزب من 20% من النساء و20% من الشباب، واستلزم أن يكون أحد المؤسسين شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أعاد قانون صدر في سبتمبر/أيلول 2021 الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية، باستثناء عمان ووادي موسى (البتراء) والعقبة. يسمح القانون لمجلس الوزراء بتعيين 40 بالمائة من أعضاء مجالس المحافظات (من 15 بالمائة في قانون عام 2015).

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: شارك حوالي 30% من الناخبين المؤهلين في الانتخابات البلدية في مارس/آذار. كانت الأحزاب المنظمة غائبة إلى حد كبير عن هذه الانتخابات، بما فيها جبهة العمل الإسلامي التابعة للإخوان المسلمين التي قاطعت الانتخابات. في حين أفاد المراقبون المحليون أن الانتخابات كانت تدار بشكل جيد من الناحية الفنية، لاحظ بعض المراقبين انتهاكات كبيرة في عملية الانتخابات وأبلغت بعض التقارير عن شراء الأصوات. قام مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في عمان بتقييم سرية التصويت في العديد من مراكز الاقتراع.

أجرت الحكومة انتخابات برلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2020. أفاد المراقبون المحليون أن الانتخابات كانت تدار بشكل جيد من الناحية الفنية.

الأحزاب والمشاركة السياسية: يحظر القانون الأحزاب المبنية على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس أو الأصل، وكذلك العضوية في الأحزاب غير المرخصة. كما يحظر القانون على أعضاء المنظمات السياسية غير الأردنية والقضاة وأفراد الأجهزة الأمنية الانضمام إلى الأحزاب. خلال العام، كان هناك 58 حزباً مختلفاً بلغ عدد أعضائها أقل من 40,000 عضو، وباستثناء جبهة العمل الإسلامي، كان تمثيل الأحزاب ضئيلاً في البرلمان. يُلزم قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي أُقرّ في أبريل/نيسان جميع الأحزاب القائمة بإعادة التسجيل بحلول 15 مايو/أيار 2023. وسيلغى تسجيل الأحزاب الحالية التي لا تستوفي اللوائح الجديدة للتسجيل.

رغم ضمان القانون لحقوق الأفراد في تكوين الأحزاب، ورد أن السلطات أرهبت الأفراد الذين يحاولون تشكيل أحزاب سياسية، وهناك خوف طويل الأمد من إنشاء أحزاب سياسية أو الانضمام إليها. وفقاً لتقارير إعلامية، تعرّض العديد من الأردنيين أو شهدوا نشاطاً سياسياً تعاقب عليه السلطات، أدى إلى الإدراج في قائمة سوداء للوظائف والفرص الاقتصادية. وفقاً لمؤسسة فريدم هاوس، في حين أن الناخبين والمرشحين عموماً لا يتعرضون للتهديدات العلنية أو العنف، إلا أنهم ما زالوا متأثرين بشدة بالانتماءات القبلية وشبكات المحسوبية

التي ترعاها الدولة. كما أفادت فريدم هاوس بوجود اعتقاد على نطاق واسع بأن دائرة المخابرات العامة تؤثر على العملية الانتخابية. تمكنت منظمات المجتمع المدني المحلية من مراقبة العملية الانتخابية والتعليق عليها خلال العام وفي عام 2020.

مشاركة المرأة وأعضاء مجموعات الأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية، ولكن ثمة فجوة واسعة بين الجنسين في المشاركة السياسية. ينص القانون على تمثيل النساء وأعضاء بعض الأقليات في العملية السياسية من خلال نظام الحصص، حيث ينص القانون الانتخابي على ما لا يقل عن 18 مقعد كوتا للنساء وما يصل إلى 12 مقعداً مخصصة لبعض الأقليات العرقية أو الدينية. أشار ناشطو حقوق الإنسان إلى التحيز الثقافي ضد النساء كعائق أمام مشاركتهن في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال. النساء المنتخبات بشكل تنافسي أو المعينات من خلال أنظمة الحصص، شغلن أقلية صغيرة من المناصب في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية ومن الأدوار القيادية في السلطة التنفيذية. وحتى نوفمبر/تشرين الثاني، تضمن مجلس الوزراء الذي يتكون من 29 عضواً امرأتين بمرتبة وزير: وزيرة الثقافة ووزيرة الدولة للشؤون القانونية. عملت 16 امرأة في عضوية البرلمان، اختيرت 15 امرأة منهن بنظام الكوتا وواحدة من خلال المنافسة المفتوحة. قانون البلديات واللامركزية لعام 2021 رفع الحصة المخصصة للنساء في مجالس المحافظات من 10 في المائة إلى 25 في المائة من الأعضاء المنتخبين، وينص على حصة نسائية تبلغ 20 في المائة في المجالس البلدية. مقارنة بالسنوات السابقة، كان أداء المرشحات جيداً بشكل عام في الانتخابات البلدية، رغم عدم فوز أي امرأة بمنصب رئيس البلدية. انتُخبت 68 امرأة بما يتجاوز حصة الكوتا البالغة 25 بالمائة. وكان سبعة وعشرون في المائة من أعضاء المجالس البلدية من النساء.

على مر التاريخ، نادراً ما شارك الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة في الانتخابات سواء كمرشحين أو ناخبين بسبب الوصم الثقافي السائد، وغياب مراكز الاقتراع التي يسهل الوصول إليها، وقلة الوعي بحقوقهم في المشاركة في العملية الانتخابية أو كيفية التصويت، بحسب تقارير المنظمات غير الحكومية. وقعت الهيئة المستقلة للانتخابات والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (HCD) مذكرة تفاهم تنص على وجوب أن يكون للبلديات مركز اقتراع واحد على الأقل يمكن الوصول إليه بالكامل ومحطات يمكن الوصول إليها جزئياً في مواقع الاقتراع الأخرى. بدأ المجلس خطة عمل لمدة عامين لزيادة عدد مراكز الاقتراع التي يمكن الوصول إليها بحلول عام 2024.

يمكن لجميع اللاجئين الفلسطينيين من حَملة الجنسية الأردنية التصويت بغض النظر عن موقعهم (على سبيل المثال، سكان المخيمات العشرة الرسمية للأونروا، أو المخيمات الثلاث غير الرسمية، أو المقيمين خارج المخيمات) بموجب حقوق المواطنة الخاصة بهم. ولا يُسمح للاجئين الفلسطينيين ممن لا يحملون الجنسية الأردنية بالتصويت في الانتخابات الوطنية أو البلدية أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية. غير أنه يُسمح لهم بالتصويت للجان الأخرى الخاضعة لسلطة دائرة الشؤون الفلسطينية الأردنية (انظر القسم 6 للأوضاع القانونية للفلسطينيين). وكان تمثيل المواطنين من أصل فلسطيني أقل من المستوى اللازم على جميع مستويات الحكومة والجيش. ويخصص القانون تسعة مقاعد في مجلس النواب للمسيحيين وثلاثة مقاعد للأقليات الإثنية الشركسية والشيشانية معاً، مما يشكل تمثيلاً كبيراً لهذه الأقليات مقارنة بنسبتها المئوية من السكان. ينص القانون على أن المسلمين يجب أن يشغلوا جميع المقاعد البرلمانية غير المخصصة تحديداً للمسيحيين. ولم تخصص أية مقاعد

للدروز قليلي العدد نسبياً، ولكن يجوز لهم تولي المناصب وفقاً لتصنيفهم الحكومي كمسلمين. وشغل المسيحيون مناصب كوزراء وأعيان وسفراء. كان هناك عضو درزي واحد من الوزراء.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية على فساد المسؤولين، غير أن الحكومة لم تُنفذ القانون بشكل فعال. وردت تقارير منفردة عن حالات فساد حكومي خلال العام. في السنوات الأخيرة، شرعت السلطات بإبداء استعداد متزايد لفتح تحقيقات عامة في الفساد. أدانت المحاكم أكثر من عشرة مسؤولين محليين وكذلك الرئيس السابق لشركة مناجم الفوسفات الأردنية (غيايباً) في محاكمات منفصلة خلال العام. وكان استغلال الروابط العائلية والتجارية وغيرها من الصلات الشخصية في تعزيز المصالح الاقتصادية الشخصية منتشراً على نطاق واسع.

في عام 2021، أرسل الملك رسالة مفتوحة إلى مدير دائرة المخابرات العامة قال فيها إنه نظراً لأن مؤسسات الرقابة المدنية والنظام القضائي "نهضت بمسؤولياتها الدستورية والتشريعية"، فإن دائرة المخابرات العامة يجب أن تركز فقط على الأمن القومي. يعتقد بعض المراقبين أن دائرة المخابرات العامة عموماً لم تقلل من مشاركتها في المؤسسات المدنية خلال العام.

وجد النشطاء والصحفيون صعوبة في الوصول إلى التقارير والإحصاءات الحكومية. وأرجعوا تعذر الوصول إلى الحفظ غير الفعّال للسجلات وحجب الحكومة للمعلومات عن الجمهور.

الفساد: في 6 سبتمبر/أيلول، أيدت أعلى محكمة استئناف في الأردن إدانات محكمة أمن الدولة في قضية فساد تتعلق بالإنتاج غير القانوني للتبغ وتهريبه تحت إشراف مسؤولين حكوميين محليين. أيدت محكمة الاستئناف أحكاماً بالسجن تتراوح بين 10 أشهر و22 عاماً، وغرامات تتراوح بين 11,000 و20,000 دينار أردني (15,515 دولاراً إلى 28,209 دولاراً أمريكياً)، ومصادرة الأصول المتعلقة بها. في عام 2021، أدانت هيئة محكمة أمن الدولة المكونة من ثلاثة قضاة 23 متهماً في القضية، كان معظمهم من المسؤولين الحكوميين المحليين. كما برأ القضاة أربعة متهمين وأسقطوا التهم الموجهة لاثنتين من المتهمين توفياً أثناء المحاكمة.

في 27 أبريل/نيسان، أدانت محكمة غيايباً وليد الكردي، رئيس شركة تعدين الفوسفات الأردنية السابق، باستغلال منصبه، وحكمت عليه بالسجن 18 عاماً وغرامة 191 مليون دينار أردني (378.8 مليون دولار). وسبق للكردي أن أُدين غيايباً في عام 2013 بتهمة الموافقة على عقود شحن باهظة بمئات الملايين من الدنانير.

أدانت محكمة ابتدائية 16 من أصل 30 فرداً في 28 أبريل/نيسان، من بينهم رئيس بلدية وخمسة أعضاء في المجلس البلدي بتهمة إساءة استخدام السلطة. وحُكم على جميع المتهمين بالسجن ثلاثة أشهر وغرامة قدرها 500 دينار أردني (706 دولار أمريكي). كما غرمت المحكمة 10 من أعضاء المجلس البلدي مقابل 5,000 دينار أردني إضافي (7,062 دولاراً).

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عدد من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية عمل في البلد مع قيود حكومية. ويمنح القانون الحكومة القدرة على التحكم بالشؤون الداخلية للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك قبول التمويل الأجنبي. وكانت المنظمات غير الحكومية قادرة عموماً على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتبليغ عنها علناً طيلة العام، مع أن مسؤولي الحكومة لم يظهروا التعاون أو التجاوب دوماً بهذا الخصوص.

الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان: في أبريل/نيسان، أفادت منظمة فرونت لاين ديفنדרز غير الحكومية ومنظمة الأبحاث سينيترن لاب عن اكتشاف برنامج التجسس Pegasus على هواتف أربعة حقوقيين. زعم التقرير أن الحكومة كانت وراء برنامج التجسس، بناءً على تحقيق جنائي رقمي (انظر القسم 1.و).

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تلقى المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة شبه مستقلة تم إنشاؤها بموجب القانون، تمويلاً حكومياً ودولياً. يرشح رئيس الوزراء أعضاء مجلس أمنائه، ثم يصادق الملك على تعيينهم بموجب مرسوم ملكي. وبدوره يقوم مجلس الأمناء بتعيين المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان. أما التقرير السنوي للمركز، والذي يقيّم مستوى الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، فهو ينتقد أحياناً ممارسات الحكومة. ويرفع المجلس التقرير إلى مجلسي البرلمان ومجلس الوزراء. إن توصيات المركز الوطني لحقوق الإنسان ليست ملزمة قانوناً، ولكن يُطلب من المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء الاستجابة لتوصيات التقرير وقياس التقدم المحرز نحو احترام حقوق الإنسان الدولية. التزم المنسق الحكومي لحقوق الإنسان بشكل عام بهذه المتطلبات. نص التعديل الذي جرى في يوليو/تموز على قانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان على عدم ارتباط الرئيس والمفوض العام بأي حزب سياسي.

واصلت الفرق العاملة التابعة للوزارات بالإيفاء بمسؤولياتها وتنفيذها بموجب خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهو برنامج شامل مدته 10 سنوات تم البدء به في عام 2016 لإصلاح القوانين وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك تحسين إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. ونُشرت التطورات المتعلقة بخطة العمل بانتظام على مواقع الوزارات على الإنترنت. لغاية شهر نوفمبر، تم إتمام نسبة 21 في المائة من أنشطة الخطة، وكان 43 في المائة منها قيد التنفيذ، وبقي 36 في المائة معلقاً. في 2021، أطلق المنسق الحكومي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، آلية وطنية للشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان عبر تطبيق قائم للخدمات الحكومية يسمى بخدمتكم وقام بتدريب ضباط الاتصال لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والرد عليها. كانت المنصة في مرحلة تجريبية هذا العام، وبينما أُتيح التطبيق عموماً للجمهور، إلا أنه لم يعمل بشكل كامل مع الأهداف المعلنة للألية، والمتمثلة في فصل انتهاكات حقوق الإنسان الواردة إلى المنسق الحكومي لحقوق الإنسان عن الشكاوى الأخرى المقدمة عبر التطبيق.

يقوم رئيس التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء بتنسيق تنفيذ الخطة الوطنية على مستوى الحكومة، بما في ذلك صياغة تقارير حقوق الإنسان والرد عليها. عقد مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان ما مجموعه 18 نشاطاً خلال العام، واستمر 179 نشاطاً في إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، شملت مناقشات توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وورش العمل حول إدماج

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاعين العام والخاص، والنوع الاجتماعي، والاتجار بالبشر، وورش عمل للتوعية العامة بحقوق الإنسان.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يفرض القانون عقوبة لا تقل عن السجن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة على جريمة اغتصاب غير الزوج على أي فرد يبلغ من العمر 15 سنة أو أكثر. لا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته مخالفاً للقانون. تنطوي جريمة اغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة على احتمال عقوبة الإعدام. ينص القانون على أن تكون الملاحقة القضائية إلزامية لتلك الجنايات، بما فيها الاغتصاب. وتخضع الجرائم غير الجنائية، مثل بعض حالات العنف الأسري، أولاً للوساطة من قبل إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام. وينص القانون على خيارات للحكم البديل في قضايا العنف الأسري بموافقة الضحية. ولم تطبق الحكومة قانون الاغتصاب بصورة فعالة.

كان العنف القائم على النوع الاجتماعي سائداً. وبينما انخفض عدد "جرائم الشرف" المبلغ عنها، أفاد العديد من النشطاء والمسؤولين عن زيادة في العنف الأسري. حتى أكتوبر/تشرين الأول، أفاد نشطاء حقوق الإنسان بوفاة 30 امرأة بسبب العنف الأسري، وكانت حدة العنف أعلى من السنوات السابقة. يعتقد الخبراء أن عدد الوفيات المرتبطة بالعنف الأسري كان أكثر من 30، لكن جرى تصنيف بعضها على أنها حالات انتحار.

أبلغت جمعية معهد تضامن النساء الأردني وهي منظمة غير حكومية، عن زيادة بنسبة 94% في جرائم القتل على أساس عائلي مقارنة بالسنة التقويمية 2021. أبلغت الجمعية عن 35 حالة قتل خلال العام، استهدفت 60% منها النساء والفتيات، و40% استهدفت الأطفال، من الفتيان والفتيات.

في 23 يونيو/حزيران، دخل رجل يبلغ من العمر 37 عاماً متكرراً في زي طالب إحدى الجامعات المحلية وقتل طالبة التمريض إيمان إرشيد بإطلاق النار عليها حتى الموت. وتجمع العشرات أمام مستشفى إربد حيث أدخلت إرشيد، مطالبين بإعدام القاتل خلال مطاردة استمرت ثلاثة أيام. أفادت مديرية الأمن العام أن المشتبه به انتحر بعد أن حاصرت الشرطة في 26 يونيو/حزيران. أصدر المدعي العام أمر حظر نشر يقيّد نشر الأخبار المتعلقة بالقضية حتى نهاية يونيو/حزيران.

في أغسطس/آب، أتهم رجل بطعن زوجته حتى الموت في أحد مستشفيات عمان. وبشكل منفصل، اتهم رجل آخر في أغسطس/آب بطعن زوجته حتى الموت في الزرقاء. ووجهت إليهما تهمة القتل العمد وظلا رهن الاعتقال حتى نهاية العام.

على مدار العام، نفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وهو أحد منظمات المجتمع المدني برئاسة الملكة، مبادئ توجيهية للاستجابة للعنف الأسري ضد النساء والأطفال. أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة مصفوفة الأولويات للأعوام 2021-2023 التي أقرها مجلس الوزراء. وشملت هذه الأولويات الشرطة والعدالة والخدمات النفسية والاجتماعية والصحة والتوعية والوقاية والتكامل والتنسيق. يجوز للنساء تقديم شكاوى عن الاغتصاب أو إساءة المعاملة الجسدية لدى منظمات غير حكومية معينة أو مباشرة لدى السلطات القضائية. ومع ذلك، فغالباً لا يتم الإبلاغ عن الجرائم القائمة على نوع الجنس، بسبب المحرمات الاجتماعية والمعاملة المهينة في مراكز الشرطة. كما أشارت منظمات غير حكومية إلى عدم وجود أرقام رسمية عن مدى انتشار العنف ضد الفتيات غير المتزوجات والنساء اللواتي تبلغ أعمارهن 50 عاماً فما فوق. وأشار المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى انخفاض حالات الزواج المبكر خلال العام.

حققت إدارة حماية الأسرة في أكثر من 6,793 حالة للعنف الأسري خلال العام، وأحالت 4,590 حالة إلى القضاء وأكثر من 1,303 إلى الوساطة. جرت تسوية العديد من القضايا، أو رُفضت، أو تبين أنها خارج نطاق اختصاص إدارة حماية الأسرة. قدر بعض الخبراء القانونيين أن التسويات لم تفعل شيئاً يُذكر لمنع تكرار العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. أفادت بعض المنظمات غير الحكومية والمحامون بوجود ضغوطات ضد رفع قضايا الاعتداء الجسدي إلى المحكمة، وأكدوا أن المحاكم أسقطت بشكل روتيني ثلثي قضايا الاعتداء التي نتج عنها إصابات جسدية قليلة أو معدومة. من الناحية التقنية، فإن الاعتداء على الزوجة سبب للطلاق، لكن الأزواج في بعض الأحيان ادعوا سلطة ثقافية لضرب زوجاتهم. ولاحظ المراقبون أنه في حين دعم القضاة بشكل عام شكوى المرأة بالتعرض لسوء المعاملة في المحكمة، إلا أنه نظراً للضغوط المجتمعية والأسرية، والخوف من العنف كجرائم "الشرف"، فإن قلة من النساء سعين للحصول على انتصاف قانوني. سمحت السلطات القانونية الواسعة للقضاة ببناء بعض قرارات إصدار الأحكام على قناعاتهم الشخصية بدلاً من مبادئ توجيهية صارمة لإصدار تلك الأحكام. أبلغ بعض الخبراء القانونيين عن حالات لسيدات ذهبن إلى مراكز الشرطة للإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي وتم رفضهن وطلب منهن إبلاغ قسم حماية الأسرة بالجريمة بدلاً من ذلك، وهي تدير مراكز أقل عدداً في مواقع أقل.

ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان الدولية العاملة في البلاد، ازداد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الأسري، خلال جائحة كوفيد-19. وكانت أكثر أشكال الإساءة شيوعاً هي الإساءة العاطفية والجسدية، والتي غالباً ما يرتكبها العشير أو أحد أفراد الأسرة.

استخدم المحافظون قانون منع الجرائم لاحتجاز النساء إدارياً بزعم حمايتهن. قامت وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة ملجأ للنساء المعرضات لخطر العنف و"جرائم الشرف". لغاية أكتوبر، قدّم ملجأ النساء المعرضات لخطر "جرائم الشرف"، ومقرّه في عمّان، خدماته إلى 132 امرأة، بمن فيهن المعتقلات الإداريات في مركز الجويذة لإصلاح وإعادة تأهيل النساء، والنساء المُحالات إلى الملجأ من قبل إدارة حماية الأسرة، والنساء اللواتي أحالهن المحافظون مباشرة إلى الملجأ. تسمح وزارة التنمية الاجتماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات بمرافقة أمهاتهم، بمن فيهن الأمهات اللاتي سبق احتجازهن تحت وصاية وقائية.

شغلت إدارة حماية الأسرة خطأ هاتفياً ساخناً للعنف الأسري، كما تلقت الاستفسارات والشكاوى عبر البريد الإلكتروني وبشكل شخصي. حافظت وزارة التنمية الاجتماعية على ملجأ ثانٍ لضحايا العنف الأسري في إربد. أشارت تقارير المنظمات غير الحكومية، قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، إلى أن جميع الملاجئ التي تديرها الحكومة كانت تعمل بأقل من طاقتها. في مارس/آذار، افتتحت الوزارة ملجأً جديداً في العقبة يتسع لثمانية أفراد، وأوى شخصين اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول.

نشر المجلس الوطني لشؤون الأسرة خطة وطنية مدتها ثلاث سنوات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الطفل. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن مقدمي الرعاية الصحية والمعلمين ما زالوا مترددين في الإبلاغ عن إساءة المعاملة بسبب عدم وجود ضمانات لحماية الشهود. واستمر القضاة المختصون في تسريع قضايا العنف الأسري، ووفقاً لإدارة حماية الأسرة، استغرق حل قضايا الجرح حوالي ثلاثة أيام. ساعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة الحكومة في تطوير إرشادات الوساطة. أفادت المنظمات غير الحكومية بإدخال تحسينات على الإجراءات والسياسات المتعلقة بالعنف الأسري في إنفاذ القانون والقضاء، ولكن لا تزال هناك أوجه قصورٍ شديدة. كان أفراد إنفاذ القانون خارج دائرة حماية الأسرة يفتقرون إلى الوعي بالاستجابة المناسبة للإجراءات المتعلقة بالعنف الأسري، وكانت هناك أوجه قصور عامة في إجراءات التسوية القانونية.

أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي: ذكرت منظمات المجتمع المدني أن العديد من "جرائم الشرف" لم يُبلغ عنها، لا سيما في المناطق غير الحضرية، بسبب المحرمات الاجتماعية، والخوف من المزيد من العنف، والتصور للنتائج غير الكافية في نظام العدالة الرسمي. قال الخبراء إن قانون العقوبات يوفر أساساً قانونياً قابلاً للجدل للاعتداءات والقتل، لا سيما تلك التي يرتكبها الرجال، لأفراد الأسرة الذين يُضبطون متلبسين بالزنا أو يُنظر إليهم على أنهم متورطون في علاقات جنسية "غير شرعية". كما يحد القانون من حق الدفاع عن النفس لضحايا هذه الهجمات.

في يونيو/حزيران 2021، ضرب رجل ابنته البالغة من العمر 21 عاماً وتُدعى رانيا بكابل كهربائي حتى الموت. اشتبهت المنظمات غير الحكومية في أن القتل كان بداعي "الشرف". واتهم المدعي العام للجنايات الكبرى الأب بتعذيب ابنته وقتلها. ظل الأب رهن الاعتقال، وبقيت القضية قيد النظر حتى نهاية العام. أثار القتل غضباً شعبياً ودعواتٍ على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تحقيق العدالة لرانيا ونساء أخريات قُتلن على أيدي أسرهن.

على الرغم من وجود قانون يُنهى ممارسة إبراء ذمة المغتصبين الذين تزوجوا من ضحاياهم، لاحظ المراقبون وجود معتقدٍ عُرفي سائد بأنه إذا تزوجت المرأة من مغتصبها فلن يحتاج أفراد أسرتها إلى قتلها "حفاظاً على شرف العائلة". ومع ذلك، فقد لاحظت المنظمات غير الحكومية أن هذا القانون ساعد في الحد من مثل هذه الحالات وشجع المزيد من النساء على الإبلاغ عن الاغتصاب، خاصة منذ إنشاء الملجأ. ولم ترد خلال العام أية تقارير عن زيجات بالإكراه كبديل لاحتمال القتل بدواعي "الشرف". أبلغت المنظمات غير الحكومية عن حالات زواج قسري حدثت بعد وقت قصير من الاتهام بالاغتصاب، بسبب الضغط الأسري والمجتمعي قبل بدء أي محاكمة رسمية. في إحدى الحالات، أجبر والد إحدى الطفلات الناجيات من الاتجار بالبشر لأغراض

الاستغلال الجنسي على الزواج بموافقة المحكمة بعد بلوغ سن 15، وهو السن القانوني للزواج.

أحال المحافظون الضحايا المحتملات لـ "جرائم الشرف" إلى ملجأ وزارة التنمية الاجتماعية بدلاً من الحجز الوقائي غير الطوعي في مرفق الاحتجاز. قام المحافظون خلال العام بإحالة 132 نساءً مباشرة إلى الملجأ. وأُحيلت معظم الحالات من قبل إدارة حماية الأسرة والمنظمات غير الحكومية.

يصرح القانون بإجراء اختبارات الحمض النووي والوسائل العلمية الأخرى لتحديد أبوة المولود المرتبط "بالاغتصاب والخداع والكذب".

التحرش الجنسي: يحظر القانون بشدة التحرش الجنسي ولا يميز بين الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. ويعاقب على كل منهما بأربع سنوات مع الأشغال الشاقة على الأقل. يضع القانون أيضاً عقوبات على اللمس غير اللائق والتحرش اللفظي ولكنه لا يعرّف سبل الحماية من التحرش الجنسي. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال؛ إذ وردت أنباء على نطاق واسع عن التحرش الجنسي بالنساء والفتيات في الأماكن العامة. أفادت المنظمات غير الحكومية أن اللاجئين من سوريا والعمال الأجانب، لا سيما عمال الملابس وعمال المنازل، معرضون بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل، بما في ذلك التحرش والاعتداء الجنسيين.

الحقوق الإنجابية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي من جانب السلطات الحكومية. لم تكن هناك سياسات حكومية تحد من حجم الأسرة.

يسمح القانون للأزواج بالحق الأساسي في تقرير عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات وتوقيت الإنجاب. كانت وسائل منع الحمل متاحة على نطاق واسع وتقدم بالمجان في العيادات العامة للأزواج، بينما كان على غير المتزوجين شراؤها في العيادات الخاصة. لم تكن موانع الحمل الهرمونية والطارئة وعقاقير الإجهاض الطبي ضمن القائمة الحكومية للأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية، وفقاً لمجلة بيو ميد سنترال (BMC) العلمية ومقرها المملكة المتحدة. وفقاً لتقرير حالة سكان العالم لعام 2021 الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن 61% من النساء في الأردن ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً يتخذن قراراتهن الخاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية ومنع الحمل والجنس مع أزواجهن. قدر التقرير أن 22% من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً استخدمن نوعاً حديثاً من وسائل منع الحمل. أفادت مجلة BMC أن الخدمات الجنسية والإنجابية كانت غير مستغلة بشكلٍ كافٍ من قبل الشباب.

أثار المدافعون مخاوف بشأن العوائق القانونية والاجتماعية والثقافية التي تحول دون تقديم الخدمات للنساء غير المتزوجات ومشاكل الوصول للنساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الموافقة على استئصال الرحم. أثارت مجموعات حقوق الإنسان مخاوف بشأن المعاملة والعقوبات التي تتعرض لها النساء غير المتزوجات اللاتي يلدن في المستشفيات، من بينها إبلاغ موظفي المستشفى عنهن إلى السلطات. ذكرت منظمة غير حكومية أن النساء غير المتزوجات يتعرضن لخطر الفصل القسري عن أطفالهن وإيداع أطفالهن في مؤسسات حكومية.

وفرت الحكومة الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك أدوات فحص الاغتصاب وفحوصات الطب الشرعي، للناجيات من العنف الجنسي، لكن وسائل منع الحمل الطارئة لم تكن متاحة بشكل عام، مما حد من التدبير العلاجي السريري للاغتصاب. وفقاً لمنظمة غير حكومية، لم يستخدم المختصون في مجال الصحة بشكل متنسق الممارسات الواعية بتأثير الصدمات خلال التعامل مع الضحايا، وقد تفاوتت جودة الرعاية في أنحاء البلاد.

وذكرت منظمة غير حكومية أخرى أن الناجيات من الاغتصاب غير المتزوجات اللاتي أصبحن حوامل واجهن صعوبات في الحصول على ولادة آمنة وإقرار للوضع القانوني لأطفالهن بسبب العوائق القانونية والاجتماعية.

تُنقل الفتيات المراهقات والنساء غير المتزوجات اللاتي أصبحن حوامل إلى ملاجئ تمولها الحكومة بصورة روتينية حيث يمكنهن تلقي الخدمات التعليمية، على الرغم من تفاوت الجودة. كان الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أكثر صعوبة بشكل عام للنساء والمراهقات في البيئات الريفية. ومنعت الأعراف الاجتماعية الفتيات القاصرات اللاتي أصبحن حوامل من الذهاب إلى المدرسة.

يُسمح قانوناً بالحصول على الرعاية الصحية الطارئة، لتشمل خدمات إدارة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض.

التمييز: يمنح الدستور حقوقاً متساوية للرجال والنساء، لكن الحكومة فرضت قوانين تمييزية ضد المرأة. أكد المراقبون على غموض الفقرة المتعلقة بذلك في الدستور، وأوصت اللجنة النسائية الفرعية التابعة للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بتوضيح تعريفات المساواة في الدستور في تقرير نُشر في أكتوبر/تشرين الأول عام 2021. وفي يناير/كانون الثاني، عدّل مجلس النواب الدستور بإضافة "المرأة الأردنية" إلى عنوان الباب الخاص بحقوق الأردنيين وواجباتهم. وبينما أشاد الكثيرون بالتعديل، اعترف العديد من البرلمانيين بأنه لم يغيّر من البيئة القانونية وكان إلى حدٍ كبير لفتة رمزية.

لا ينص القانون بالضرورة على نفس الوضع القانوني، والحقوق، وأحكام الميراث للنساء كما الرجال. وقد عانت النساء من التمييز في عدة مجالات، منها الطلاق وحضانة الأطفال والجنسية ومكان العمل، وفي قيمة شهادتهن في المحاكم الشرعية التي تتعامل مع شؤون القانون المدني في ظروف معينة. قامت الجمعية الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهي منظمة شبه حكومية، بتشغيل خط ساخن لتلقي شكاوى التمييز. تلقى الخط الساخن 19 شكوى خلال العام.

أبلغت المنظمات غير الحكومية عن وجود عدد غير متناسب من الأفراد المتهمين بعدم سداد الديون بين النساء غير القادرات على سداد القروض التي أخذنها نيابة عن أفراد أسرهن الذكور. في مايو/أيار، قيّدت تعديلات قانون الإنفاذ حبس المدينين بمبالغ تقل عن 5,000 دينار أردني (7,000 دولار). حدد القانون الجديد عقوبة الديون المتعددة غير المسددة بالسجن لمدة 120 يوماً في السنة.

في يونيو/حزيران، مدّدت الحكومة أمر الدفاع بتعليق أحكام السجن كعقوبة على عدم سداد الديون التي تقل عن 100,000 دينار أردني (140,000 دولار). في 26 يونيو/حزيران، أفرجت السلطات عن 89 مديناً محتجزاً قضوا أكثر من 60 يوماً في السجن هذا العام، وفقاً لتخفيضات الأحكام التي وافق عليها البرلمان في مايو/أيار.

واجهت النساء تمييزاً قانونياً وثقافياً في التوظيف والمهن (انظر القسم 7.د). عينت وزارة العمل مكتباً لمعالجة دعاوى التمييز في مكان العمل لكل من الرجال والنساء. دعت المنظمات غير الحكومية المحلية إلى تمثيل أفضل للمرأة في المناصب القيادية في كل من القطاعين العام والخاص. انتقدت بعض المنظمات غير الحكومية عدم وجود أحكام بشأن إجازة الأمومة ورعاية الأطفال والحصول على تأمين صحي متساوٍ للعاملات.

بموجب القانون الذي يطبق أحكام الشريعة، تراث البنات نصف المبلغ الذي يحصل عليه الأبناء، مع بعض الاستثناءات. وإذا كانت هناك وريثة واحدة فقط، فإنها تحصل على نصف تركة والديه، ويذهب النصف الآخر إلى الأقرباء من الرجال المحددين شرعاً، أما إذا كان الوريث الوحيد رجلاً، فإنه يحصل على كل تركة والديه.

لا يوجد زواج مدني في الأردن، وعلى جميع الزوجات أن تتم وفقاً لتقاليد دينية معترف بها. وبينما يجوز للرجل المسلم أن يتزوج من غير المسلمة، يحظر على المسلمات الزواج من غير المسلمين. ولا تملك النساء الحق القانوني لنقل الجنسية إلى أطفالهن، حيث يمكن للأباء فقط نقل الجنسية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى انعدام الجنسية إذا لم يحصل الطفل على جنسية الأب غير الأردني (انظر القسم 2.ز).

يمنح القانون الآباء سلطة قانونية على الطفل، بينما تُعطى الأمهات مسؤولية العناية الجسدية بالطفل. ومع ذلك، يمكن سلب الحضانة من الأم بسهولة، إذا تبين أنها "غير لائقة" أو إذا تزوجت مرة أخرى. يمنح القانون الأب سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتعليم الطفل، وبلد الإقامة، والتنشئة الدينية، ويسمح للأب وحده باستصدار جوازات سفر للطفل. في 27 سبتمبر/أيلول، احتجت مجموعة من النساء خارج البرلمان، شجبن تعديل قانون حقوق الطفل الذي غير كلمة "الأبوين" إلى "الأب أو الوصي" لاتخاذ القرار بشأن تعليم الطفل. تُعرّف وزارة العدل "الوصي" بأنه أب الطفل أو جده لأبيه.

يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من دون موافقة الزوج في ظروفٍ محدودة، مثل الهجر وإساءة المعاملة من جانب الزوج، أو مقابل التنازل عن حقوقها المالية. غير أنه في معظم الحالات الأخرى يتطلب الطلاق موافقة الزوج. ويسمح القانون بالاحتفاظ بهذه الحقوق المالية تحت ظروف محددة، مثل إساءة المعاملة من جانب الزوج. تقوم المحاكم الدينية الخاصة للطوائف المسيحية المعترف بها في إطار مجلس الكنائس بالفصل في الزواج والطلاق للمسيحيين، ولكن الشريعة تنطبق على جميع الأشخاص في الميراث بغض النظر عن دينهم.

بأمر من المحكمة الشرعية، استمر دفع النفقة للنساء إلكترونياً، ولكنها لم تُسلم عبر مكتب البريد. وبسبب تعليق العمل والرواتب في بعض القضايا، لجأت المحكمة إلى صندوق تسليف النفقة لدفع نفقة النساء والأطفال وحسنت وصولهم إليها.

فاقت استحقاقات الضمان الاجتماعي التي تقدمها الحكومة للذكور ما تقدمه للإناث. وتلقى أفراد الأسرة الذين ورثوا مدفوعات المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية المتوفين مبالغ مختلفة حسب جنس الوريث. وتسمح القوانين واللوائح التي تحكم التأمين الصحي لموظفي الخدمة المدنية للمرأة بتوسيع تغطية التأمين الصحي إلى المُعالين أو الأزواج.

يسمح القانون للأم غير المسلمة بالاحتفاظ بأولادها المسلمين.

في فبراير/شباط 2021، أطلقت مديرية الأمن العام استراتيجية لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي للأعوام من 2021 إلى 2024. وقبل إطلاقها، عملت الضابطات بشكل رئيسي في شرطة المرور ووظائف حماية الأسرة. فتحت هذه الاستراتيجية جميع المناصب في مديرية الأمن العام للضابطات، وهدفت إلى تجنيد الشابات والاحتفاظ بالضابطات بعد الزواج من خلال وضع سياسات ملائمة للأسرة. منذ إطلاقها، شغلت 306 ضابطة مناصب في مديرية الأمن العام خارج شرطة المرور أو حماية الأسرة. كما أطلقت القوات المسلحة الأردنية استراتيجية الخاصة في سبتمبر 2021 لزيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك التوظيف، والاحتفاظ بالموظفات، والتقدم في المناصب القيادية. بموجب هذه الاستراتيجية، قبلت القوات المسلحة المزيد من الطائرات الإناث في الأكاديمية الجوية ونشرت المزيد من النساء في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال العام.

العنف والتمييز العنصري أو العرقي الممنهج

يحمي الدستور الأردنيين على أساس العرق واللغة والدين. إلا أن القانون لا يتناول على وجه التحديد حماية الأقليات العرقية من العنف والتمييز. وبينما لم ترد تقارير عن أعمال عنف منهجية ضد الأقليات العرقية، كانت هناك بعض التقارير عن التمييز.

أقامت أربع مجموعات مختلفة من الفلسطينيين في البلاد، عدا عن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الذين يغطيهم القسم 2.و. وبحسب ما ورد، واجه العديد من هؤلاء الأفراد بعض التمييز. حصل الفلسطينيون وأبنائهم ممن هاجروا إلى الأردن والضفة الغربية التي سيطرت عليها الأردن بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 وأقاموا في الأردن بين 20 ديسمبر/كانون الأول 1949 و6 فبراير/شباط 1954 على الجنسية الكاملة. وانطبق الأمر نفسه على الفلسطينيين الذين هاجروا إلى البلاد بعد حرب 1967 وقبل 1 يونيو/حزيران 1983 ولم يكن لديهم حق الإقامة في الضفة الغربية. أما الفلسطينيون وأطفالهم ممن يحتفظون بحق الإقامة في الضفة الغربية بعد حرب 1967 فلا يحق لهم الحصول على الجنسية، لكن يمكنهم الحصول على وثائق سفر مؤقتة بدون أرقام هوية وطنية، بشرط ألا يحملوا أيضاً وثيقة سفر للسلطة الفلسطينية. وحصل هؤلاء الأفراد على بعض الخدمات الحكومية، إذ دفعوا 80 في المائة من أجور الأجانب غير المؤمن عليهم في المستشفيات وأسعار غير المواطنين في المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب. وأما اللاجئون وأطفالهم الذين فروا من غزة بعد حرب 1967، والمشار إليهم عادة بسكان غزة السابقين، فلم يملكوا حق الحصول على الجنسية وإنما منحوا وثائق سفر مؤقتة بدون أرقام وطنية. كان لهؤلاء اللاجئين وصول محدود إلى الخدمات الحكومية، وكانوا يعتمدون بالكامل تقريباً على "الأونروا" للخدمات الأساسية.

وكانت نسبة تمثيل المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في البرلمان وفي المناصب العليا في الحكومة والجيش أقل من نسبتهم بين السكان، وكذلك نسبة قبولهم في الجامعات الحكومية، بسبب العوائق الاجتماعية. وكان وصولهم محدوداً إلى المنح الدراسية الجامعية مقارنة بالمواطنين من أصول أردنية، ولكنهم ممثلون تمثيلاً جيداً في القطاع الخاص.

تشمل الأقليات الأخرى في الأردن الشركس والشيشان والأرمن والآشوريين وبنو مرة (الأردنيون/السوريون "العجر" المعروفين إقليمياً باسم "الدومر")، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين والعراقيين واليمنيين والسودانيين (انظر القسم 2.و.). أفادت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات أن بنو مرة واجهوا تحيزاً وعداءً واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة، وعانوا من ارتفاع معدلات الفقر، وكان لديهم وصول محدود إلى التعليم والتوظيف والخدمات الحكومية.

الأطفال

تسجيل المواليد: يمكن للأباء فقط نقل الجنسية. ولم تصدر الحكومة شهادات ولادة لجميع الأطفال الذين ولدوا داخل البلاد. واعتبرت الحكومة بعض الأطفال أطفالاً غير شرعيين وحُرموا من التسجيل العادي، بمن فيهم أطفال النساء غير المتزوجات، أو بعض الزيجات بين الأديان التي تشمل امرأة مسلمة ورجلاً تحول من الإسلام إلى دين آخر. وبدلاً من ذلك، أصدرت الحكومة لهؤلاء الأطفال، فضلاً عن الأيتام، أرقام تعريف وطنية خاصة تختلف عن أرقام التعريف الوطنية القياسية الممنوحة لمعظم المواطنين. وقد جعل ذلك من الصعب على هؤلاء الأطفال الذهاب إلى المدرسة أو الوصول إلى الخدمات الصحية أو الحصول على وثائق أخرى. ولا تتغير أرقام التعريف الوطنية خلال حياة الشخص ويتم استخدامها في جميع أشكال تحديد الهوية. وإذا تقدم أطفال الأمهات الأردنيات والآباء من غير المواطنين بطلبات وأقاموا في البلاد لمدة خمس سنوات على الأقل فقد يحصلون على بعض الخدمات التي يتمتع بها المواطنون، بما فيها التعليم الأساسي والرعاية الصحية المدعومة والقدرة على التملك والاستثمار، والحصول على رخصة سياقة، وتكون لهم الأولوية على غيرهم من الأجانب في التوظيف. وللحصول على هذه الخدمات، يجب على الأطفال الحصول على شهادة هوية خاصة من خلال مكتب الأحوال المدنية.

بموجب القانون، يجب على أطفال الأمهات الأردنيات والآباء غير المواطنين الذين يتقدمون بطلب للحصول على الخدمات الاجتماعية الإقامة في البلاد وإثبات العلاقة من جهة الأم. قد يوافق مجلس الوزراء بعد ذلك على منح الجنسية لهؤلاء الأطفال في ظل ظروف معينة، إلا أن هذه الآلية لم تكن معروفة على نطاق واسع، ونادراً ما حظيت بالموافقة. واصلت المنظمات غير الحكومية الضغط على الحكومة لجعل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية أقل صعوبة.

قامت السلطات بتفريق الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية عن أمهاتهم ووضعهم في دور الأيتام بغض النظر عن رغبة الأم في الحضانة.

التعليم: التعليم إلزامي من سن السادسة حتى السادسة عشر، وهو مجاني حتى سن 18. وواجه الأطفال الذين ليست لديهم إقامة قانونية عقبات في الالتحاق بالمدارس العامة (انظر القسم 2.هـ.). يفرض قانون حقوق الطفل الجديد غرامة تتراوح بين 300 و 500 دينار أردني (424 إلى 706 دولار أمريكي) على الآباء إذا ترك أطفالهم المدرسة. ويتعين على بعض أبناء المواطنين والآباء من غير المواطنين تقديم طلب الحصول على تصاريح الإقامة كل سنة، ولم يكن إصدار التصاريح مضموناً (انظر الفقرة 2. ز. الأشخاص عديمو الجنسية).

إساءة معاملة الأطفال: في 19 سبتمبر/أيلول، وافق مجلس النواب على قانون حقوق الطفل الأول الذي يضمن الحقوق الأساسية للطفل، من بينها ضد إساءة المعاملة. أضيف مشروع القانون طابعاً مؤسسياً على بعض التزامات الأردن بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صادق عليها الأردن في عام 2006. يغطي القانون حماية الصحة والتعليم، ويلزم المعلمين والأطباء وغيرهم بإبلاغ السلطات عن حالات إساءة معاملة الأطفال. يكلف القانون وزارة التنمية الاجتماعية وأصحاب المصلحة الآخرين بإعداد سياسات وبرامج تضمن إدراج حقوق الأطفال. تكون وزارة التربية والتعليم مطالبة بمنع تسرب الأطفال من المدرسة، وضمان جودة التعليم، وتوفير عدد كافٍ من المعلمين والمستشارين في المؤسسات التعليمية. يشترط القانون وضع الأطفال المحرومين بشكل دائم أو مؤقت من بيئتهم الأسرية في رعاية بديلة بقرار من مجلس قضائي متخصص. راجع البرلمان النص في المسودة الأصلية للقانون الذي ينص على أن "للأبوين" الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعليم الطفل، وغير كلمة "الأبوين" إلى "الوصي"، أي الأب أو القريب الذكر الذي يليه. قدّرت المنظمات غير الحكومية والنشطاء أن هذا التغيير يميز ضد النساء ويحد من حقوق حضانة الأمهات لأطفالهن.

وأشار المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى أحكام أخرى في قانون حقوق الطفل تشمل وضع تعريف قانوني للطفل، وتوفير إمكانية حصول الأطفال على المساعدة القانونية، وإنشاء مساحات خضراء، وإنشاء مركز للإدمان والتوعية به.

هناك قوانين أخرى تحدّد أيضاً عقوبة إساءة معاملة الأطفال. فعلى سبيل المثال، تنطوي جريمة اغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة على احتمال عقوبة الإعدام. ولم تكن هناك إدانات باغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة خلال العام. وأشارت المنظمات المحلية التي تعمل مع الأطفال الذين تعرضوا للاعتداء إلى ثغرات في النظام القانوني، مما يؤدي وبشكل متكرر إلى أحكام مخففة، خاصة بحق أفراد الأسرة. وفي قضايا الإساءة للأطفال، أبدى القضاة تساهلاً بشكل روتيني بناءً على رغبات الأسرة. ولم تتدخل السلطات في بعض الحالات عندما واجهت تقارير عن سوء المعاملة، مما أدى إلى تصاعد العنف وحالات الوفاة.

في عام 2021، أعلنت مديرية الأمن العام عن دمج إدارة شرطة الأحداث مع إدارة حماية الأسرة لتوحيد الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والأسر. قامت مديرية الأمن العام والجهاز القضائي ووزارات العدل والصحة والتنمية الاجتماعية بشكل مشترك بتطوير عملية وساطة رسمية لقضايا الأحداث، شملت دليلاً مصحوباً بإرشادات. يجب أن يشرف قاضي "التسوية" المتخصص على حل كل قضية ويؤكد موافقة الطرفين، ويتلقى توصيات من مقدمي خدمات الصحة العقلية والأخصائيين الاجتماعيين، وله أن يأمر بخدمة المجتمع، ويلغي التهم الجنائية، ويصدر أوامر الحماية. هذا العام، استقبلت دائرة حماية الأسرة 4,738 قضية أحداث، أحالت 2,698 قضية منها إلى القضاء و 2,040 قضية إلى التسوية.

زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 عاماً. وبموافقة كل من القاضي وولي الأمر، يمكن تزويج طفل في سن مبكر لا يتجاوز 16 عاماً. ويتمتع القضاة بسلطة تقرير ما إذا كان زواج الفتيات بين سن 16 و18 عاماً "في مصلحتهن الفضلى" والفصل في عقد الزواج. أبلغت الصحافة المحلية عن وقوع 10,000 إلى 11,000 حالة من زواج الأطفال خلال العام. ظل معدل الزواج المبكر والزواج القسري بين اللاجئين مرتفعاً. وفقاً لمصادر عديدة، فإن عدداً كبيراً من زيجات السوريين في البلاد

خلال العام شملت عروسا طفلة. ووفقاً لمنظمات محلية ودولية، بدأت بعض العائلات السورية اللاجئة زيجاتٍ مبكرة لبناتها للمساعدة في تخفيف ضغوط الفقر.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص القانون على عقوبة السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. يحظر القانون توزيع المواد الإباحية التي تتضمن أشخاصاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ولا يحظر القانون بالتحديد حيازة الصور الإباحية للأطفال دون نية بيعها أو توزيعها. ويعاقب القانون أولئك الذين يستخدمون الإنترنت لنشر أو توزيع صور إباحية للأطفال. والحد الأدنى لسن ممارسة الجنس برضا الطرفين هو 18 عاماً، على الرغم من قانونية العلاقات الجنسية بين القاصرين الذين صادقت المحاكم على زواجهم. طبقت السلطات بشكل عام القانون المتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال.

الأطفال المشردون: ضمن المجموعة الكبيرة للاجئين، كان هناك عدد كبير من الأطفال المشردين (انظر القسم 2.9).

أطفال المؤسسات: أحالت السلطات تلقائياً الحالات التي تنطوي على عنف ضد أشخاص من ذوي الإعاقة أو ممن هم في مؤسسات الرعاية إلى إدارة حماية الأسرة. وسلطت لجنة المتابعة بوزارة التنمية الاجتماعية الضوء على انتشار استخدام التأديب البدني، وإساءة المعاملة البدنية واللفظية، والأوضاع المعيشية غير المقبولة، والنقص في الخدمات التعليمية أو التأهيلية أو النفسانية للنزلاء ومن ترعاهم هذه الدور.

معاداة السامية

باستثناء الأجانب، لم تكن هناك جالية يهودية مقيمة في البلد. كانت معاداة السامية حاضرة في وسائل الإعلام. وكانت الرسوم الكاريكاتورية، والمقالات الإخبارية ومقالات الرأي عادة ما تصور اليهود بشكل سلبي دون ردٍ من الحكومة. لم تأت المناهج الدراسية الوطنية، بما فيها المواد المتعلقة بالتنقيف حول التسامح، على ذكر الهولوكوست، واستخدمت المجازات المعادية للسامية. تضمنت مناهج بعض المدارس الخاصة معلومات عن الهولوكوست. بدا أن تزايد خطاب الكراهية المعادي للسامية على وسائل التواصل الاجتماعي كان يتزامن مع تصاعد التوترات في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. أبلغ العديد من المسافرين اليهود عن ممارسات تمييزية، مثل مصادرة المواد الدينية على يد سلطات الحدود في موانئ الدخول. في عام 2021، علقت وسيلة الإعلام الألمانية دويتشه فيله علاقتها مع قناة رويأ التلفزيونية، مشيرة إلى "التعليقات والرسوم الكاريكاتورية المعادية لإسرائيل والمعادية للسامية التي نشرتها الإذاعة على وسائل التواصل الاجتماعي". وواصلت قناة رويأ التلفزيونية ووسائل الإعلام المحلية الأخرى، بما فيها المنافذ التابعة للحكومة، نشر محتوى معادٍ للسامية خلال العام.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

حصاد الأعضاء البشرية

يُعتبر حصاد الأعضاء البشرية جريمة اتجار بالبشر عابرة للحدود، وكان ثالث أكثر جرائم الاتجار بالبشر ارتكاباً بعد العمل القسري والاستغلال الجنسي، وفقاً لمديرية الأمن العام. بدأت وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص في مديرية الأمن العام بتتبع النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد الجناة المحتملين. وردت تقارير عن 10 حالات لحصاد الأعضاء خلال العام.

أعمال العنف والتجريم والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني، أو الخصائص الجنسية

التجريم: لا يُجرّم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين. إلا أن السلطات اعتقلت أفراداً من مجتمع الميم بصورة تعسفية أو بذريعة انتهاك النظام العام أو أنظمة الآداب العامة. واجه المواطنون من مجتمع الميم اعتقالات إدارية أو تعسفية في كثير من الأحيان، ومضايقاتٍ شملت الاستجواب الرسمي وغير الرسمي، والتهديدات الاقتصادية والقانونية، والمراقبة من الجهات الحكومية. تعرّض ما لا يقل عن 15 فرداً من مجتمع الميم للاعتقال أو الاحتجاز بصورة تعسفية هذا العام.

العنف ضد أفراد مجتمع الميم: كان أفراد مجتمع الميم في كثير من الأحيان هدفاً للعنف وسوء المعاملة، بما في ذلك الاغتصاب، مع وجود القليل من سبل الانتصاف القانونية ضد الجناة. أفاد بعض الأشخاص من مجتمع الميم أنهم طلبوا مساعدة الشرطة ولكنهم بدلاً من ذلك تعرضوا للمضايقة والاحتجاز أو حتى إعادتهم من قبل الشرطة إلى أوضاع عائلية خطيرة من الإساءة والتهديدات بالقتل. كثيراً ما عانى الأشخاص من مجتمع الميم من قوانين "الشرف" القبلية التي تسمح للعائلات بسلطة تقديرية واسعة خارج الحماية القانونية لفرض الجرائم ضد شرف العائلة، منها الإساءة والتهديدات بالقتل ضد الأشخاص من مجتمع الميم. كان الأفراد المتحولين جنسياً معرضين بشكل خاص لأعمال العنف والاعتداء الجنسي، ولم توفر لهم السلطات أي حماية قانونية، أو أبقتهم في السجن "لحمايتهم".

خشى الكثيرون من أفراد مجتمع الميم على حياتهم أو التعرض لانتهاكات أخرى على أيدي أفراد الأسرة أو السلطات. جرى العرف أن يُسمح للوالدين بطلب "مذكرات توقيف" غير رسمية من الأجهزة الأمنية بحق أبنائهم، بمن فيهم الأبناء البالغين، لتعليق حركتهم داخل البلاد، أو منع سفرهم إلى الخارج، أو مطالبة السلطات بإعادتهم قسراً إلى حضانة الأسرة، حتى لو كان أفراد الأسرة قد هددوا حياة ذلك الشخص في السابق. لم يكن هناك سوى القليل من الإجراءات الرسمية للتحقيق مع المتواطئين في أعمال العنف والانتهاكات ضد الأشخاص من مجتمع الميم ومقاضاتهم ومعاقبتهم من قبل الدولة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية.

التمييز: لا يحظر القانون التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية أو التعبير الجنساني أو الخصائص الجنسية، ولا يعترف بأفراد مجتمع الميم وأزواجهم وعائلاتهم. لا توجد آلية معروفة أو إجراء حكومي لمعالجة الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة أو السجن غير المشروع بسبب الهوية المنتمية لمجتمع الميم. خلال العام، واجهت امرأة أردنية مثلية الزواج بالإكراه من رجل وإساءة المعاملة على يد أسرتها، وسعت إلى إعادة التوطين للهروب من عائلتها لأنه لم يكن لديها سبيل قانوني. أفاد قادة مجتمع الميم (+LGBTQI) بأن معظم أفراد هذه الفئة أبقوا ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية طي الكتمان خوفاً من التمييز المجتمعي أو الحكومي. في السنوات الماضية، حاول بعض أفراد مجتمع الميم الانتحار بسبب الضغوط الاجتماعية والثقافية والتمييز الذي يواجهونه. كما أفاد أفراد مجتمع الميم بترددهم في اللجوء إلى النظام القضائي خوفاً من أن يثير توجههم الجنسي أو هويتهم الجنسية رد فعل عدائي من الشرطة، أو تعرضهم للمحاكمة في المحاكم، أو تعرضهم أو عائلاتهم للازدراء العام. أبلغ بعض الأشخاص من مجتمع الميم المجاهرين بهويتهم عن حالات تهديدات بالقتل وترهيب وضغوط عائلية لـ "التفوق وراء الأبواب".

أفاد الأشخاص من مجتمع الميم بوجود تمييز في الإسكان والعمل والتعليم والحصول على الخدمات العامة. أبلغ الأفراد عن طردهم من وظائفهم أو حرمانهم من الفرص المهنية بسبب هويتهم الجنسية. تعرض البعض للابتزاز والتهديد بالطرد أو التجريد من الميراث أو التبرؤ من العائلة أو الاعتقال أو المحاكمة. وجد العديد من أفراد مجتمع الميم أنه من المستحيل العيش في البلاد بسبب هويتهم الجنسية وبالتالي غادروا البلاد أو كانوا في طريقهم للقيام بذلك. في الدوائر العالمية، سمحت سياسة "لا تسأل، لا تخبر" بشكل فضفاض لأفراد مجتمع الميم بالتواصل الاجتماعي بنكتهم. كان أفراد مجتمع الميم المنتمين إلى الطبقة العاملة أو مجتمع اللاجئين أكثر عرضة لمضايقات الشرطة والاعتداء مع الإفلات من العقاب من أولئك المنتمين إلى عائلات ذات صلات سياسية أو إلى قبائل كانت السلطات مترددة في مضايقتها. قبلت ملاحق قليلة نسبياً حالات من مجتمع الميم، وكانت المرافق والمنظمات غير الحكومية التي تخدم المجتمع تفتقر إلى التمويل والخدمات الكافية.

توافر الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي: ليست هناك عملية قانونية للاعتراف بالجنس تسمح الحكومة من خلالها للأفراد بتغيير علامة الهوية الجنسية الخاصة بهم على المستندات القانونية وتحديد الهوية لجعلها متوافقة مع هويتهم الجنسية التي يحددونها بأنفسهم. يسمح القانون بإجراء الجراحة الطبية "التصحيحية" للجنس، كما هو الحال بالنسبة للأفراد ثنائيي الجنس. يعكس التوافر القانوني لهذه الجراحة، المتوقف على لجنة المراجعة الطبية، قرار الوالدين "تصحيح" عيب خلقي ظاهر، ولا تتوفر في معظم الحالات لاحقاً في الحياة للأفراد المتحولين جنسياً.

الممارسات الطبية أو النفسية غير الطوعية أو القسرية التي تستهدف على وجه التحديد أفراد مجتمع الميم: لا يُجرّم "العلاج التحويلي" أو أي جهود أخرى لتغيير التوجه الجنسي للشخص أو الهوية الجنسية أو التعبير عنها. كانت هناك تقارير تفيد بأن "العلاج التحويلي" يمارس في الأردن. أورد أفراد مجتمع الميم أنهم خضعوا لحميات هرمونية وأنظمة دينية ونفسية عدوانية من قبل أسرهم "لتحويلهم" حتى يكونوا مغايري الجنس. لم ترد تقارير عن إدانة الحكومة لمثل هذه الممارسات.

القيود على حرية التعبير أو تكوين الجمعيات والانضمام إليها أو التجمع السلمي: كانت المناقشة المفتوحة والعامّة لأفراد مجتمع الميم والمواضيع المتعلقة بهم مثيرة للجدل بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية. حظرت هيئة الإعلام الكتب وحجبت المواقع التي تتضمن محتوى مجتمع الميم. أما اللوائح الحكومية المعنيّة بتسجيل المنظمات غير الحكومية والتمويل الأجنبي فقد منعت النشاط إلى حد كبير من تنظيم أنفسهم داخل مجتمع الميم للدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بهم أو تقديم الخدمات داخل مجتمعهم. أكد أعضاء من مجتمع الميم أنهم يفتقرون عموماً إلى مساحات آمنة، وذكروا أنهم مستهدفون من الشرطة عند تركهم أياً من المساحات القليلة المرتبطة بالمجتمع.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

ينص القانون عموماً على حقوق متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن لم تدعم السلطات بشكل كامل هذه الحماية القانونية. وتعني الإعاقة التي يشملها القانون الإعاقات الجسدية والحسية والنفسية والعقلية. وعمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو هيئة حكومية، مع الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ استراتيجيات لمساعدة ذوي الإعاقة. وأفاد المواطنون والمنظمات غير الحكومية بأن الأشخاص ذوي الإعاقة واجهوا مشاكل في الحصول على عمل (انظر القسم 7. د)، والحصول على التعليم، والوصول إلى الرعاية الصحية، والمعلومات، والاتصالات، والمباني، والنقل، والنظام القضائي، والخدمات الأخرى، خاصة في المناطق الريفية، على قدم المساواة مع الآخرين. توقّرت المعلومات والاتصالات الحكومية حول المسائل المتعلقة بالإعاقة بشكل عام في أشكال يسهل الوصول إليها.

في أبريل/نيسان، جرّمت تعديلات قانون العقوبات محاولات الانتحار أو التعبير عن نية الانتحار، مع عقوبات تشمل السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز 100 دينار (141 دولاراً). انتقدت لمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هذا التعديل لأنه يعرّض الصحة العقلية للخطر، وقالت إن التغيير صعب بشكل خاص بالنسبة لذوي الإعاقات المتصلة بالصحة العقلية.

يكلف القانون مديريةية تصميم المباني الخاصة التابعة لوزارة الأشغال العامة بفرض تطبيق التدابير المتعلقة بتسهيل وصول المعاقين إلى المباني، والإشراف على إعادة تأهيل المباني القائمة لتتماشى مع قوانين البناء. وظلت معظم المباني التجارية المملوكة للقطاع الخاص والعام بدون إمكانية وصول المعوقين إليها، أو وصولهم بإمكانية محدودة. وكانت البنية التحتية البلدية، مثل وسائل النقل العام، والشوارع والأرصفة وتقاطعات الطرق، غير متيسرة لهم بشكل واسع. واصل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذ *استراتيجية القدرة على الوصول* ومدتها عشر سنوات، وهي خطة لتمكين الوصول إلى المباني القائمة والمرافق العامة. في يوليو/تموز، أطلق المجلس جائزة البناء لذوي الاحتياجات الخاصة. بحلول أكتوبر/تشرين الأول، تلقى المجلس أكثر من 85 طلباً من القطاعات الخاصة والعامّة وإنفاذ القانون. في أغسطس، بدأ المجلس مرحلة اختبار لمبادرة 2020 لتزويد الأشخاص ذوي الإعاقة ببطاقات تعريف من شأنها السماح بالتحقق الرقمي من حالة الإعاقة لدى الشخص. تسمح بطاقات التعريف لحاملها بالوصول إلى الخدمات والاستحقاقات دون نسخ مادية من السجلات الطبية. لم يتكبد المتقدمون للحصول على تلك بطاقات تكاليف متطلبات التقييم الطبي المسبق، ولكن طُلب منهم دفع رسوم رمزية للحكومة مقابل البطاقة أو لاستبدالها.

قدم مركز مكالمات الطوارئ الوطنية 911 التابع لمديرية الأمن العام خدمات الطوارئ للأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية ونطقية باستخدام لغة الإشارة عبر مكالمة فيديو مع ضباط مدربين تدريباً خاصاً يكونون مناوبين. وكان مترجمو مديرية الأمن العام متاحين أيضاً للأشخاص للاستعانة بهم عند التعامل مع المكاتب الحكومية دون وجود ممثل يمكنه التواصل بلغة الإشارة.

وقد عانى الأطفال ذوو الإعاقة من صعوبات فائقة في الوصول إلى التعليم الأولي والابتدائي الذي يكفله الدستور. وأشار المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى أن فصول المدارس لم تكن مجهزة بالكامل للوصول المعوقين وكان هناك عدد محدود من المعلمين المؤهلين لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة. التحق الأطفال الذين يعانون من إعاقات جسدية بالمدرسة مع أقرانهم من غير ذوي الاحتياجات الخاصة. وأفاد المركز الوطني لحقوق الإنسان أن تعيين المعلمين المؤهلين كان مقيداً منذ تفعيل قانون الدفاع في عام 2020، وفرض تعليق مؤقت (لم يزل ساري المفعول حتى نهاية العام) على التعيينات الجديدة وإعارة الموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية العامة. وأبلغت أسر الأطفال ذوي الإعاقة عن مزيدٍ من العوائق بسبب تدابير الوقاية من كوفيد-19.

بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، انسحب 26 طالباً من مدرسة الأمل للصم في إربد، بعد أن ذكر أولياء الأمور عدم قدرتهم على دفع تكاليف المواصلات للطلاب. وبينما عالجت وزارة التعليم مخاوف المجلس بشأن صيانة البنية التحتية للمدرسة، لم تحل الحكومة حواجز النقل التي تؤثر على وصول الطالب إلى المدرسة، وظل جميع الطلاب غائبين حتى نهاية العام.

أبلغ نشطاء حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن وقوع حالات اعتداءٍ جسدي وجنسي على الأطفال والكبار من ذوي الإعاقة في المؤسسات ومراكز إعادة التأهيل وأماكن الرعاية الأخرى. أبلغت مديرية الأمن العام عن 29 حالة من الانتهاكات ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات، بعضها تديره الحكومة. اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول، علقت وزارة التنمية الاجتماعية عمل مركز خاص بصورة مؤقتة، بسبب مخالفات تتعلق بالصرف الصحي والبنية التحتية. أوصى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بإغلاق مركزين آخرين لأسباب مماثلة، وتعليق عمل 11 مركز بسبب مخالفات تتعلق بمتطلبات الترخيص. وفقاً لتوصيات المجلس، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية إنذاراً خطياً لأحد المراكز، وفرضت الغرامات وأوقفت الدعم الحكومي لمركز آخر، وأوصت بإدخال تحسينات على 11 مركزاً بسبب الانتهاكات المتعلقة بصيانة البنية التحتية، والنظافة، وتوفير الإمدادات الغذائية. أجرت وزارة التنمية الاجتماعية عمليات تفتيش وزيارات مكثفة للتأكد من وجود سبل للاندماج. في 2021 مارس/آذار، شكلت الوزارة لجنة تحقيق مشتركة مع المجلس إثر وفاة رجل يبلغ من العمر 45 عاماً في ملجأ تديره الوزارة للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية. أُغلق المأوى لمدة ثلاثة أشهر ونُقل المستفيدون إلى منشأة أخرى. ورفع المدعي العام دعاوى قضائية ضد ثلاثة على الأقل من موظفي المركز. وبقيت القضايا معلقة بحلول نهاية العام. نشرت المواقع الإخبارية مقطع فيديو ورد أن الكاميرات الأمنية التقطته في الملجأ، ظهر فيه بوضوح أن الموظفين يسيئون معاملة المقيمين في الملجأ ويعتدون عليهم. وحتى سبتمبر/أيلول من هذا العام، أحالت الوزارة سبع قضايا عنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء.

خلال العام، تلقى قسم الشكاوى في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما يقرب من 150 طلب خدمة، مقسمة إلى شكاوى وأسئلة إلى الحكومة وملاحظات تقييمية؛ وردت حوالي 86% من الطلبات عبر الفيسبوك والباقي عبر بوابة حكومية على الإنترنت. كانت معظم الطلبات للإعفاءات من الجمارك والرسوم، أو الخدمات ودعم التوظيف والتعليم. وكانت معظم الشكاوى تتعلق بالحوافز الإجرائية.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

كان فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من الموضوعات المحرمة إلى حد كبير. وظل غياب الوعي العام مشكلة، لأن كثيراً من المواطنين يعتقدون بأن المرض يصيب حصرياً الأجانب ومجتمع الميم. وصم المجتمع الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأخفى هؤلاء الأفراد حالتهم الطبية إلى حد كبير. الأفراد المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ليسوا مؤهلين لمعاشات الإعاقة. واصلت الحكومة جهودها لتثقيف الجمهور عن المرض والتخلص من المواقف السلبية إزاء الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز، لكنها واصلت أيضاً فحص كل الأجانب سنوياً للتحقق من عدم إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة، وكذلك التهاب الكبد الوبائي من نوع ب، والزهري، والملاريا، والسل. وبحسب المنظمات غير الحكومية، فإن مراكز الاحتجاز وضعت المحتجزين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الحبس الانفرادي لمنعهم من الاختلاط بالمحتجزين الآخرين. كما قامت الحكومة بترحيل العمال المهاجرين الذين شخّصت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية. طبقت وزارة الصحة سياسة ترفض الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية لمن ينتظرون الترحيل. لم تسجل المفوضية حالات اللاجئين أو طالبي اللجوء المرحلين بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

ينص القانون على حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها، والقيام بإضرابات قانونية، ولكن مع قيود كبيرة. وفي حين أن القانون لا ينص صراحة على حق مؤكّد في المفاوضة الجماعية، إلا أن القانون يوفر متطلبات إجرائية للاتفاقيات الجماعية عندما يتفق كل من العمال والإدارة طواعية. في الممارسة العملية، يُسمح لأي نقابة ترغب في إبرام اتفاقية مفاوضة جماعية مع صاحب العمل بالقيام بذلك. يحدد القانون مجموعات محددة من العاملين في القطاعين العام والخاص من الذين يمكنهم التنظيم. كما يحدد أيضاً 17 صناعة ومهنة يمكن إنشاء النقابات فيها ويستثنى العمال الزراعيين والمنزليين. لا يمكن لموظفي الخدمة المدنية الانضمام إلى النقابات. ويشترط القانون أن تكون نقابات هذه المهن الـ 17 المحددة قانوناً تنتمي إلى الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الذي تدعمه الحكومة، وهو الاتحاد الوحيد لنقابات العمال في البلاد. ويتطلب إنشاء نقابات جديدة 50 عضواً مؤسساً على الأقل وموافقة وزارة العمل. يصرح القانون لمهن إضافية بتكوين نقابات مهنية على أساس كل حالة على حدة.

دعمت الحكومة رواتب وأنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وقامت بتدقيقها، كما راقبت انتخابات النقابات. ورفضت الحكومة الاعتراف بنقابات مستقلة تم تنظيمها خارج هيكل اتحاد النقابات الذي أقرته الحكومة. لم تجتمع الحكومة مع هذه النقابات، وتسبب عدم الاعتراف القانوني بها في إعاقة قدرتها على تحصيل المستحقات والحصول على مكان لعقد الاجتماعات وغير ذلك لمعالجة شواغل الأعضاء بشأن مكان العمل. كما أبلغت منظمات عمالية عن صعوبة الحصول على اعتراف حكومي بالنقابات في قطاعات جديدة خارج القطاعات الـ 17 المحددة في القانون، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن النقابات الجديدة تتطلب موافقة لجنة ثلاثية يتم فيها تمثيل الرؤساء النقابيين الـ 17 الحاليين.

يسمح القانون للعمال الأجانب بالانضمام إلى النقابات، لكنه لا يسمح لهم بتشكيل نقابات أو شغل مناصب نقابية، مما يمنع فعلياً تشكيل النقابات في المؤسسات التي يشكل العمال الأجانب الأغلبية فيها. لم يتم إنشاء نقابة عمالية جديدة منذ عام 1976.

ويحظر قانون العمل التمييز المعادي للنقابات، كما يحمي العاملين من ردود فعل انتقامية من جانب أرباب العمل بسبب انتمائهم إلى نقابة أو بسبب نشاطهم النقابي. غير أن القانون لا ينص صراحة على الحق في إعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم بسبب الآراء المعادية للنقابات، ولا حظ المراقبون أن قانون العمل لم يحم صراحة العمال النقابيين وغير النقابيين من الانتقام. كان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للعمال الأجانب في كل القطاعات، وكذلك للمواطنين العاملين كعمال موايمين في القطاع العام بعقود قصيرة الأجل.

في 6 سبتمبر/أيلول، أجبر وزير الزراعة أحد الموظفين على التقاعد المبكر لأنه شارك في اعتصام احتجاجي أمام البرلمان للمطالبة بزيادة الرواتب. تلقى الموظف الذي أنهيت خدمته خطاب التقاعد المبكر الخاص به بعد يوم واحد من مشاركته في الاحتجاج، لكنه لم يقدم طلباً أو يبدي رغبته في التقاعد المبكر.

عند نشوء النزاعات أثناء مفاوضات العمال، يشترط القانون أن يحاول ممثلو النقابات وأرباب العمل أولاً حل المشكلة عبر الوساطة غير الرسمية. إن استمرت المشكلة بدون حل، فيجب على النقابة أن تطلب وسيطاً تعينه وزارة العمل. ويتم تعيين وسطاء الوزارة في القضايا لمدة تصل إلى 21 يوماً. إذا فشلت الوساطة الأولية، تُحال القضية إلى مجلس وساطة أعلى يتألف من ممثل صاحب العمل، وممثل عن العمال، ورئيس يعينه وزير العمل. وإذا لم ينجح قرار المجلس، يُحال النزاع إلى محكمة العمل مع لجنة من القضاة المعيّنين من الوزارة لمدة 21 يوماً.

وتوجد حدود على القدرة على الإضراب، بما فيها ضرورة إبلاغ رب العمل قبل مدة لا تقل عن 14 يوماً. ويحظر الإضراب طالما بقي النزاع العمالي رهن الوساطة أو التحكيم. كما يحظر القانون على الإدارة الفصل التعسفي للعمال المنخرطين في نشاط عمالي أو تحكيم، لكن الإنفاذ لم يكن متسقاً. وأفادت منظمات عمالية بأن بعض المندوبين الإداريين استخدموا التهديدات لتخويف العمال المضربين. أفادت وزارة العمل بوقوع 18 إضراباً عمالياً خلال العام، وجميعها كانت إضرابات "جامحة" غير مصرح بها وقعت خارج قيادة النقابات. وكانت الإضرابات تحصل في العادة من دون تبليغ مسبق أو تسجيل.

في أبريل/نيسان، أصدرت منظمة مراقبة العمل الأردنية غير الحكومية تحليلاً يوثق 225 احتجاجاً عمالياً في عام 2021، بزيادة قدرها 55% عن العام السابق. وجد التقرير أن ما يقرب من ربع الاحتجاجات العمالية تحدت القوانين واللوائح القائمة، في حين أن حوالي 16% منها كانت تطالب بزيادة الأجور والمزايا. أما العمال في المجموعات غير المرتبطة بنقابات عمالية فقد شكّلوا 40% من الاحتجاجات العمالية، في حين شكّل العمال في النقابات العمالية أو لجانها ما نسبته 33%. وبحسب المنظمة غير الحكومية، وقع 36 إضراب في عام 2021.

بعض العمال الأجانب الذين ترتبط تصاريح إقامتهم بعقود العمل، معرضون للانتقام من قبل أرباب العمل بسبب مشاركتهم في إضرابات أو اعتصامات. واعتُبرت المشاركة في إضراب غير معترف به قانونياً بمثابة تغيب بدون إذن بموجب القانون. ويسمح القانون لأرباب العمل باعتبار عقود العمل لاغية إذا تغيب العامل عن عمله لأكثر من 10 أيام متتالية، إذا قام رب العمل بتقديم بلاغٍ خطي. أفادت منظمات حقوق العمال عن حالات رفض تجديد لعقود العمال الأجانب بسبب محاولات التنظيم في مكان العمل. سُمح للعمال المهاجرين في قطاع الملابس بالانضمام إلى النقابات العمالية، لكنهم لم يتمكنوا من التصويت لرؤساء النقابات، وشغل الأردنيون فقط مناصب قيادية في النقابات.

لم تُطبّق الحكومة بشكل كامل القوانين السارية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية. كانت العقوبات متناسبة مع تلك الخاصة بانتهاكات الحقوق المدنية المماثلة، ويجري تطبيقها بانتظام ضد المخالفين إذا وُجّهت التهم إليهم.

لم ترد تقارير معروفة عن تهديدات بالعنف ضد رؤساء النقابات، رغم أن الأجهزة الأمنية اعتقلت نشطاء عماليين وضغطت على قادة النقابات للامتناع عن النشاطات التي يتحدى مصالح الحكومة. تقوم الحكومة بحلّ أية نقابة تعتبرها مخالفة لقانون العمل. في ديسمبر/كانون الأول 2020، أصدرت محكمة صلح عمان قراراً بحلّ نقابة المعلمين الأردنية ومجلسها النقابي بسبب تنظيم احتجاجات تطالب بزيادة الرواتب، وحكمت على أعضاء المجلس بالسجن لمدة سنة واحدة (تم تخفيض المدة لاحقاً إلى ثلاثة أشهر) بتهمة التجمع غير القانوني والتحريض على الكراهية. ولقد أُطلق سراحهم جميعاً بعد ذلك بوقت قصير بكفالة. في 26 يونيو/حزيران، أيدت محكمة استئناف في عمان حل النقابة، لكنها قضت بإعادة المجلس النقابي عبر انتخابات جديدة لمجلس الإدارة. مستشهدة بعدم الامتثال لإعادة المجلس، أصدرت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) غير الحكومية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها بياناً صحفياً في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، دعت فيه وزارة التربية والتعليم إلى دعم قرار المحكمة بإعادة المجلس النقابي. ولم تُجرَ انتخابات المجالس النقابية حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول.

وبشكل عام، قامت منظمات العمل غير الحكومية الرامية إلى تعزيز حقوق العمال بالتركيز على تعزيز حقوق العمال المهاجرين. لم تواجه المنظمات العمالية غير الحكومية قيوداً حكومية إضافية أو منفصلة عن تلك التي تمت مناقشتها في القسم 2. ب.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يجرم القانون العمل القسري، لكن هناك استثناءات في الحالات المتعلقة بحالات الطوارئ الوطنية، والأجر العادل، والعمل القسري كعقوبة في السجن. وكانت عقوبات العمل القسري متناسبة مع العقوبات المفروضة على الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب والاختطاف، بموجب القانون المعدل المتعلق بالاتجار بالبشر. أما العقوبات الافتراضية على العمل القسري فهي السجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة، مع سبع سنوات على الأقل في حالة العمل القسري للأطفال. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال.

لم يحدد مسؤولو إنفاذ القانون والمسؤولون القضائيون بشكلٍ متسق الضحايا أو يفتحوا تحقيقات جنائية في حالات العمل القسري (انظر القسم 6). قامت الحكومة بالتفتيش على مصانع الملابس، وهي مصدر توظيف كبير للعمالة الأجنبية، وحققت في ادعاءات العمل القسري. كما حدث العمل القسري أو وقعت ظروف تشير إلى العمل القسري أيضاً بين العمال المهاجرين في قطاعي العمل المنزلي والزراعة. كما سلط ناشطون الضوء على ضعف العمال الزراعيين بسبب الإشراف الحكومي الضئيل للغاية. كما حدد الناشطون 48,000 عامل منزلي في البلاد (بحلول شهر أكتوبر)، وغالبيةهم عمال أجنبي، على أنهم معرضون بشكل خاص للاستغلال بسبب عدم كفاية الرقابة الحكومية، والعادات الاجتماعية التي تتسامح مع العمل القسري، وعزلة العاملين المنزليين داخل منازل منعزلة. وذكر الناشطون كذلك الحالات التي تعرّض فيها عمال خدمة المنازل اللذين استخدموا هاتف صاحب العمل لتقديم شكوى إلى الخط الساخن لوزارة العمل إلى الانتقام عندما أعاد الخط الساخن المكالمة إلى أرباب عملهم.

استمر تطبيق نظام الكفالة، وهو النظام الذي يكفل فيه أرباب العمل تأشيرات العمّال المهاجرين. بموجب نظام الكفالة، لا يمكن للعمّال المهاجرين تغيير صاحب العمل أو مغادرة البلاد دون إذن من صاحب العمل، مما يجعلهم عرضة لظروف العمل القسري. أما العمال المهاجرون الذين يغادرون مكان عملهم دون إذن صاحب العمل فيفقدون وضعهم القانوني ويخاطرون بالاعتقال والترحيل. يمكن نظام الكفالة أصحاب العمل من الالتفاف على قوانين العمل المعمول بها والتي تضمن حداً أدنى للأجور، وحدوداً لساعات العمل، ويوم راحة أسبوعية، وأجوراً للعمل الإضافي، وحرية تكوين الجمعيات. يخلق هذا النظام نقاط ضعف تترك العمال المهاجرين عرضة لخطر الوقوع كضحايا للاتجار بالبشر، بما في ذلك العمل القسري. وكانت النساء العاملات في الأعمال المنزلية معرضات بشكل خاص للخطر.

طوّرت وزارة العمل منصة إلكترونية في عام 2020 للعمال الأجانب لتقديم الشكاوى المتعلقة بالعمل إلى الوزارة. خلال العام، كانت المنصة متاحة فقط باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع الخدمة إلى 10 لغات، شكّلت المحدودية بلغتين عائقاً للوصول أمام العمال الأجانب الذين لا يتحدثون هذه اللغات. وقد تلقت الوزارة ما يقرب من 80 ألف شكوى منذ إنشاء المنصة.

تطالب الحكومة وكالات التوظيف بتأمين عاملات المنازل الوافدات بالرعاية الطبية وحوادث العمل. يخول القانون وزارة العمل بتصنيف مكاتب الاستقدام علناً بناءً على امتثالها لقانون العمل، وإغلاق وسحب ترخيص الوكالات متدنية التصنيف. ومنذ سبتمبر/أيلول، أحالت الوزارة 6 شكاوى إلى وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة لمديرية الأمن العام.. يملك وزير العمل سلطة إغلاق مكاتب الاستقدام التي ترتكب مخالفات عمالية متعددة، بناءً على توصية مفتشي الوزارة. حتى سبتمبر/أيلول، أغلقت الوزارة وكالة استقدام واحدة، وأصدرت إنذاراً خطياً، وعلقت عمل تسع وكالات لفترات مختلفة بسبب عدم الامتثال لقانون العمل.

بحلول شهر يوليو، أصدرت وزارة العمل 1,647 إنذاراً شفهيّاً وخطياً تتطلب إجراءات تصحيحية في أماكن العمل.

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية/استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع:
<https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings>

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر الدستور التمييز ضد الأردنيين على أساس العرق أو اللغة أو الدين، إلا أن قانون العمل لا يحظر ذلك صراحة تحت جميع الظروف. تتناول لوائح العمل مبادئ العدالة والمساواة. وأما فيما يتعلق بفرص العمل والوظيفة، فلا يحظر القانون صراحة التمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو اللون أو الجنس أو الإثنية أو السن أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو حالة فيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز، أو وضع اللاجئين أو انعدام الجنسية. ولذلك فليس هناك عقوبات يمكن فرضها. هناك بعض الحماية القانونية المحدودة لإجازات الأمومة. ويطلب القانون الشركات الخاصة بتوظيف العمال ذوي الإعاقة، ويحظر على أصحاب العمل إقالتهم لمجرد الإعاقة، ويوجه أرباب العمل إلى جعل أماكن عملهم في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة. يُطلب من أماكن العمل التي تضم أكثر من 50 موظفاً أن يكون 4% أو أكثر من قوتها العاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبحسب وزارة العمل، تم توقيع اتفاقيات مع شركات القطاع الخاص في يونيو 2021 لضمان تنفيذ شرط الـ 4 بالمائة والسماح للوزارة بإجراء عمليات التفتيش. حتى أغسطس/آب، سجل 641 شخصاً من ذوي الإعاقة في منصة وزارة العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، جرى توظيف 21 منهم من خلال منصة (سجل) و 179 عبر قنوات التوظيف الأخرى. إلا أن الوزارة افتقرت إلى القدرة على تحديث المنصة. أفادت المنظمات غير الحكومية والمراقبون المحليون أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون التمييز في الحصول على عمل

وفي الوصول إلى أماكن عملهم. منح برنامج وزارة العمل المُعنون التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة شهادات اعتماد لأكثر من 13 مدرب و 10 مستشارين (من ذوي الإعاقة)، وقام بتدريب 122 فرداً من منظمات المجتمع المدني وشركات القطاعين الخاص والعام. أغلقت الوزارة برنامج لغة الإشارة في إدارات الوزارة بسبب نقص التمويل، ولم تتمكن من تخصيص ميزانية مستقلة لقسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. تعفي الوزارة غير الأردنيين من ذوي الإعاقات الشديدة من رسوم تصريح العمل.

كما حدث تمييز في مجال التوظيف والأعمال المهنية فيما يتعلق بنوع الجنس والأصل العرقي والتوجه الجنسي (انظر القسم 6). في عام 2021، أفادت منظمة العمل الدولية بأن النساء الأردنيات يشغلن 62 في المائة من المناصب القيادية في قطاع التعليم، لكنهن يشغلن 2.7 في المائة فقط من المناصب القيادية في قطاعات الاقتصاد بشكل عام. خلصت بحوث البنك الدولي بأن فجوة الأجور بين الرجال والنساء الأردنيين بلغت 40 بالمائة في القطاع الخاص و28 بالمائة في القطاع العام.

تركزت النساء العاملات إلى حد كبير في قطاعي الصحة والتعليم "المقبولين اجتماعياً". وبموجب القانون، تحدد وزارة العمل الصناعات والأنشطة الاقتصادية المحظورة على المرأة، وكذلك الساعات التي يسمح لها بالعمل فيها. ويُحظر على النساء العمل في المحاجر ومواقع البناء والبيئات الخطرة الأخرى، ولا يُسمح لهن بالعمل بين الساعة 7:00 مساءً والساعة 6:00 صباحاً، ما عدا الفنادق والمسارح والمطاعم والمطارات ومكاتب السياحة والمستشفيات والعيادات وبعض صناعات النقل. وتُمنع النساء عموماً من العمل بين الساعة 10:00 مساءً والساعة 6:00 صباحاً، ويقتصر العمل المسائي للنساء على 30 يوماً في السنة وبحد أقصى 10 ساعات في اليوم. وهذه القيود تحدّ من المنافسة على الوظائف لصالح الرجال. ويخصص قانون الخدمة المدنية مزايا العمل، مثل بدل الأسرة وبدل غلاء المعيشة، على مستوى أعلى للرجال منها للنساء.

يوفر القانون حماية وظيفية للمرأة الحامل بعد الشهر السادس من الحمل ولمدة تصل إلى 70 يوماً بعد ولادة طفلها.

يحظر القانون التمييز في الأجور على أساس الجنس فقط. وأفاد مسؤولون نقابيون أن القطاعات التي توظف النساء في الغالب، مثل أعمال السكرتارية والتعليم، كانت تدفع أجوراً أقل من الحد الأدنى الرسمي للأجور. أما قطاع الملابس، الذي يوظف في الغالب نساءً مهاجرات وأردنيات، فيضع حداً أدنى للأجور أقل من القطاعات الأخرى. وأفادت نساءٌ كثيرات بأن الضغوط الاجتماعية التقليدية أقعدتهن عن السعي وراء مهنٍ احترافية، خاصة بعد الزواج. وبحسب إدارة الإحصاء، فإنه اعتباراً من الربع الثاني من العام، بلغت نسبة البطالة بين النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس 78.9 في المائة، مقابل 25.5 في المائة للرجال. وبلغ معدل بطالة الإناث 29.4 في المائة، مقابل 20.7 في المائة بين الذكور، وكان معدل البطالة الإجمالي 22.6 في المائة.

تحصر وزارة العمل بعض المهن على الأردنيين. وتشمل تلك المهن العمل في المكاتب، ومُختصّي المبيعات، والكهربائيين، وحراس الأمن، ومصنفي الشعر، وميكانيكي السيارات.

وفقاً لوزارة العمل، مثل المصريون غالبية العمال الأجانب في البلاد وخضعوا لنظام الكفالة، الذي يتطلب من العمال المهاجرين الحصول على إذن صاحب العمل لمغادرة البلاد. وصدر الأردن عمالاً من ذوي المهارات العالية والمتعلمين، بينما احتضن مهاجرين غير مهرة لأداء وظائف منخفضة المستوى يتجنبها مواطنوه. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن العمال الأجانب، بمن فيهم عمال الملابس والعمال الزراعيون وعمال المنازل، كانوا عرضة بشكل خاص للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحرش الجنسي، والاعتداء الجنسي، والاعتداء اللفظي والجسدي في مكان العمل. وانتقد المحامون قانون التحرش في مكان العمل، قائلين إنه لم يفعل شيئاً لمحاسبة الجناة ولم يساعد الضحايا إلا من خلال السماح لهم بالاستقالة. لم يتمكن عمال المنازل من المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي.

وواجه بعض العمال المهاجرين تمييزاً في الأجور، والإسكان، وظروف العمل. ظل سوق العمل غير الرسمي يمثل القطاع الأساسي لتوظيف اللاجئين. ولم يتمكن اللاجئون غير السوريين من الوصول إلى سوق العمل الرسمي. عمل اللاجئون السوريون في الغالب في القطاع غير الرسمي بسبب التحديات الإدارية للحصول على تصاريح عمل "مجانية"، والتكلفة السنوية العالية لتصاريح العمل في المناطق التي لا يغطيها البرنامج المجاني، والقطاعات المحدودة التي سُمح للاجئين بالعمل فيها. كما أفادت المنظمات غير الحكومية أن بعض العمال المهاجرين لم يتمكنوا من تسجيل أطفالهم رسمياً بسبب مصادرة وثائقهم، مما أدى إلى تراكم الغرامات على الأطفال. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الآباء من العودة إلى أوطانهم مع أطفالهم.

هـ. ظروف العمل المقبولة

القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل: ينص القانون على حد وطني أدنى للأجور الشهرية، وهو أعلى من خط الفقر الفردي الرسمي.

يحدد القانون أسبوع العمل بـ 48 ساعة، ويشترط دفع أجور الوقت الإضافي على العمل للساعات التي تزيد عن ذلك الحد. وحيث أنه لم يوجد حد متفق عليه بشكل متبادل للعمل لساعات إضافية، قيل أن وزارة العمل سمحت للموظفين في بعض الصناعات، مثل قطاع الملابس، بالعمل لمدة تتراوح من 70 إلى 75 ساعة في الأسبوع، وأفاد المراقبون بأن العديد من العمال الأجانب قد طلبوا ساعات العمل الإضافية. يسمح القانون بساعات عمل إضافية إجبارية في ظروف محددة، مثل القيام بعملية الجرد السنوي وإغلاق الحسابات والتهيو لبيع سلع بأسعار منخفضة وتجنب خسارة بضائع كانت ستعرض للضرر أو التلف، واستلام شحنات خاصة. وفي هذه الحالات، لا يجوز أن تتجاوز ساعات العمل 10 ساعات في اليوم، ويجب دفع أجر ساعات الوقت الإضافي، ولا يمكن أن تستمر فترة العمل الإضافي لأكثر من 30 يوماً. أبلغت المنظمات غير الحكومية عن بعض حالات العمل الإضافي القسري.

يحق للموظفين أخذ يوم راحة في الأسبوع. ينص القانون على حق العامل في 14 يوماً من الإجازة المرضية مدفوعة الأجر و14 يوماً من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر سنوياً، بزيادة تصل إلى 21 يوماً من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر بعد خمس سنوات من الخدمة لدى الشركة ذاتها. كما تمتع العاملون بأيام عطل إضافية في الأعياد الوطنية والدينية التي تحددها الحكومة.

السلامة والصحة المهنية: كانت معايير السلامة والصحة المهنية مناسبة للصناعات الرئيسيّة في البلاد، وكان أصحاب العمل مطالبين بالالتزام بجميع معايير الصحة والسلامة المهنية التي وضعتها الحكومة. ويشترط القانون على أرباب العمل حماية العاملين من الأخطار الناجمة عن طبيعة العمل أو أدوات العمل، وتوفير أية معدات حماية ضرورية، وتدريب العاملين على الأخطار وتدابير الوقاية، وتوفير الإسعاف الأولي حسب الحاجة، وحماية العاملين من الانفجارات أو الحرائق وذلك بتخزين المواد القابلة للاشتعال بالشكل المناسب. تقع مسؤولية تحديد المواقع غير الآمنة على عاتق خبراء السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل. يكفل القانون للعمال الحق في النأي بأنفسهم عن أماكن العمل الخطرة دون تعريض عملهم للخطر.

غالباً ما لم يتم الالتزام بالأجور والعمل لساعات إضافية والسلامة والمعايير الأخرى. وواجه بعض العمال الأجانب أوضاع عمل خطيرة واستغلالية في عدة قطاعات. ولم تقم السلطات بتوفير حماية فعالة لكافة العاملين الذين حاولوا النأي بأنفسهم عن الأوضاع التي تهدد صحتهم وسلامتهم. وأفاد قادة نقابيون أن العاملات الأردنيات كن أكثر احتمالاً للتعرض لانتهاكات العمل من الرجال، بما في ذلك الأجور دون الحد الأدنى القانوني والتحرش في مكان العمل.

طلبت الحكومة من مصانع تصدير الملابس المشاركة في برنامج عمل أفضل (الأردن)، وهو مبادرة عالمية من منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية لتحسين معايير العمل. كانت جميع المصانع التي اشترطت عليها الحكومة المشاركة في برنامج عمل أفضل (الأردن) أعضاء ناشطين في البرنامج.

كان العمال الأجانب في قطاع الملابس أكثر عرضة من المواطنين للعمل في ظروف خطيرة أو غير عادلة. استُخدم جزء كبير من الحد الأدنى للأجور الشهرية للعمال الأجانب في صناعة الملابس لدفع أجور وكالات التوظيف مقابل الطعام والإقامة وسفر العمال من بلدانهم الأصلية.

تأثر العمال المهاجرون بشكل غير متناسب باستجابة الحكومة لكوفيد-19. أصيب عمال المصانع بالفيروس بمعدلات أعلى بسبب ضعف معايير الصحة والسلامة والاحتفاظ، لا سيما بين العاملين في المصانع في الضليل والعقبة. استُبعد العمال المهاجرون من البرامج الحكومية لتعويض آثار الجائحة. خلال شهر سبتمبر/أيلول، تلقت المنصة الحكومية على الإنترنت لمساعدة العمال الأجانب والأردنيين في مواجهة الصعوبات المتعلقة بالجائحة 5,349 شكوى بشأن انتهاكات مختلفة لقانون العمل.

إنفاذ القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والسلامة والصحة المهنية: تكون وزارة العمل هي المسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل، التي تشمل معايير الأجور وساعات العمل ومعايير الصحة والسلامة المهنية. لم تتناسب العقوبات على المخالفات مع تلك المتعلقة بجرائم مثل الإهمال، وجرى تطبيقها بانتظام ضد المخالفين.

لم تطبق الحكومة بشكل فعال قوانين الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي ومعايير الصحة والسلامة المهنية. أفاد عمال قطاع الملابس بأنهم يعملون لأكثر من 10 ساعات في اليوم. وواجه بعض العمال الأجانب أوضاع عمل خطيرة واستغلالية في عدة قطاعات. ولم تقم السلطات بتوفير حماية فعالة لكافة العاملين الذين حاولوا النأي بأنفسهم عن الأوضاع التي تهدد صحتهم وسلامتهم. وأفاد قادة نقابيون أن العاملات الأردنيات كن أكثر احتمالاً للتعرض لانتهاكات العمل من الرجال، بما في ذلك الأجور دون الحد الأدنى القانوني والتحرش في مكان العمل. وورد أن أصحاب العمل عرّضوا بعض العاملين في القطاع الزراعي، وغالبيتهم من المصريين، لظروف استغلالية. ووفقاً لمنظمة غير حكومية محلية، تلقى العمال الزراعيون في الغالب أقل من الحد الأدنى للأجور. وقام بعض أرباب العمل في القطاع الزراعي باحتجاز جوازات سفر. كما كان العمال المهاجرون المصريون عرضة للاستغلال في صناعة البناء، حيث يدفع أصحاب العمل عادة للعمال المهاجرين أقل من الحد الأدنى للأجور ويفشلون في الالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية. وحتى شهر سبتمبر/أيلول، أجرت وزارة العمل 220 عملية تفتيش في قطاع الزراعة وأصدرت 15 مخالفة.

واجهت عاملات المنازل في كثير من الأحيان ظروف عمل غير مقبولة، حيث عملن لساعاتٍ طويلة دون إجازات أو أيام إجازة خلال الأسبوع ولم تُدفع أجورهن في الوقت المحدد. كانت عاملات المنازل عرضة بشكلٍ خاص للإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي. أفادت المنظمات غير الحكومية أن أصحاب العمل يصادرون بانتظام جوازات السفر وغيرها من الوثائق لتقييد حرية التنقل والقدرة على تغيير أصحاب العمل. وفي حين يمكن لعمال المنازل التقدم شخصياً بشكاوى إلى مديرية العاملين في المنازل التابعة لوزارة العمل، أو إلى مديرية الأمن العام، اشتكى الكثير من عمال المنازل من عدم متابعة قضاياهم. تُدير وحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص خطأً ساخناً على مدار 24 ساعة، مع إمكانات محدودة للترجمة. من يناير/كانون الثاني حتى نوفمبر/تشرين الثاني، عالجت وحدة مكافحة الإرهاب 14 حالة عمل قسري. لم يحقق مفتشو العمل بانتظام في تقارير الانتهاكات العمالية أو غيرها من الانتهاكات بحق عمال المنازل في المساكن الخاصة، ولا يمكن للمفتشين دخول مسكنٍ خاص دون إذن المالك إلا بأمر من المحكمة.

وأفاد حقوقيون أن عمال المنازل المهاجرين الذين طلبوا مساعدة الحكومة أو تقدموا بمزاعم ضد أرباب عملهم كثيراً ما واجهوا دعاوى مضادة بالفرار أو سلوك إجرامي آخر من جانب أرباب العمل. في تقرير نُشر هذا العام على موقع إخباري محلي حول الانتهاكات بحق عاملات المنازل في الأردن، هربت عاملة منزلية من منزل صاحب عملها بعد أن لم تتلق أجرها عن أربع سنوات من العمل. تقدم صاحب العمل بشكوى للأجهزة الأمنية بتهمة السرقة، واعتُقلت العاملة إدارياً واحتُجزت في مركز إصلاح وتأهيل الجريدة.

ويمكن للموظفين رفع الشكاوى بخصوص انتهاكات القانون لدى وزارة العمل مباشرة، أو عن طريق منظمات مثل نقابيتهم أو المركز الوطني لحقوق الإنسان. أفاد المركز الوطني لحقوق الإنسان أنه تلقى 30 شكوى تتعلق بالنزاعات العمالية حتى نوفمبر/تشرين الثاني. وفتحت الوزارة تحقيقاً في كل شكوى.

ويمكن لأرباب العمل التقدم بشكاوى جنائية ضد عاملات المنازل بسبب هروبهن لدى مراكز الشرطة. وبحسب ما ورد، سعت معظم عاملات المنازل الهاربات إلى الفرار هرباً من ظروفٍ تشير إلى العمل القسري أو الإساءة، شملت عدم دفع الأجور، وبدرجة أقل، الإساءة الجنسية أو الجسدية. بموجب القانون، يتحمل أرباب

العمل مسؤولية تجديد تصاريح إقامة العاملين لديهم وتصاريح العمل لكنهم غالباً ما أغفلوا القيام بذلك بالنسبة لعمال المنازل. أفادت منظمات غير حكومية بأن السلطات احتجرت إدارياً عاملات منازل وعمالاً أجنب آخرين ولم تبلغهم بحقوقهم أو بأسباب احتجازهم. استغرقت الإجراءات القانونية للعمال المهاجرين سنوات، وكانت خدمات الترجمة في حدها الأدنى.

القطاع غير الرسمي: لم تقم وزارة العمل بتفتيش ومراقبة جميع أماكن العمل باستمرار أو تطبيق جميع أشكال الحماية التي يوفرها قانون العمل في القطاع غير الرسمي. وذكرت منظمات العمل أن العديد من العاملين لحسابهم الخاص في الزراعة والعمال المنزليين والطهاة والبستانيون، ومعظمهم من العمال الأجانب، لم يكونوا مسجلين للحصول على إعانات اجتماعية من مؤسسة الضمان الاجتماعي لأن الموظفين بأجر فقط هم من تم تسجيلهم تلقائياً، واقتصرت التسجيل الاختياري على المواطنين. في 2021، وافقت الحكومة على قانون جديد لتنظيم القطاع الزراعي غير الرسمي، والحفاظ على حقوق العمال، والحماية من التمييز، وتغطية العمال بموجب قانون الضمان الاجتماعي. وللمرة الأولى، يوفر القانون أيضاً للعمال الزراعيين الحق في رفع دعاوى قضائية وتقديم شكاوى لمفتشي العمل، والوصول إلى المحاكم، والإعفاء من رسوم تصاريح العمل أو الإقامة. قالت منظمات غير حكومية محلية إن القانون لم يرق إلى مستوى التوقعات، لا سيما لعدم تناوله تصاريح العمل للعمال المهاجرين، الذين يشكلون معظم القوة العاملة في القطاع. وانتقدت منظمات غير حكومية أخرى عدم وجود أحكام بشأن رعاية الأطفال والتأمين الصحي المتساوي للعاملات في القطاع غير الرسمي. لا يُلزم القانون المزارع التي بها ثلاثة عمال أو أقل لتسجيل الموظفين في الضمان الاجتماعي. في أعقاب احتجاجات أصحاب المزارع، تأخر تنفيذ قانون جديد يُطالب عمال المزارع بالتسجيل في الضمان الاجتماعي.